

تجديد الوعي  
بالعالم الإسلامي  
والتغيير الحضاري

# قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي | العدد الثامن والثلاثون | يوليو ٢٠٢٥

## ملف العدد: أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (٢)

التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في إطار الخطة الأممية ٢٠٣٠

د. مدحت ماهر

هل يمثل نمو القطاع الزراعي في تركيا تنميةً مستدامة؟

عمر سمير

المشروعات القومية العملاقة ومسارات التنمية: مشروع نيوم السعودي نموذجًا

ميّار يحيى

التصنيع العسكري والأبعاد الاقتصادية: قراءة في التجربة الإيرانية

محمود عاشور مؤمن

الاقتصاد السياسي للجوع.. السودان نموذجًا

سارة أبو العزم



تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

# قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الثامن والثلاثون - يوليو ٢٠٢٥

إشراف

أ. د / نادية مصطفى

مدير التحرير

د / مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: [www.hadaracenter.com](http://www.hadaracenter.com)

المراسلات: [alhadara1997@gmail.com](mailto:alhadara1997@gmail.com)

## محتويات العدد

### رؤية معرفية ..... ٣

د. مدحت ماهر الليثي، التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في إطار الخطة الأممية ٢٠٣٠: (٢) مسار، وقراءة، وتقييم مقاصدي ..... ٤

### ملف العدد: أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (٢).. تنمية المجتمعات

### والدول ..... ١٤

ميّار يحيى، المشروعات القومية العملاقة ومسارات التنمية: مشروع نيوم السعودي نموذجًا ..... ١٥

محمود عاشور مؤمن، التصنيع العسكري والأبعاد الاقتصادية: قراءة في التجربة الإيرانية ..... ٢٨

عمر سمير، هل يمثل نمو القطاع الزراعي في تركيا تنميةً مستدامة؟ ..... ٤١

أسماء البنا، السياسات الاقتصادية المالية وأثارها على العدالة الاجتماعية ..... ٥٠

زين العابدين محمد، التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الكويت في ضوء رؤية ٢٠٣٥: الآفاق والتحديات ..... ٦٤

سارة أبو العزم، الاقتصاد السياسي للجوء.. السودان نموذجًا ..... ٧٩

محمود مجدي فاضل، الفرنك الأفريقي وبدائله ومسارات التنمية في السنغال ..... ٩٢

# رؤية معرفية

## التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في إطار الخطة الأممية ٢٠٣٠: (٢)

### مسار، وقراءة، وتقييم مقاصدي

د. مدحت ماهر الليثي\*

للتنمية أركانها، ومقاصدها، ولها مجالاتها الرئيسية، ولها شروطها الواقعية: العملية والقيمية، ولها وسائلها الضرورية التي إن وجدت وجدت التنمية وإلا لم توجد. ولتحقيق التنمية لا بد من تفكير استراتيجي، وسياسات عملية، وخطط ذات أولويات، ولا بد من موارد بشرية، ومن تمويلات كافية، ولا بد من منطق في بناء تلك السياسات يراعي الأحوال المواتية والأخرى غير المواتية. بعد ذلك كله، تتعدّد وتنوّع مناهج النظر في واقع التنمية: رصدًا وتحليلًا وتفسيرًا وتقويمًا واستشرافًا، كما تتعدّد وتنوّع مداخل تحقيقها ابتداءً وابتناءً وحفظًا وتجديدًا. وسوف نحاول أن نطلّ من المدخل المقاصدي على طرف من الواقع التنموي في العالم الإسلامي ومداخل تحقيق التنمية بعد ما يقارب القرن من التجارب التي قُتلت بحثًا.

#### أولاً- في مسار التنمية في الأمة بين الفكر والواقع

منذ نشأتها، عرّفت الأمة الإسلامية -بأقاليمها المتنوعة وعصورها المتجددة- أشكالًا مختلفة من مسارات التنمية العامة الشاملة، والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، بحسب سمات كل مرحلة وما يتجدّد فيها من أهداف مجتمعية، ورؤى سياسية، وما يتوقّر فيها -أو لا يتوفر- من إمكانيات مادية وفكرية ومعنوية.

#### تاريخيًا وواقعيًا:

أُخرج المسلمون من مكة إلى المدينة، من ديارهم وأموالهم، فقراء مُخصّرين في سبيل الله لا يستطيعون ضربًا في الأرض ولا يملكون ما يوفّرون به حاجياتهم الفردية والجمعية، لكنهم -رغم هذا- كانوا أقوياء نفسيًا، أعزة بدينهم، فكان يحسبهم من لا معرفة له بحالهم أغنياء من التعفّف<sup>(١)</sup>. ثم كانت لهم شريعة تنزل من السماء تعيد ترتيب الأوضاع المالية: فيئًا وكسبًا، وتعاملًا، وإنفاقًا وتدييرًا، وتضع أولويات ومصادر ومصارف، فلم يلبثوا أن صارت لهم ديارهم وأموالهم، واتسع المجتمع الإسلامي، فالدولة، فالأمة متعددة المجتمعات والدول، ومعها اتّسعت مظاهر النمو الاقتصادي والقوة العامة: بدءًا من أواخر العصر النبوي، فالعصر الراشدي، فالأموي، فالعباسي الأول<sup>(٢)</sup>.

وكشف التاريخ الإسلامي كيف ارتبطت التنمية والقوة الاقتصادية بالازدهار السياسي والقوة العسكرية، وبالنمو الحضاري العام، كما تعانق التخلف والضعف -من بعد- بالتراجع السياسي والعسكري أو الحضاري العام، وإن كان العامل الثقافي غالبًا ما كان يحظى بنوع من الخصوصية، ويصمد حال التخلف، أو يضعف حال التنمية الظاهرة غير الشاملة، وتبادلت هذه المتغيرات الأدوار ما بين المقدمة والنتيجة والعامل المساعد على التطور أو التدهور.

\* مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) كما في قوله تعالى في سورة البقرة: (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) [سورة البقرة: ٢٧٣].

(٢) راجع في تقسيم تاريخ الاقتصاد الإسلامي إلى ست مراحل من عصر التكوين إلى عصر الانهيار الحالي والتبعية للغرب: فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، جدة: البنك الإسلامي للتنمية- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، بحث رقم (٦٢)، ص ٩٦-١١٨.

في العصر الحديث، ومع نشوء الدولة القُطرية وتشكيلها لجسد الأمة في ظل الاحتلال الأجنبي، ارتبطت التنمية بالدولة أو نظام الحكم ارتباطاً عضوياً باسم التنمية الوطنية والقومية، وتركَزت بالأساس على المجال الاقتصادي وخاصة مجالي الزراعة والصناعة؛ متصلة بتنمية مجالات التعليم والصحة والقوة العسكرية ومرافق الدولة وأجهزتها، وتراجع الدور المستقل والمبادر من المجتمع في صناعة التنمية. وانتعش حقل الاقتصاد السياسي لدراسة وتعزيز التنمية القومية، وكان أغلب توجُّهه غريباً في منطلقاته ومفاهيمه ونظرياته وأيديولوجياته. وبرزت ظواهر: الاقتصاد الوطني العام الذي تقوم عليه الدولة، والاقتصاد الوطني الخاص الذي تقوم عليه تكوينات فردية من المجتمع، والاستثمار الأجنبي الذي يضم كلَّ نشاط اقتصادي قادم من خارج الحدود السياسية سواء اتصل بالأمة الإسلامية أو غيرها، ورجحت كفة الخارج غير الإسلامي في معظم الاقتصادات.

من ناحيتها، وجَّهت القوى الاستعمارية التنمية في العالم الثالث لكي تكون مرتبطةً بها وخادمةً لأطماعها ومصالحها الذاتية. ومع العولمة السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، باسم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الجامع، أضحت قضية التنمية قضية دولية، ولها مقررات عالمية، ما بين النظريات كالتحديث، والسياسات كتلك التي تبنتها وأطلقتها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومنذ السبعينيات زادت عناية الأمم المتحدة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم قضية التنمية، وتعددت رؤاها بحسب السياق الدولي المتغير، وصولاً إلى خطتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وفي الوقت ذاته، نمت رؤى التنمية في العالم الإسلامي، ما قبل الاستعمار كمثال الدولة العثمانية حتى عصر عبد الحميد الثاني، ومثال محمد علي وخير الدين التونسي وإيران وأفغانستان من زمن نادر شاه، ثم برز نمط "التنمية تحت الاستعمار" كما طرحه -مثلاً- مشروع طلعت حرب في مصر، وصولاً إلى موجة التنمية المستقلة والطريق الثالث عقب الاستقلال، في أوج صراع نموذجي التنمية: الرأسمالية والاشتراكية.

وقد التقت طموحات تنمية ما بعد الاستقلال مع بوادر العولمة وعودة الغرب إلى سياسات تأطير المستعمرات السابقة في مؤسسات وسياسات تابعة لمصالحه ورؤاه. وفي هذا الإطار، برز الفكر التنموي الإسلامي الذي أخذ بعدين رئيسيين: أحدهما- مواجهة أفكار وظروف التأخُّر الداخلية، والآخر- مواجهة أفكار وظروف التبعية للخارج. وبين هذين القطبين تحركت جهود فكرية وعملية لا حصر لها، وقَدَّم بعضها نماذج إسلامية ناجحة لم تَحْطَ بالرعاية الكافية من الوعي الإسلامي بها.

من الأمثلة على ذلك ما قدَّمه البنجالي "محمد يونس" (١٩٤٠-.....) لاقتصادات المناطق الأكثر فقراً في العالم؛ حين اكتشف -في بداية حياته المهنية- أن التمويلات الصغيرة لها تأثير إيجابي على الأوضاع الاقتصادية للفقراء، في الوقت الذي امتنعت فيه البنوك عن تمويل الفقراء بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية. لذا صمَّم "يونس" على أن الفقراء جديرون بالتمويل، وأنشأ "بنك جرامين" أو ما عُرف بـ(بنك الفقراء) في عام ١٩٧٩ لإقراض الفقراء قروضاً متناهية الصغر في قيمتها وما يوضع عليها من أعباء؛ بحيث تساعد على البدء بأعمال بسيطة تُدِرُّ عليهم دخلاً معقولاً، ينمو من خلال الموازنة والرعاية.

مثال آخر يتمثل في تجربة المهندس المصري صلاح عطية (١٩٦٤-٢٠١٦)، حين اشترك مع ثمانية من أصدقائه في عام ١٩٧٤ م في إنشاء مزرعة للدواجن (تكلَّفت ساعتها ألفي جنيه مصري)، واتفقوا عند كتابة عقد شركتهم على تخصيص نسبة ١٠٪ من أرباحها لإنفاقها في "وجوه الخير"، وسُمِّوه «سهم الشريك الأعظم». ثم وجدوا حصيلة الربح أكثر ممَّا كانوا يتوقعون فقرَّروا زيادة نسبة «سهم الشريك الأعظم» إلى ٢٠٪ من الربح في الدورة التالية شكراً لله تعالى، ثم كان نتاج الدورة التالية من الإنتاج فوق توقُّعاتهم بكثير، فقرَّروا زيادة نسبة «سهم الشريك الأعظم» لوجوه الخير من الربح إلى ٣٠٪ وتكرَّر الأمر في كل دورة تالية فزادوا النسبة إلى أن أصبحت ١٠٠٪ في إجمالي عشر مزارع.

هذه تجارب هنا وهناك، على مستوى أفراد ومجتمعات، ومنها ما هو على مستوى الدول والحكومات؛ مثل ما شهدته العقود الأخيرة في ماليزيا وتركيا وغيرهما. لكن الحال العام ظلّ يبرز في غلبة التخلف والضعف الاقتصادي ومن ثم التبعية العامة.

إذن، برزت التنمية حديثاً في العالم الإسلامي وسط تحديات داخلية وبينية (عبر الأمة) وخارجية، عديدة، أثرت في تحقق مستويات منها قليلاً، وإجهاض نماذج عديدة منها كثيراً؛ وألت الأمور مع مطلع الألفية الجديدة وعند بداية وضع الأمم المتحدة رؤيتها لخطة التنمية المستدامة عالمياً ٢٠٣٠، إلى أن معظم -إن لم يكن كل- العالم الإسلامي يقع في عداد الدول غير المتقدّمة: ما بين الباحثة عن النمو، والمتراجعة عنه، أو الساقطة في مؤشرات السلفية.

### فكرياً ومقاصدياً:

عني ابنُ خلدون بهذه المعادلة: قوة الدولة سياسياً وعسكرياً، وقوة المجتمع وترابطه وقوة قيمه، وقوة الاقتصاد ورواج الصنائع والزراعات والأسواق وتوازن النظام المالي العام، وقوة الثقافة والتربية والتعليم وبالأخص قوة الدين في نفوس الناس محكومين وحكّاماً، وعلماء ومتعلّمين. ويمكن قراءة مقدّمته كلها وفق هذا الخيط الناظم. وهذا من أبرز ما أشارت إليه المدرسة الخلدونية كما جاء في مقدمة ابن خلدون نفسه، وكتابات تلميذه المقرئ، ونسبياً أبي عبد الله بن الأزرقي، وصولاً مثلاً إلى اجتهد مالك بن نبي، فمدرسة الاقتصاد الإسلامي الحديث. ويمكن الإشارة إلى أن ابن خلدون جمع عناصر التنمية من الديني والسياسي والثقافي، والبيئي، واعتبر أن عنصري السياسات والثقافة الأشبه بالجسد والروح هما معاً معول التنمية أو التدهور. ثم عمّق تلميذه المقرئ النظر في السياسات المالية، وأثر التلاعب والظلم والتفاوت على حلول الكوارث البشرية التي تتعاظم مع "الشدد" والكوارث الطبيعية. وأكمل بن نبي هذه الرؤى بالتأكيد على أن التخلف مصدره مشكلة الثقافة ومشكلة الأفكار التي تقف وراء مشكلة النهضة؛ ومنها ثقافة القابلية للاستعمار، وعقلية التكديس لا البناء، وتقديم الأشياء على الأفكار، والأشخاص على القيم والغايات<sup>(٣)</sup>.

من ناحية أخرى، منذ ثمانينيات القرن العشرين تتكاثر كتابات الاقتصاد (السياسي) الإسلامي، وأدبيات التنمية من منظور إسلامي (التنمية الإسلامية - التنمية في الإسلام.....)، وتأخذ مسارات متنوعة على حسب المدخل المنهجي: الفقهي، التاريخي، الفكري، الاقتصادي الأكاديمي المعاصر، الكلي، النوعي، الجزئي، الدراسات الاقتصادية البينية: الاجتماعي، السياسي، الثقافي... إلخ، وينحو بعضها باتجاه منظور حضاري شامل. كثير منها يشرح الأصول، وبعضها يصف الواقع التنموي الإسلامي وينقده، وكثير منها يشرح التحديات والعقبات أمام اقتصاد إسلامي وتنمية اقتصادية حقيقية في العالم الإسلامي، وقليل منها يقدم رؤى علمية وعملية بنائية، قابلة للتفعيل<sup>(٤)</sup>.

في هذا الإطار برز المدخل المقاصدي بوصفه مقترناً إسلامياً لقراءة حال التنمية تحليلاً وتفسيراً، وتقييمه، والتوجيه نحو مخارج من التخلف المستديم، وتجاوز مضائق التنمية وعوائقها. نحاول في هذه السطور تجديد تفعيل هذا المدخل فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

(٣) سامر مظهر قنطقي، النظرية التنموية في فكر ابن خلدون ومالك بن نبي، متاح عبر الرابط التالي:

[https://kantakji.com/files/SK\\_DevelopmentTheory.pdf](https://kantakji.com/files/SK_DevelopmentTheory.pdf)

وراجع: محمد يسار عابدين، عماد المصري، الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون: دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضارية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، دمشق: كلية الهندسة المعمارية- جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص ص ٧-٦، ١٠-١٢.

(٤) د. عبد الله معصر، التنمية في مقاصد الشريعة، ميثاق الرابطة، العدد ٢٣٨، ٢٧ أكتوبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/44t0rKH>

محمد عمر شابر، الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة، (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠١١).

عباسي ميلود، التنمية المستدامة على ضوء الشريعة الإسلامية، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).

ياسين الوردادي، الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصد الشريعة مقصد تنمية الإنتاج أنموذجاً، بحث منشور على الإنترنت، موقع مكتبة نور، متاح عبر الرابط

التالي: <https://bit.ly/3IH45YO>

في الأمة في إطار الخطة الأممية المشار إليها ٢٠٣٠.

### ثانيا- النهج المقاصدي: أولويات التنمية وسياقاتها ووسائلها

يتميز المنظور الحضاري بالحرص على الرؤية الجامعة والمتوازنة، والواقعية القيمية، والمصلحية الشرعية. وفي داخل هذا المنظور، يبرز النهج المقاصدي معبراً عنه بصورة منظمة وذات دلالة علمية وعملية. يتميز النهج المقاصدي بنظره إلى الحياة الإنسانية نظرة كلية قابلة للانطباق على الجزئيات؛ فينطبق على البشرية وعلى أفرادها، وعلى القضايا الكبرى والمسائل الصغرى. ومع أنه نهج مستقى من الشريعة الإسلامية وأصول قوانينها، إلا أنه قابل للتعميم لتحقيق مصالح الإنسانية مسلمين وغير مسلمين، واجتناب ما يضر الجميع. ومن الجدير بالذكر أن النهج المقاصدي يتسع لكل ما يحقق مصالح الإنسان، ويقيه المضار والأخطار، وفق موازين حق وعدل وحكمة ورحمة؛ وهذا ما يؤمن به المسلمون خصائصاً لشريعتهم، ويمكن أن يقتنع به غيرهم إذا درسوا هذه المقاصد دراسة علمية عملية متجردة.

وتدور فكرة أو نظرية المقاصد حول خمسة عناصر: (١) المجالات: مجالات الحياة الكبرى الخمسة وما بينها من شبكة صلات، (٢) درجات الأهمية: أهمية أهداف وأعمال كل مجال الثلاثة الأساسية وما بينها من درجات فرعية، (٣) السياق: ويتضمن أبعاد الزمان والمكان والعموم والخصوص البشريين وضرورة رعايتها، (٤) الوسائل: وسائل تحقيق المقاصد وما يتعلق بها من إمكانية وعجز، وأحوال قوة وتمكين، وأحوال عادية وسطية، وأحوال ضرورة وإكراهات، (٥) الميزان القياسي: ويتمثل -اختصاراً- في مفهوم المصلحة بما فيه من ماديات ومعنويات، ودينيات وأخرويات. وينبثق عن هذا النهج المقاصدي ثلاث عمليات كبرى؛ هي: عقد موازنات، وترتيب أولويات، ورعاية مآلات<sup>(٥)</sup>.

هذه العناصر الخمسة تمثل إطاراً لرؤية قضايا الحياة الإنسانية بأبعادها المعنوية والمادية؛ ومنها قضية التخلف العام، وما يتطلبه من سياسات تنمية، في مجالات الحياة كافة (تنمية شاملة)، مع تقديم الإنساني على المادي (تقديم الفاعل على الوسيلة التي يستخدمها)، ورعاية مستويات التنمية من حيث الأهم، فالمهم، فالعادي، وإجراء غير المهم. وتضم المقاصد أبعاداً قيمية لصيقة بها، تجعل التقييم قرين التحليل المقاصدي، وباعثاً على طرح حلول للمشكلات، وعلى بناء سياسات عملية ذات أهداف واضحة لإصلاح الأحوال المعيشية.

ومن الملاحظ -واللافت- أن مفهوم التنمية طُرح في الغرب والعالم حول منتصف القرن العشرين طرْحاً اقتصادياً محضاً، ثم اتسع ليضمَّ التنمية السياسية والثقافية، ثم أخذ يتَّجه نحو مفهوم آخر باسم التنمية البشرية (التي تهتمُّ بالإنسان بوصفه مورداً اقتصادياً بالأساس)، فالتنمية الإنسانية (التي تتطرقُّ للأبعاد القيمية والنفسية)؛ وصولاً إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وما بين هذه الأصناف من أنماطٍ وأطيافٍ. وهو ما يشبه تطور عمر الإنسان من المرحلة الجنينية فالطفولة فالشباب؛ اقتراحاً من الشمول الذي بدأ به الإسلام ومقاصد شريعته.

### (١) المجالات

مجالات الحياة الخمسة الكبرى -كما يوضحها المدخل المقاصدي- هي بعبارة المقاصديين: الدين، فالنفس، فالعرض، فالعقل، ثم المال؛ وهي مرتبة حسب الأهمية من جهة. والعمل الأساسي الذي تفرضه المقاصد هو حفظ هذه المجالات حفظاً كاملاً من جهتين: جهة منع ودفع ورفع المضار عنها، وجهة تحصيل غاياتها وتكميل مصالحها لا سيما الضرورية ثم الحاجة منها.

يفهم المعاصرون الدين بفهم -أول- شمولي يضم العبادات الروحية وأصول وأحكام وقيم المعاملات الاجتماعية، وبفهم آخر -وظيفي-

(٥) سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم، في: نادبة محمود مصطفى (تحرير)، موسوعة العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢٢)، الجزء الثاني.

يلاحظ ضرورة الدين، خاصة بشموله الإسلامي: إقامة للعدل، وفرضاً لمنطق المصلحة العادلة غير الجائرة، الحقيقية غير المتوهمة، المشتركة والعامة التي لا تتلاعب بتحديداتها الأهواء الخاصة. ويظهر الدين في هذا الفهم الوظيفي بوصفه مرجعية المجتمع التي تربط مفاصله بموازين عدل، وتضبط وجهته وإيقاع حركته ببوصلة رشد ونفع.

ومن ثم يحتوي حفظ الدين -بهذا المعنى الشامل العملي- على حفظ بقية مجالات الحياة؛ وعلى رأسها حفظ بقاء الإنسان، وصحته الجسمية والنفسية، الفردية والجمعية؛ والحرص الشديد على توفير وسائل هذا الحفظ، ومواجهة ومكافحة وسائل إهدار هذه النفس أو الإضرار بها. وكذلك حفظ كرامة الإنسان في مجتمعه -حقيقة وصورة- التي يُعبر عنها بالعرض، وحفظ العقل الإنساني الفردي والجمعي الذي يدير الإنسان به حياته، ويؤدّي ضعفه -أي العقل- أو إضعافه إلى ضياع المصالح كلها وحلول المفاسد كلها.

وأخيراً تعني المقاصد بحفظ عالم المال، الذي يعني في المعنى الشامل: الأشياء المسخرة للإنسان، والموزعة بحكمة ولمقاصد عالية بين البشر بنسب متفاوتة، وحولها تدور إشكاليات الحياة الإنسانية المعاصرة. يقول الله تعالى: (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ) [سورة لقمان: ٢٠].

## (٢) درجات الأهمية: موازنات التنمية وأولويتها

كما لا تستوي مجالات التنمية في أهميتها بالنسبة إلى الحياة الإنسانية من منظور الشريعة الإسلامية، كذلك لا تستوي أهداف التنمية في كل مجال؛ فبعضها ضروري لازم لوجود الإنسان فرداً وجماعة؛ كالإيمان بالله وعبادته والتشريعات الأساسية ونظام القضاء، ثم القدر الأساسي من الطعام والشراب والسكن والكساء والدواء المناسب للإنسان، ثم صيانة العرض والشرف وحق الانتساب إلى أب وأم شرعيين، ثم الحد الأساس للسلامة العقلية والنفسية الفردية والجماعية أيضاً، وصولاً إلى الموارد الأساسية التي بدونها لا يتوقّر مأكّل ولا مشربٌ ولا حياة. هذا المستوى يسمّى الضروري. ثم بعض أمر الإنسان حاجي أو احتياجي لا تيسّر حياة الفرد ولا المجتمع بدونه؛ وهو مستوى ثان من هذه الأساسيات وما يزيد عليها من نظم تشريع وقضاء، ونظم زراعة وصناعة وتجارة وتعليم وتدريب، ونظم تربية ورعاية اجتماعية، ونظم آداب خاصة وعامة، ونظم تنمية الأموال لتغطية الاحتياجات المتنامية الدينية والأمنية والصحية والمعنوية وضمان عدم ضياع المال بالإنفاق من غير استثمار وتنمية. ثم المستوى الثالث ويسمّى بالكُمالي أو التكميلي أو التحسيني؛ ويتضمّن الجوانب الزائدة عن الضرورة والحاجة؛ لكن الحياة بها تكون أجمل وأكمل وأفضل.

وواضح أن لكلّ مستوى من المقاصد، ما يقابله من الوسائل اللازمة له: الضرورية والحاجية والتحسينية.

وواضح أن كلّ مستوى تالٍ هو وسيلة لتأكيد المستوى السابق؛ فالكماليات تحصّن الحاجيات، وتوفّر الحاجيات يحفظ توفّر الضروريات. كما أن تحقيق كلّ مستوى سابق هو شرط للدخول في مستوى لاحق؛ فلا معنى لتحقيق الكماليات من قبل توفير الحاجيات، وكذلك لا معنى للدخول في تحقيق الحاجيات في ظل افتقاد الضروريات.

وهذا يوفر طريقة لعقد الموازنات وترتيب الأولويات بين الأهداف التنموية وغيرها، وبين أولويات تخصيص الموارد، وبين أولويات المجالات، وأولويات القضايا، وأولويات القطاعات البشرية. ففي مجال التنمية ومن منظور مقاصدي إنساني محض، يجب تقديم ضروريات الفقراء على كماليات الأغنياء؛ وهذه هي حكمة فرض الزكاة، وحكمة أن في المال حقاً سوى الزكاة، والميزان القيمي المصلحي لتوزيع الأعباء والمزايا العامة.

ويحضرنا هنا حديث طريف لعمر بن الخطاب أنموذج السياسة العامة الفاعلة العادلة العاقلة في الإسلام. فيروي البخاري أنّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَ مَوْلى لَهُ يُدْعَى هُنَيْئًا عَلَى الْحَيِّ، فَقَالَ: يَا هُنَيْئُ، اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّ

دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخَلَ رَبُّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبُّ الْغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ؛ فَأَتَتْهُمَا أَنْ تَهْلِكَ مَا شِئْتُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ وَرَبَّ الْغُنَيْمَةِ أَنْ تَهْلِكَ مَا شِئْتُمَا، يَأْتِي بَيْنَهُ، فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَفَتَارَكْتُمَا أَنَا؟ لَا أَبَا لَكَ، فَأَلْمَأُ وَالْكَأُ أُنْسِرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَإِنَّمَا اللَّهُ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُكُمْ، إِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ، فَقَاتَلُوا عَلَيْهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئًا.

والعبرة منه ما تحته خط من قوله: (وأدخل رب الصريمه... إلى قوله: من الذهب والورق)؛ ومعناه أن عمر لما وضع على المرعى سورًا وجعل له مدخلًا، وجعل عليه عاملاً (هُتَيَّ)؛ وضع سياسة أن يدخل الفقراء (رب الصريمه والغنيمه أي صاحب الماعز الصغيرة)؛ لأنه ضرورة لهم لا بديل عنها، قبل الأغنياء (ابن عوف وابن عفان) لأنها حاجية أو تكميلية إذ لديهم البدائل (نخل وزرع). ثم عن الفقير إذ لم تتغذ أغنامه وماعزه فتموت، يدخل في ضرورة قصوى؛ فيأتي بأولاده لكي يطالب بطعامهم. هذه السياسة المتحركة ترتيبًا ومراعاة للأولويات المادية والإنسانية والاجتماعية، تتجسد في النهج المقاصدي بوضوح.

### (٣) سياقات التنمية ومتغيراتها:

لا ينطبق النهج المقاصدي خارج أبعاد الزمان والمكان، إنما يراعي تغيراتها، وما استقرت عليه أوضاعهما، ويراعي أيضًا دوائر الخصوص والعموم في الحياة البشرية. ومن ثم فالمستوى العالمي لا يلغي المستوى الوطني ولا الفردي، والعكس، وينبغي لكل خطة تنموية أن تراعي تلك الأبعاد. كما أنه إذا كانت الضروريات أكثر ثباتًا عبر الزمان والمكان، فإن الحاجيات تتحرك صعود وهبوطًا، فبعضها قد ينزل منزلة الضروري مع الزمن أو في مكان دون آخر، كالكهرباء في أكثر المدن، لا سيما في العالم النامي، وبعضها قد ينزل منزلة الكمالي في أماكن لم تدخلها في كل شيء في حياتها. وهذا مما يساعد على ضبط النظرة العالمية للتنمية، ومراعاة المشتركات، والتميزات.

وينبئ البعد الزماني إلى اعتبار المآلات التنموية؛ فلا معنى لتنمية وقتية أو موقوفة على عوامل لحظية متى تغيرت وقعت جهود التنمية في الهاوية، كما لاحظنا في تجربة جنوب شرق آسيا مع أزمة ١٩٩٧، والتجربة التنموية التركية في العقد الأخير، ثم التنمية الإيرانية تحت الحصار حتى يومنا هذا. أمّا مشروعات التنمية في مصر والخليج وغيرها من الدول التي تبنت -ولو ظاهريًا- إطار ٢٠٣٠- فإن الرؤى حتى الآن غير مبشرة.

ولا شك أن السياق العالمي المحيط بالأمة الإسلامية يحرك في النهج المقاصدي مفهوم الحفظ السلبي؛ أي منع ودفع ورفع المضار التي ترد على الأمة من خارجها، مع التأكيد المستمر على ضرورة الحفظ الإيجابي المتعلق بتنمية العلاقات الاقتصادية والتنموية البينية بين الأقطار والمجتمعات المسلمة. وقد بُحَّت الأصوات في ذلك ولم تُجَدِ كثير نفع، لماذا؟ لضياح أو ضعف المقصد الأول: الدين؛ المرجعية، الرابطة العقدية، الشعور بالانتماء والولاء، الذي يقابله ليكملته الشعور بالمفاصلة والبراء بل العداء تجاه الأعداء الذين يعتدون على الأمة وأقواتها ومقدراتها المالية والاقتصادية، ويصرون على التحكُّم بمصائر شعوبها، فرادى ومجموعات.

وهذا ما لن تتضمنه خطة أممية تصنع على أعين القوى الكبرى التي صاروا بارزين في صورة الأعداء. ولا شك أن واقعة طوفان غزة (من المقاومة الفلسطينية إلى العدوان الصهيوني والتداعي الغربي على غزة وأهلها والتداعي المساند للمقاومة من جزء من الأمة، فالخذلان الكبير من العرب والمسلمين، فاشتداد العدوان الصهيوني الغربي إلى أقصى درجاته في صورة حرب إبادة والتصعيد إلى حرب إقليمية مع لبنان وسوريا وإيران واليمن...) تكشف مفهوم العداوة والعدوان الغربي بما لا يدع مجالًا لخلاف. فكيف نفكر في هذه الخطة في إطار هذا السياق المتمدد، القديم المتجدد.

## (٤) الوسائل: سبل التنمية وأدواتها

تتجبر العقول التنموية المسلمة في عالم الوسائل حيرة كبيرة؛ لا سيما ما بين ما تعتبره بعض الاتجاهات موارد ومزايا ومقدّرات، وتعتبره غيرها أعباء وعراقيل ومهدرات؛ كاتصال التنمية بالتراث والثقافات المحلية، وكالزيادة السكانية، والاعتماد على التقنية الأحدث في بعض البيئات داخل الأمة، وهكذا. لكن الوسيلة التي أشرنا إلى الإجماع على إهدارها تقريباً من غير خلاف؛ هي التكامل والعلاقات الاقتصادية والتنموية البينية، والتي لا تجد لها تفسيراً في محض العوامل الاقتصادية، بقدر ما تتصل بالسياسي والثقافي أو بهما معاً.

ويذكرنا هذا المقام ببعض معطيات الفكر الإسلامي الحديث في عالم الاقتصاد؛ ممّا قدّمه مالك بن نبي في (المسلم في عالم الاقتصاد)، والشيخ الغزالي في (الإسلام وأوضاعنا الاقتصادية)، وباقر الصدر في (اقتصادنا)، وغيرهم؛ من أن الكمّ الاقتصادي يقوم على كيف ثقافي إنساني، على خلاف المنظور الماركسي، وأن كيف الثقافي له خصوصيته ليس كما ادّعت الليبرالية الحداثية الغربية عالمية ما تراه وتقولها وتعمله، وكأنه لا يوجد على الأرض أمة غيرهم، أو أن على الجميع الإذعان لرؤيتهم والتبعية لسياساتهم.

ويعتبر "المال" رمز الوسائل التنموية الأبرز، وخاصة من منظور رأسمالي، لكن المنظور الحضاري -وفي قلبه المدخل المقاصدي- يجعل من الإنسان الوسيلة الأولى والأعظم للتنمية الاقتصادية والشاملة والمستدامة؛ ومن ثم يعظم من شأن تكوينه وتربيته قيمياً وتعليمه وتدريبه. وكذلك "التكامل" هو من أعظم وسائل التنمية التي تهدرها السياسة والسياسات والثقافة الاقتصادية السائدة في الأمة، وهو يوفّر التمويل والموارد الطبيعية، وكذلك الموارد البشرية المتنوعة والمتكاملة، لكن العقل التنموي في العالم الإسلامي لا يكاد يوجّه إلى هذه الدائرة اهتماماً حقيقياً، ولا تؤثر فيه تجارب التكامل الأوروبية والأفريقية واللاتينية والآسيوية، الأمر الذي يشير إلى روح "ضد-إسلامية" لا مجرد عدم مبالاة.

وهذا يردُّنا إلى المفهوم المركزي في كلّ من عالم الاقتصاد والتنمية، والنهج المقاصدي؛ وهو مفهوم "المصلحة": ما هي؟ وكيف تحدّد فكرياً ونظرياً؟ وكيف تحقّق في الواقع عملياً؟

## (٥) الميزان القياسي:

يدور الميزان أو المقياس المقاصدي حول مفهوم "المصلحة"؛ وهو مفهوم مغتصب ومختطف اقتصادياً من قبل المنظور الرأسمالي بطريقة مادية محضّة، وعلمانية دنيوية بحتة، بالرغم من أنه مركزي في الفقه الإسلامي وأحكام المعاملات كلها، بل حتى في العبادات، وهو جوهر النهج المقاصدي؛ حتى إنه ليسّنى أيضاً النهج المصلحي؛ حيث يعمل على تجديد وتوضيح المصلحة الفردية الخاصة بكل إنسان وبكل كيان على حدة، ضمن اتصال بالمصالح الجماعية بدوائرها المحلية حتى العالمية.

ومعلوم أن المصلحة التنموية صارت أوسع من الاقتصادية في الفكر الغربي، لكن مفاهيم مثل: المصلحة العامة العالمية، والمصلحة الشاملة التكاملية للبشر، والمصلحة الأخلاقية، وأخلاقيات المصالح لا تزال غير ناضجة في الفكر الغربي، ولا تدفع باتجاهها إلا الكوارث البيئية والصحية وأمثالها، وعلى مضض، كما نعرف من مفاوضات المناخ، وقمم الأرض، ومن السياسات العالمية إبان جائحة مثل كوفيد ١٩ بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢١<sup>(٦)</sup>.

في المدخل المقاصدي، يشترط للمصلحة كي تكون معتبرة ألا تهدم ميزان القيم والأخلاق؛ أن تكون عادلة، وأن يكون ما يترتب على تحقيقها من مضار أقل منها، وقابل للتحمل، وغير محمّل على الآخرين، وأن تكون وسائل تحقيقها مشروعة وأخلاقية. وهذه شروط تنخرم كثيراً في المنطق الرأسمالي والليبرالي الذي تحاول خطة ٢٠٣٠ بالكاد تجاوزها. وخطة ٢٠٣٠ الأممية بدلاً أن تصرّح بذلك أوكلته إلى آليات

(٦) مدحت ماهر، الأخلاق والسياسة العالمية من منظور حضاري: النظريات والسياسات والقضايا الكبرى، رسالة دكتوراه، (تحت الطبع)، الفصل الثاني.

سياساتية تتعلق بحضور المجتمع المدني والقوى غير الرسمية لتوازن القوى الرسمية، وهذا مفهوم على مستوى الداخل، لكن ماذا عن الديمقراطية والعدالة العالمية في تحديد المصالح البين-دولية والبين-أمية على نحو ما تساءلنا في ورقة سابقة<sup>(٧)</sup>.

إن المصلحة في النهج المقاصدي هي النفع العائد من السياسات والخيارات التنموية، والذي يجب أن يكون محققاً غير متوهم، مقدراً غير غامض، مرتباً غير منقلب الأولوية، ولا يترتب عليه ضرر يماثل قدره أو يزيد عليه، وتُراعى فيه المآلات بحيث لا تترتب عليه مستقبلاً مضاراً أكبر أو أذوم أو تمحو الأثر المصلحي الحاضر. وفي هذا الإطار ينبغي للمصلحة ألا تخترق الناموس الحاكم للعلاقات، من عقيدة مشتركة، ومن تشريعات أو قيم، وألا تكون هوية (تابعة للأهواء)، ومن الأفضل بل أحياناً من الضروري أن تحدّد المصلحة وفق طريقة شورية، تجتمع فيها زوايا النظر المختلفة من أصحاب المصلحة المباشرين (الناس)، وهم أيضاً حاملو المضرة حال وقوعها، ومن أصحاب الخبرة والأمانة والانتماء للأمة.

والخلاصة أن النهج المقاصدي يؤسّس لرؤية تنموية شاملة تراعي خصوصية مصالح الأمة وعمومية المصلحة العامة العالمية، ويقدم حقيباً من الأدوات المنهجية والضوابط العملية التي توجه رؤى وسياسات التنمية في الأمة باتجاه الرشد التنموي: عملياً وقيماً.

### ثالثاً- تقييم وتطوير مقاصدي لإطار الخطة الأممية ٢٠٣٠: قضايا ونظرات

في خصوص قضية التنمية المستدامة، يستوعب النهج المقاصدي التطورات المختلفة في مفهوم التنمية وخُطتها عبر القرن الأخير وحتى اليوم، ضمن مفهوم أوسع يتعلق بحفظ الدين الإلهي؛ الذي بدوره هو الحافظ الأضمن للحياة الإنسانية الفردية والجمعية. لكن هذا النظر دونه الواقع التنموي في العالم الإسلامي وعبر العالم؛ ومن ثم يتطلّب الأمر وقفة تقييمية تتجلى في بعض قضايا الواقع التي يتناولها هذا العدد من قضايا ونظرات، كما يستدعي تطوير رؤى بنائية من معين النهج المقاصدي.

#### تقييم مقاصدي ونماذج قضايا واقعية

من مراجعة أهداف الخطة الأممية ٢٠٣٠، نجد هيمنة حفظ النفس كما في محاربة الفقر، والجوع، وتوفير الرعاية الصحية والمياه والطاقة النظيفة، ورعاية البيئة مناهجاً وماءً وبراً، ووسائلها من العمل، يتداخل مع حفظ المال، كما في العناية بالصناعة، وضبط الإنتاج والاستهلاك، وما يلي ذلك ويتداخل فيه من اعتبارات قيمية مهمة كالمساواة ومواجهة التفاوت الظالم "وخاصة بين الجنسين"، وليس طبعاً بين العالمين: الغني والفقير. ويأتي توفير التعليم الجيد مما يدخل في حفظ العقل والقيم بطريقة ما، لكنه موجّه في نهاية المطاف إلى حفظ المال ومنتجاته الاستهلاكية، بوصفها المعيار النهائي للتنمية. وكما أشرنا في التقرير السابق، فإن غياب المرجعية يجعل منهجية تدبير ذلك كله بل التفكير فيه، عرضة للكثير من الإشكاليات القيمية وخاصة في مساحة العدالة والتوازن بين حقوق الأغنياء الأقياء وحقوق الفقراء الضعفاء.

ومن العنصر المقاصدي الثاني، حيث درجات الأهمية وفقه أولويات التنمية وترتيبها، لا يلاحظ في الخطة الأممية بُعد الترتيب هذا ابتداءً، فالأهداف متجاوزة أفقياً، وقد يكون ذلك من باب رعاية تنوع أحوال البلدان، وأن ترتّب كل بلد أولوياتها ضمن هذا الإطار، لكن حتى داخل كل هدف أو مقصد ينبغي أن يميّز بين الضروري الذي ينبغي توفيره عالمياً قبل الحاجي والتحسيني لبعض دون الآخرين.

وإذا كانت الأهداف السبعة عشر للخطة الأممية قد وضعت لمواجهة الفقر والجوع في مقدّمها من باب حفظ النفس البشرية، وضمت إليها من غير ترتيب موضوعات الصحة والبيئة والتعليم والمساواة بين الجنسين وغيرها ما يدخل في حفظ العقل، فإنه يغيب عنها حفظ

(٧) مدحت ماهر، التنمية المستحيلة والتنمية المأمولة: قراءة حضارية في الخطة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ إسلامية، فصلية قضايا ونظرات، العدد ٣٧، ص ٢٥-٣٢، إذ تعد هذه الورقة استكمالاً لها لطرح مفهوم (التنمية المأمولة الممكنة).

الدين وحفظ العرض؛ وهما ضروريان ومركزيان في السياق الإسلامي. ومن ثم يجب إعادة إخراج هذه الخطة بما يراعي هذا السياق الإسلامي عقديًا وشرعيًا وثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وقيميًا؛ أو بالإجمال: حضاريًا.

ومن ثم فإن الغائب الذي يستحضره النهج المقاصدي هو السياق: في أية ظروف سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية و.. يتم تطوير الخطط التنموية القطرية عبر العالم الإسلامي تحت عنوان ٢٠٣٠؟ هذا السياق يمكن تناوله من خلال عدد من القضايا الموزعة على نماذج من بلدان العالم الإسلامي، تكشف صياغة أسئلتها ومحاولات الرصد والتحليل والتقييم في بحوثها عن منظور مختلف عن ذلك الذي اختارته الأمم المتحدة -ولأسف أكثر الدول والحكومات الإسلامية- إطارًا لخطتها التنموية ٢٠٣٠. ومنها على سبيل المثال:

- ما نتابعه ممَّا يُسَمَّى إعلاميًا "المشروعات القومية العملاقة" مثل مشروع نيوم السعودي، يفرض سؤال المقاصد: ما الأهداف؟ وما ترتيبها؟ وما المصالح؟ وما ضوابط تحديدها؟ وفي أي إطار مجتمعي أو علاقة بين الدولة والمجتمع؟ وما الوسائل؟ وهل من ضمنها التضامن الإسلامي؟ وكيف تربط هذه العناصر بالمقاصد والمصالح العامة الإسلامية؟

- ما تفرضه الأحداث الأخيرة -ومنها الحرب بين إيران والكيان الصهيوني (حرب الاثني عشر يومًا)- من سؤال عن التصنيع العسكري الإيراني وأبعاده التنموية طردًا وعكسًا: ما دلالاته في سياق الحرب الأمريك-صهيونية على مشروعات "القوة" الإسلامية وعلى محور المقاومة في المنطقة العربية وجوارها الحضاري؟ ألا تحتاج التنمية إلى قوة تحميها، وإلا فهي عرضة للضرب والتفكيك والتعطيل؟ وألا تحتاج القوة العسكرية إلى قوة اقتصادية أيضًا تحميها وتنمّيها؟

- كذلك تطوّرات غرب أفريقيا: كيف تؤثر على مسارات التنمية في ظلّ إصرار الغرب -خاصة فرنسا مثلاً- على التشبُّث بالهيمنة الاقتصادية، التي تتمثّل أحيانًا في هيمنة "الفرنك الأفريقي"؟ هل له من بدائل تشير إلى عهد جديد في دولة كالسنغال مثلاً؟

- في المقابل تكشف مناطق التداعي والتدهور عن سياق آخر يختلف -في إطاره- سؤال التنمية؛ مثل حالات الحرب الأهلية، بأسبابها الداخلية، ومؤججياتها الخارجية، وآثارها الفادحة إنسانيًا وسياسيًا واقتصاديًا. في حالة كالسودان، واضطرار الملايين إلى النزوح داخليًا وخارجيًا، واللجوء إلى دول الجوار، فكيف يتناول المنظور الحضاري الاقتصاد السياسي لمثل هذا اللجوء؟

- ثم أين الضروريات التنموية في العالم الإسلامي؟ هل يمكن أن تكون ثمة تنمية جارية بينما ضروريات الغذاء مثلاً محل خطر ومخاطرة؟ هل يتقدّم العالم الإسلامي في مؤشرات الأمن الغذائي أم يتأخّر؟ مثلاً في دولة مثل تركيا: هل يمثل نمو القطاع الزراعي تنمية مستدامة؟

- في عالم الوسائل، هل صارت التقنيات الاتصالية والمعلوماتية الحديثة في موضع الضرورة مثلها مثل الزراعة والصناعة الثقيلة وغير الثقيلة؟ مثلاً: ما دلالات مسار الرقمنة في دولة مثل الكويت؟

- وأخيرًا: في جانب القيم المقاصدية للتنمية، نتساءل عن العدالة الاجتماعية في مشروعات ومسارات التنمية في الدول الجاذبة تنمويًا: هل تأتي التنمية على حساب العدالة؟ يمكن أن نضرب مثلاً على ذلك المبحث بماليزيا.

### خاتمة: أسس رؤية تنموية بنائية في العالم الإسلامي

استكمالاً للعدد السابق (٣٧)، يحاول العدد الثامن والثلاثون من "قضايا ونظرات" أن يتناول بالرصد والتحليل والتفسير، قضية التنمية في العالم الإسلامي، لكن من وراء ذلك الرصد والتحليل والتقييم يبرز البعد البنائي: محاولات تقديم رؤى لتنمية مستدامة مناسبة للسياقات والمصالح الإسلامية العامة، في إطار التجاوب أخذًا وتركًا من الخطة الأممية، وذلك انطلاقًا من النهج المقاصدي. ويمكن إجمال

أسس هذه الرؤية البنائية في العناصر الآتية:

١- تجديد وتحديد المصلحة الاقتصادية ضمن المفهوم الأوسع للتنمية المستدامة: وهذا يكون ثمرة لجهود تحقيق التوافق الديني الحضاري في الأمة، والتوفيق بين مقاصد الدين ومقاصد الحضارة ومقاصد التنمية. فالطريقة الساذجة التي تحدد بها أهداف السياسات التنموية ما أفرزت إلا أوهامًا، وتضييعًا للكثير من الجهود والأجيال والأمال. لم يعد المنظور الحضاري للتنمية المستدامة ولا النهج المقاصدي في ترتيب وتركيب أبعادها مطلبًا تكميليًا أو حاجيًا، بل ضرورة كبرى تؤسس وتجدد عليها المصالح التنموية الشاملة: الاقتصادية وغيرها.

٢- ترتيب أهداف التنمية مقاصديًا: فإذا كانت خطة الأمم المتحدة لم تفرض ترتيبًا معينًا لا عامًا ولا تحت كل هدف من أهدافها، فإن النهج المقاصدي يفرض التمييز بين الضروريات والحاجيات والكماليات، ولا شك أن ذلك من شأنه أن يبني هرمًا تنمويًا متدرجًا وواقعيًا، ولا يخطئ خبط عشواء، أو يتجاهل الفوارق بين ضروريات الفقراء والأغنياء وكماليات الأغنياء التي قد تلهم موارد ضرورية كثيرة.

٣- العناية بالموارد الإنساني هدفًا ووسيلة: وهذا ما تدعيه الخطة الأممية ٢٠٣٠، لكن تفاصيلها تتجاوز ذلك إلى الشروط المادية والتمويلية. ولا تحتاج التنمية الإسلامية لشيء مثل احتياجها للأنسنة: مقصدًا ووسائل.

٤- العناية بالتكامل والتضامن الإسلامي وسيلة تنمية أساسية: فالتكامل التنموي الإسلامي يوفر من الموارد والأدوات اللازمة للتنمية ما لا يقدر كثرة ووفرة. وإهدار هذا الجانب، وضعف السعي فيه مما يجب مواجهته. لابد من ضغوط فكرية وعملية من أجل تحقيق هذا التكامل إن من منطلقات عقدية، أو لمقاصد مصلحة، ومصالح مادية.

٥- التعامل مع الآخر من منطق الاستقلال والحذر من عدوانه الاقتصادي والشامل: فالعثرة الأساسية أمام إسلامية التنمية، والتكامل التنموي المشار إليه، هو الاستسلام لسياسات الاستتباع والخضوع لحالة التبعية للغرب، وربما قريبًا الشرق، اقتصاديًا.

وفي الختام، فإن هذه تطوافة في شأن التنمية في العالم الإسلامي: فكرًا وواقعًا، ووصفًا وتقييمًا وبناءً، لا تحيط بالأمر علمًا، لكن تضرب المثل على منهجية في التفكير في هذا الشأن من مدخل منهجي مطور ضمن المنظور الحضاري الإسلامي المقارن: هو النهج المقاصدي.

# ملف العدد

أهداف خطة الأمم المتحدة  
للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ (٢)..  
تنمية المجتمعات والدول

## المشروعات القومية العملاقة ومسارات التنمية: مشروع نيوم السعودي نموذجًا

مياريحي\*

مقدمة:

فيها، ولكن لما تُحدثه من آثار؛ فقد تناولت العديد من الدراسات الدور المحوري الذي تلعبه هذه المشروعات في تعزيز التنمية على المستويين الاقتصادي والبيئي للدول<sup>(٢)</sup>، بل أُعتبرت هذه المشروعات مرحلة نوعية متميزة في مسار التطور الاجتماعي والاقتصادي<sup>(٣)</sup>. ويُعد تحقيق النجاح في تلك المشروعات محط اهتمام كثير من الخبراء لما له من أثر مباشر في دعم نمو الدول الاقتصادي واستدامتها. وفي هذا السياق، من المفترض أن تُسهم مشروعات البناء العملاقة بشكلٍ فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، لاسيما الأهداف المتعلقة بالصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف التاسع)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، إضافةً إلى تعزيز إقامة المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف الحادي عشر)، مما يجعل نجاح هذه المشروعات أداة استراتيجية في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة<sup>(٤)</sup>، خصوصًا مع الوضع في الاعتبار التحديات الجمة التي تواجه التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم؛ حيث تُشير أحدث البيانات في هذا الصدد إلى أن ١٢٪ فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير على المسار الصحيح، مع ظهور تقدم ضعيف وغير كافٍ في نصف الأهداف؛ وأن ثلث أهداف التنمية المستدامة، المتصلة بالقضاء على الفقر (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع (الهدف الثاني)، والتعليم (الهدف الرابع) والصحة (الهدف

تعكس المقولة المنسوبة لأدم سميث في كتاب "ثروة الأمم"<sup>(١)</sup>، التي تنص على أن "الأمم العظيمة لا تتعرض أبدًا إلى الفقر بسبب التبذير وإساءة التصرف من جهة خاصة، لكنها تعاني ذلك أحيانًا بسبب صدور الأمر نفسه من جهة عامة"، تعكس المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة وأجهزتها وهيئاتها في إدارة الموارد، والخطر الكامن الذي يمكن أن يلحق بالأفراد، ومن ثم المجتمعات وقد يُفضي في النهاية إلى إفقار الأمم -مهما كانت عظمته- في حالة إساءة استخدام هذه الموارد؛ فإنفاق الأفراد حتى لو اتسم بعدم الرشادة، نادرًا ما يؤدي إلى إفقار أمة كاملة، فمن يتحمل عاقبة الإفراط في الإنفاق هو الفرد نفسه كأن يتعرض للإفلاس مثلاً، ومن ثم يبقى الضرر مُحصراً محدوداً. الأمر الذي يختلف إذا ما حدث الشيء نفسه على مستوى الدولة؛ فعندما تُسيء أجهزة الدولة إدارة الموارد العامة كأن تنفق إنفاقاً غير رشيدٍ على مشروعات غير مُجدية، فإن العواقب حتمًا ستكون واسعة النطاق، وقد يُصبح مستقبل أجيال عديدة على المحك ويضعف الاقتصاد ككل.

وعلى ذكر رشادة استخدام أجهزة الدولة للموارد العامة، تحظى عملية بناء المشروعات القومية العملاقة بأهميةٍ بالغة ليس فقط من منظور العائد الذي ستحصده الأطراف المنخرطة

\* مدرس في معهد التخطيط القومي.

(١) إيمون باتلر، آدم سميث: مقدمة موجزة، ترجمة علي الحارس، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤)، ص ٤٤.

(2) Yazan Abu Aisheh, Lessons Learned, Barriers, and Improvement Factors for Mega Building Construction Projects in Developing Countries: Review Study Sustainability 2021, 13 (19), pp. 106-78.

(3) Carlos Caldas & Ashish Gupta, (Critical factors impacting the performance of mega projects", Engineering, Construction and Architectural Management, Vol. 24 No. 6, pp. 920-934.

(4) Yongkui Li et al. "Navigating the Future of Megaprojects Sustainability: A Comprehensive Framework and Research Agendas." International Journal of Managing Projects in Business, Vol. 17, No. 3, 2024, pp. 533-561.

السادس)، لم تشهد أي تحسن أو تراجعت إلى ما دون المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٥<sup>(١)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، يسعى هذا التقرير للتعريف بالمشروعات القومية العملاقة، وأهم خصائصها والتحديات الخاصة بإدارتها في الدول النامية، وكيفية اقتران المشروعات القومية في دول الخليج بعصر ما بعد النفط، مع التفصيل حول مشروع نيوم السعودي وتحدياته كنموذج لهذه المشروعات.

### المحور الأول- التعريف بالمشروعات القومية العملاقة: الخصائص، والإشكالات

تُعرف المشروعات العملاقة Mega Projects على أنها مشروعات كبرى تتطلب تكلفة مرتفعة، وتستقطب قدرًا كبيرًا من الاهتمام، سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى النخبوي السياسي؛ وذلك لما تُحدثه من آثارٍ مباشرة وغير مباشرة على المجتمع، والبيئة، وموارد الدولة. ويُعد تراكم المعرفة المستخلصة من أداء هذه المشروعات أمرًا بالغ الأهمية لتفادي فشل إدارتها، وذلك بهدف تحسين أدائها وفعاليتها في المستقبل<sup>(٢)</sup>.

ويعود أصل مصطلح "ميغا" إلى الكلمة اليونانية "Megas" وتعني الكبير، والواسع، والشامخ، والأساسي. وعادةً ما توصف هذه المشروعات بأنها عملاقة بسبب ما تتطلبه من معارف، ومهارات، وموارد، وارتفاع تكاليفها الاستثمارية؛ وانخراط أطراف عديدة فيها وتنوع أصحاب المصلحة، بجانب حاجتها لتكنولوجيا حديثة، واتساع نطاقها مقارنةً بالمشروعات العادية. تُشير كل هذه العوامل إلى أن المشروعات العملاقة تتطلب درجةً عالية من الاهتمام<sup>(٣)</sup>، كما ترتبط هذه المشروعات ارتباطاً وثيقاً بمنطق النمو والتنمية والتمدد، وخلق الثروة، وتعزيز التنافسية، وتحقيق الازدهار، وبالتالي فإنها تُمثل حجر

الأساس للعمولة والمنظومة النيوليبرالية<sup>(٤)</sup>.

ويعتمد نجاح المشروعات الضخمة على ثلاثة عناصر أساسية تُعرف باسم "المثلث الحديدي"، وهي الالتزام بالجدول الزمني، وعدم تجاوز الميزانية المحددة سلفاً لإنجاز المشروع، وتحقيق الجودة المطلوبة. ومع ذلك، فإن تقييم هذه المشروعات لا يقتصر على تلك المعايير قصيرة المدى فحسب، بل يشمل أيضاً عوامل طويلة الأجل مثل مدى رضا أصحاب المصلحة، والاستدامة الاقتصادية، والفائدة التي تعود على المجتمع. وبناءً عليه، فإن الكثير من المشروعات الضخمة تفشل في تحقيق أهدافها المحددة، ويُعزى ذلك أساساً إلى تعقيداتها الكبيرة التي تزداد مع اتساع نطاق العمل وزيادة عدد الأطراف المشاركة وارتفاع التكاليف. لذا، فإن الإدارة الفعالة لهذه التعقيدات منذ المراحل الأولى تُعد عاملاً حاسماً لضمان نجاح المشروع؛ حيث يتطلب الأمر فهماً دقيقاً لهذه التحديات ووضع استراتيجيات واضحة لمواجهتها، مما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة وتجنب حدوث سيناريو الفشل.

وغالباً ما يرتبط حجم المشروع الضخم بمدى اتساع مخرجاته مقارنةً بالمشروعات العادية، مع العلم أن النطاق الواسع للمشروعات الضخمة يتأثر بشكل كبير بمشاركة أصحاب مصلحة متنوعين. ويُصنّف أصحاب المصلحة -مثل الحكومات، ومالكي المشروعات، والمحامين، والاستشاريين، والمقاولين، والبنوك- المشروعات الضخمة عادةً على أنها تلك المشروعات التي تتجاوز تكلفتها مليار دولار أمريكي أو أكثر، وتُدار المشروعات الضخمة ضمن ميزانيات تتراوح بين ٠,٠١٪ و ٠,٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وبالتالي، يُعتبر معيار ٠,٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي معياراً منطقيًا يُمكن أن تعتمده الدول كحد أدنى لتصنيف المشروع كمشروع عملاق.

يوضح الجدول التالي خصائص المشروعات الضخمة،

Literature Review and Conceptual Study." International Journal of Engineering Business Management, vol. 13, 2021.

(4) Ibid.

(1) Ibid, p.526.

(2) Yazan Abu Aisheh, Op. cit., p. 6.

(3) Retno Wulan, Budi Hartono and Andi Rahadiyan Wijaya, Clarifying Megaproject Complexity in Developing Countries: A

كما وردت في بعض الأدبيات:

|                                   |                                                                               |
|-----------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| درجة المخاطرة واللايقين           | مخاطرة عالية، ومستوى عالٍ من عدم اليقين، واحتمالية نشوء نزاعات                |
| الآثار التي تُحدثها هذه المشروعات | آثار تمس الجوانب الاجتماعية، والبيئية، والسياسية                              |
| الحجم                             | مشاركة كيانات متعددة، وقد تشمل دولاً                                          |
| مدة المشروع                       | عدة سنوات، تتراوح من ٣ إلى ١٠ سنوات                                           |
| التكلفة                           | حد أدنى مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ٠.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة |

جدول (١): خصائص المشروعات العملاقة وفقاً لبعض الأدبيات<sup>(١)</sup>

واجهت المشروعات العملاقة في الدول النامية تحديات متعددة، تبدأ من نقص التمويل وصعوبة الحصول على القروض، مروراً بضعف الكفاءات ونقص المهارات التقنية لاستدامة تلك المشروعات، وصولاً إلى مشاكل إدارية تشمل تجاوزات التكلفة والجدول الزمني وضعف الجودة. ويُشكل الفساد تحدياً جسيماً، حيث ينتشر عبر جميع مراحل المشروع بدءاً من منح العقود وحتى مرحلة التسليم. وتعود جذور هذه الأزمات إلى عوامل متعددة مثل غياب الشفافية في المناقصات،

وضعف آليات المراقبة والمحاسبة. كما تُسهم البيئة التشريعية الهشة وعدم كفاءة الأجهزة الرقابية في تفاقم هذه الظاهرة، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التنفيذ، وتهديد السلامة المهنية، وهدر المال العام، وبالتالي تقويض العوائد التنموية المتوقعة من هذه المشروعات الضخمة<sup>(٢)</sup>.

وفي سياق الحديث عن جدوى المشروعات العملاقة في الدول النامية، يُلوح مصطلح "الفيل الأبيض" في الأفق، والذي يعني أي استثمار أو عقار ترتفع تكلفة صيانتها، ولا يُحقق أي فائدة أو أرباح مادية إذا ما قورن بما تم إنفاقه، فمن منظور اقتصادي يُعدّ "الفيل الأبيض" مكلفاً للغاية من ناحية التشغيل والصيانة، ويصعب تحقيق الربح منه بل ويُعدّ عالة على مالكة، وفي هذا السياق تُصبح "الفيلة البيضاء" أصولاً غير سائلة، بمعنى أنه يصعب استبدالها أو بيعها نقدًا دون تحقيق خسائر جمة. وتكمن المشكلة في هذه المشروعات في أنها أحياناً تُصمم بناءً على آراء السياسيين والمسؤولين الحكوميين وتفضيلاتهم لخدمة مصالحهم المادية في معظم الأحيان، فتكون النتيجة سيئة في التصميم والتنفيذ، لا تلبث أن تتحول إلى "فيلة بيضاء" تستهلك الأموال من دون أرباح مادية مرجوة للدولة<sup>(٣)</sup>.

علمًا أن مصطلح "الفيلة البيضاء" يعود استخدامه إلى قصة ملوك تايلاند الذين اعتادوا إهداء رجال الحاشية الملكية المكروهين فيلاً أبيض نكايه بهم بسبب التكلفة العالية التي يتكبدها للعناية به، ويستخدم الغرب تعبيراً آخر يُعرف بـ«الفيل في الغرفة Elephant in the room»، وهو تعبير مجازي يُشير لموضوع أو قضية مثيرة للجدل تكون واضحة ويعرفها الجميع، ولكن لا يذكرها أحدهم أو يريد مناقشتها كما هو الحال مع المناقشات الجادة لمعرفة جدوى تلك المشروعات<sup>(٤)</sup>.

(٣) موسوعة الجزيرة، مصطلح الفيل الأبيض، معناه ومدلولاته، ١٣

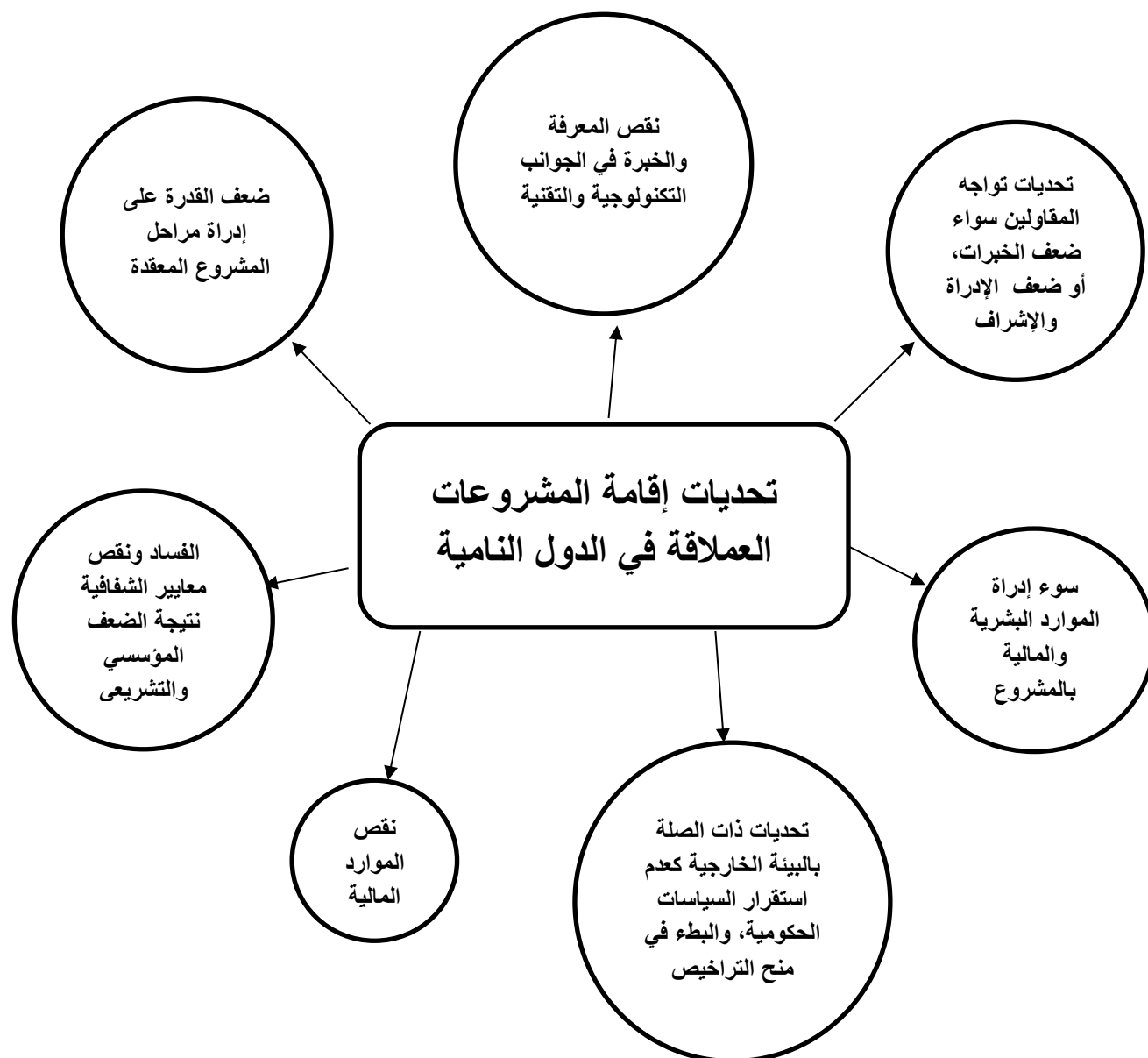
فبراير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: <https://2h.ae/KyEl>

(٤) د. محمد فؤاد يكتب: عن الفيل الأبيض... الدعم وأشياء أخرى، الوطن،

١ يونيو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://2h.ae/ofix>

(1) Retno Wulan, Budi Hartono and Andi Rahadiyan Wijaya, Op. cit., p. 3.

(2) Nikhaphone MACKHAPHONH , Megaprojects in Developing Countries and their Challenges International Journal of Business, Economics and Management Works, Vol. 4, Issue 11, November 2017, PP. 6-12.



شكل (١): أهم التحديات التي تواجه إقامة المشروعات العملاقة في الدول النامية<sup>(١)</sup>

وتكمن المشكلة في بعض المشروعات القومية في الدول النامية في أن معظم هذه المشروعات كانت في "قطاعات مثل التشييد والبناء، وهي قطاعات غير تجارية بطبيعتها"، ومن ثم لا تُسهم بشكل مباشر لا في زيادة الصادرات ولا في تخفيض الواردات.

ولم يقع في فخ مشروعات "الفيل الأبيض" الدول النامية فقط، بل وقعت دول متقدمة في برائته أيضًا. من أبرز الأمثلة

في هذا الصدد مطار برلين براندنبورغ<sup>(٢)</sup> في ألمانيا، والذي تحوّل إلى مثال صارخ لسوء الإدارة وعدم الالتزام بالجدول الزمني المحدد له؛ حيث شهد وقائع فساد وتجاوزات مالية أدت إلى تأجيل افتتاحه لما يقارب عقدًا كاملاً. كذلك ملعب مونتريال الأولمبي في كندا<sup>(٣)</sup>، الذي استنزف خزينة الدولة لعقود بسبب الكلفة الباهظة لتشييده والصيانة اللاحقة له، مما جعله رمزًا لهدر الموارد العامة. كما يبرز فندق ريوغونغ في كوريا

والقداسة" "طفرة معمارية"، والتي جلبت التقنية العالمية والعمالة الأجنبية داخلها<sup>(٧)</sup>.

بدأت دول الخليج في إطلاق مشروعات البنية التحتية الضخمة من خلال بناء الطرق العامة، والطرق السريعة، والمطارات، والموانئ، وشبكات الكهرباء، وإمدادات المياه، وتشديد المدارس والمستشفيات، إضافةً إلى بناء الفنادق والمراكز التجارية، وتطلبت تلك المشروعات استيراد مواد البناء والآلات والمعدات وجذب الأيدي العاملة من الخارج، وكان السبق في هذا المجال للشركات الكورية الجنوبية، ولجأت هذه الشركات إلى جلب الأيدي العاملة الخاصة بها من الخارج، وذلك للتغلب على نقص الأيدي العاملة محلياً ولاستكمال مشروعات البناء (تسليم المفتاح) في الوقت المحدد بموجب العقود المبرمة.

ونتيجة للمشروعات الضخمة للبنية التحتية المقامة بتمويل حكومي، صارت الحاجة لأراضي جديدة أمراً مطلوباً من أجل التطوير العقاري الفاخر، وهذا ما دعا إلى إيجاد أراضي جديدة بردم البحر، واستصلاح أراضيها من خلال إيجاد أراضٍ أو جزر جديدة، ويتم الاستصلاح من طريق جرف البحر وتفريغ الرمال مباشرةً في منطقة محاطة يتم إنشاؤها قبل بدء عملية الاستصلاح، وقد أخذت المباني التجارية والسكنية الشاهقة في الانتشار على امتداد ساحل الخليج، وأضافت المدن المستصلحة في البحر مساحات شاسعة من السواحل البحرية إلى الدول والمدن، ومع نمو المدن استمر الاستصلاح لمزيد من أراضي البحر.

الشمالية<sup>(٤)</sup> الذي ظلَّ هيكلاً إسمنتيًا غير مكتمل لعشرات السنين، في دلالة واضحة على غياب الجدوى الاقتصادية، ومطار سيوداد ريال في إسبانيا<sup>(٥)</sup> الذي أُغلق بسبب ضعف الطلب وبيع بأقل من ١,٠٠٠٪ من تكلفته الأصلية. تعكس هذه النماذج كيف يمكن أن تتحول المشروعات الكبرى، عند غياب التخطيط السليم أو التقدير الواقعي للعوائد، إلى عبء اقتصادي رغم ضخامة الموارد المستثمرة فيها.

## المحور الثاني- قطاع البناء والبنى التحتية في دول الخليج: الطفرة البترولية ومدن المستقبل

شهدت دول الخليج الست وهي (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت) تحولاً اقتصادياً واجتماعياً عميقاً جراء الثروة النفطية التي ظهرت منذ مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، وفي أعقاب هذه الثورة، وصفت دول الخليج غير النامية وذات الفوائض المالية الكبيرة بانخفاض قدرتها على استيعاب التدفقات النقدية من صادرات النفط، ولكن سرعان ما تمكنت هذه الدول من إيجاد السبل السريعة لإنفاق فوائض البترول دولار. وذلك عن طريق إنشاء البنى التحتية، وناطحات السحاب، ومراكز التسوق الكبيرة (المولات)، والمدن الجديدة، وكذلك إنشاء شركات الطيران والترسانات العسكرية، وتطوير قطاع البناء ونموه في عموم دول الخليج لعقود مما جعلها تُصنف على أنها من بين "قوى العمران" في العالم<sup>(٦)</sup>. ومن ثم، تعرضت هذه البلدان لما أسماه الدكتور علي عبد الرؤوف في كتابه "من مكة إلى لاس فيجاس: أطروحات نقدية في العمارة

(4) Tower of Failure: Ryugyong Hotel in North Korea, Structural Analysis and Design Software, available at: <https://2h.ae/KVOM>

(5) Anythingbutpaella, Ciudad Real's Ghost Airport, 6 DEC, 2023, available at: <https://2h.ae/fgMB>

(٦) ميرزا حسن القصاب، ما بعد النفط: تحديات البقاء في دول الخليج العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢١)، ص ٥٢-٥٣.

(٧) علي عبد الرؤوف، من مكة إلى لاس فيجاس: أطروحات نقدية في العمارة والقداسة، (القاهرة: دار مدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٤)، ص ١٠٨.

(1) Nikhaphone Mackhaphonh, Megaprojects in Developing Countries and their Challenges International Journal of Business, Op.Cit.

(2) William Noah Glucroft, Berlin's new airport: A story of failure and embarrassment, DW, October 31, 2020, available at: <https://2h.ae/yxtd>

(3) Toulou Drimonis, "The Money Pit That Is Montreal's Olympic Stadium", The Walrus Canada's Conversation, Apr. 16, 2024, accessed at: 7 April 2025, available at: <https://2h.ae/AbHE>

المدينة المطلّة على سواحل البحر الأحمر. تشتهر المدينة بشواطئها ومساحاتها الخضراء وأنشطتها العائلية، وقُدّرت تكلفة المشروع بحوالي ١٠٠ مليار دولار.

● مركز الملك عبد الله المالي في الرياض<sup>(٣)</sup>: يُعتبر هذا المركز أحد معالم الهندسة الحديثة التي تزخر بها قلب العاصمة الرياض، والمُصممة لإحياء رؤية المملكة كمركز مالي مُستدام يُحفز الاستثمارات والمشروعات في المملكة العربية السعودية وباقي دول المنطقة. يتألف المركز من ٥٩ برجًا تتوسطها أبهى المساحات العامة، والمحلات، والمكاتب ذات التصميم الداخلي المميز، فضلًا عن توفر قطار أحادي السكة (المونوريل) كأحدث وسيلة للتنقل به، هذا بالإضافة إلى ما يضمه المركز من مساحات سكنية، ويتربع المجمع الرئيسي على أكثر من ٣,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع من المساحة الإجمالية، يتوفر فيه ٦٢,٠٠٠ موقفًا للسيارات فضلًا عن العديد من المساكن التي تتسع لـ ١٢,٠٠٠ مقيم.

● مدينة نيوم: في أكتوبر ٢٠١٧، أعلنت السعودية عن خططها لبناء مدينة مستقبلية عملاقة في منطقة اقتصادية خاصة على الساحل الشمالي من البحر الأحمر، تبلغ مساحتها ٢٦,٥٠٠ كم<sup>٢</sup> وقُدّرت تكلفة المشروع بحوالي ٥٠٠ مليار دولار، ومن المخطط له أن تكون نيوم منطقة اقتصادية حرة لها قوانينها الخاصة المتعلقة بالضرائب والعمل، وتعتمد على الطاقة النظيفة ويتم تشغيلها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

● مدينة مصدر في أبو ظبي: صُممت هذه المدينة لتكون مركزًا لشركات التكنولوجيا النظيفة العالمية، وتعتمد على الطاقة الشمسية بالكلية، وستُغطي مساحة (2.3 ميل). تستند مبادرة مصدر إلى رؤية أبو ظبي الاقتصادية ٢٠٣٠ الرامية إلى توفير مصادر جديدة للدخل، وتعزيز القطاعات الاقتصادية القائمة على المعرفة<sup>(٤)</sup>.

وقد شهدت منطقة الخليج العربي في العقود الأخيرة طفرةً عمرانية كبيرة، تمثلت في تشييد ناطحات السحاب والمشروعات المعمارية الضخمة، التي أصبحت من أبرز ملامح مدنها الحديثة. وتُعد هذه الأبراج جزءًا من الخطط التنموية والرؤى المستقبلية التي تتبناها دول الخليج لتعزيز مكانتها الاقتصادية والسياحية على المستوى العالمي. تصدر الإمارات والمملكة العربية السعودية مشهد ناطحات السحاب في الخليج، حيث تحتضن دبي برج خليفة (أطول مبنى في العالم بـ ٨٢٨ مترًا)، بينما تعمل السعودية على إنشاء برج جدة الذي يتجاوز ارتفاعه ١,٠٠٠ متر. كما تشهد الرياض تطورًا عمرانيًا لافتًا عبر أبراج مثل برج المملكة، بينما تبرز الدوحة كوجهة للأبراج الحديثة الداعمة لرؤية قطر ٢٠٣٠<sup>(١)</sup>.

وقد حفز تدفق البترول ودول الخليج على السعي نحو نيل مكانة عالمية كمدن كبرى وابتداءً من سبعينيات القرن الماضي، حيث شهدت هذه المدن توسعًا حضريًا سريعًا، وفي غياب التخطيط الشامل، تطورت المدن تطورًا عشوائيًا إلى حد كبير؛ فنقسم المناطق وتصنيفها إما تجاري أو سكني أو صناعي تم بشكلٍ اعتباطي، ولم تنل الحداثة العامة والمساحات الخضراء اهتمامًا كبيرًا. ومن أجل تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، فقد توسعت المدن أفقيًا، وتضاعف حجمها بشكلٍ كبير، وساهم هذا التوسع الأفقي في الإنفاق العام على البنية التحتية من كهرباء ومياه وصرف صحي، واتجهت الحكومات في دول الخليج إلى إنشاء "مدن جديدة" وأسموها "مدن المستقبل"، في محاولة لتنويع اقتصاداتها، وذلك بتمويل من دولارات البترول، ومن أهم المدن ذات التكنولوجيا الحديثة:

● مدينة الملك عبد الله الاقتصادية<sup>(٢)</sup>: تأسست مدينة الملك عبد الله الاقتصادية عام ٢٠٠٥ لجذب الأعمال التجارية الدولية. رغم ذلك، يُشكل الترفيه جزءًا كبيرًا من سحر وجاذبية

(٣) للمزيد عن مركز الملك عبد الله المالي، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2h.ae/fMyW>

(٤) للمزيد من المعلومات عن مدينة مصر في أبو ظبي، متاح عبر الرابط

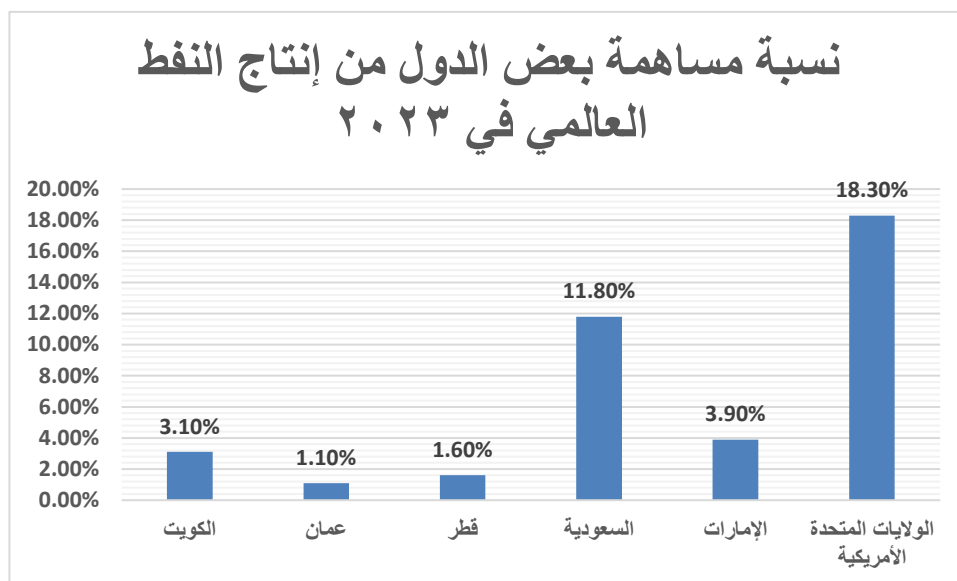
التالي: <https://2h.ae/DSvQ>

(١) دول الخليج تسعى لبناء أطول ناطحات السحاب في العالم.. والكويت قد تحطم الرقم القياسي، جريدة الأنباء الكويتية، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤،

متاح عبر الرابط التالي: <https://2h.ae/kezd>

(٢) للمزيد عن مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، موقع روح السعودية،

متاح عبر الرابط التالي: <https://2h.ae/RZko>



شكل (٢): نسبة مساهمة بعض الدول في إنتاج النفط (بالمليون طن)<sup>(١)</sup>

حتمية لضمان استدامة النمو وتأمين رفاهية الأجيال القادمة.

### المحور الثالث- تحديات اقتصاديات دول الخليج: عصر ما بعد النفط وموقع المشروعات القومية

يُشير تقرير Statistical Review of World Energy الصادر عام ٢٠٢٤ إلى ارتفاع الإنتاج العالمي للنفط بمقدار ٢,١ مليون برميل يوميًا ليصل إلى مستوى قياسي بلغ ٩٦ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٣. وتربعت الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المنتجة للنفط، حيث شهد إنتاجها نموًا بأكثر من ٨٪. وقد تجاوز إجمالي الإنتاج من الدول غير الأعضاء في "أوبك بلس" نمو الطلب العالمي الإضافي بنسبة ٢٠٪.

وتُظهر هذه البيانات نمو العرض العالمي من النفط بوتيرة أسرع من الطلب، خصوصًا من خارج دول "أوبك بلس"، وهو تكتل دولي يضم أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بالإضافة إلى عدد من الدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة مثل روسيا وكازاخستان والمكسيك. مما يُشير إلى عدة تحديات وفرص لدول الخليج في ظل الحديث عما بات يُعرف بعصر ما

يحظى التنوع الاقتصادي بأهمية كبيرة لا سيما في الدول النفطية التي تعاني اقتصادياتها من التبعية شبه التامة لقطاع النفط، بعد التقلب المستمر -على أثر التغيرات- صعودًا وانخفاضًا بأسعاره في الأسواق الدولية، فضلًا عن توقعات نزوب النفط في وقتٍ ليس ببعيد. فكان هذا السبب الرئيس وراء انتاج غالبية هذه الدول سياسة التنوع الاقتصادي، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد عمدت الإمارات إلى تطوير وتنمية وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما الصناعة والزراعة والسياحة والاتصالات، حتى وصلت إلى ما يقارب نحو (٧٠٪) في حين كانت مساهمة القطاع النفطي لا تتجاوز (٣٠٪) فقط<sup>(٢)</sup>، ويُضاف إلى ما سبق أن اعتماد الدول النفطية على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يُشكل مخاطرةً مستقبلية كبيرة، نظرًا لاحتمالات نزوبه أو تناقصه في العقود القادمة بفعل الاستنزاف المستمر والمحدودية الطبيعية للموارد غير المتجددة. الأمر الذي يجعل من التنوع الاقتصادي ليس مجرد خيار تنموي، بل ضرورة

(1) Statistical Review of World Energy, Report, 2024 | 73rd edition, energy institute, p.22.

(٢) تغريد قاسم محمد، اقتصاد ما بعد نزوب النفط: أثر التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد ٢، العدد ٢، ص ٩١-١٣٦.

بعد النفط تتمثل على النحو التالي:

• انخفاض النفوذ التقليدي لدول الخليج فيما يتعلق بالنفط: ذلك خصوصاً مع زيادة الإنتاج من دول غير أعضاء في "أوبك بلس"، مثل الولايات المتحدة التي تعتمد على التقنيات المتطورة مثل التكسير الهيدروليكي Fracturing Hydraulic واستخراج النفط من الصخور الزيتية (Shale Oil) والذي سمح للولايات المتحدة بزيادة إنتاجها بشكل كبير.

• ضغوط على الأسعار: الفائض في العرض يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، مما يضغط على الميزانيات الخليجية المعتمدة بشدة على الإيرادات النفطية.

• تسارع التحول الاقتصادي: هذه المؤشرات تدفع دول الخليج إلى ضرورة تسريع جهودها لتنويع مصادر الدخل، كالاستثمار في الطاقة المتجددة، والاهتمام بقطاعات بديلة مولدة للدخل كالسياحة، والخدمات اللوجستية.

يذكر الكاتب البحري ميرزا حسن القصاب في كتابه "ما بعد النفط" الصادر عام ٢٠٢٠ أن التقديرات تشير إلى أن احتياطيات النفط لدول الخليج مستمرة لمدة ٦٠ سنة قادمة مقارنةً بمتوسط عالمي يبلغ ٥١ سنة<sup>(١)</sup>، ويُشير موقع Worldometers أنه من المرجح أن يستمر النفط حتى ٤٧ سنة مقبلة وفقاً لمعدل الإنتاج والاستهلاك السنوي<sup>(٢)</sup>. ولمواجهة النضوب المتوقع للنفط والغاز، اتخذت دول الخليج مبادرات مهمة خلال العقود الأخيرة لتحفيز النمو في الاقتصاد غير النفطي، وضمنته في خططها ورؤاها الاقتصادية. ولكن معظم جهود التنويع الاقتصادي تركزت على إقامة صناعات ثقيلة موجهة نحو التصدير، وتعتمد على الطاقة مثل البتروكيماويات والألومنيوم.

كما ظهرت الدعوة للخصخصة كمفتاح للنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الإيرادات التي يمكن أن تولدها الخصخصة للدولة، إلا أنها لا تُسهم في توظيف مواطني الخليج، حيث يعتمد القطاع الخاص بشكل مكثف على العمالة الوافدة. على سبيل المثال، بعد ٤٠ عام من الخطط الاقتصادية الخمسية السعودية وتركيزها على التنويع الاقتصادي كأولوية قصوى<sup>(٣)</sup>، فإنها ظلت تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط التي شكلت في عام ٢٠١٦ - على سبيل المثال - نسبة ٦٣٪ من الإيرادات الحكومية ونحو ٨٠٪ من الصادرات الحكومية السعودية، مع تحقيق عجز في الميزانية عام ٢٠١٨ بمقداره ٥٢ مليار دولار أمريكي ونسبة ١٩,٩٪ من إجمالي المصروفات<sup>(٤)</sup>.

والقطاع الأساس الذي ركزت عليه دول الخليج الست في خططها لتنويع الصادرات بشكل واضح هو السياحة، فقد شجّع انخفاض عائدات النفط على المضي قدماً في تطوير استراتيجيات السياحة. ونظراً لأهمية وسائل النقل لتطوير السياحة، تم إطلاق العديد من خطوط الطيران الخليجية<sup>(٥)</sup>.

### المحور الرابع- مدينة نيوم: بين تحديات الواقع والمستقبل المأمول

مشروع نيوم هو مشروع مدينة مستقبلية عملاقة بدأ العمل على إنشائها على ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية، مع التخطيط بأن يُغطي هذا المشروع مساحات تفوق مساحة دولة الكويت، وهو بذلك يعد المشروع الرئيسي لبرنامج "رؤية ٢٠٣٠" الطموح الذي أطلقه ولي العهد محمد بن سلمان، والهادف إلى تنويع الاقتصاد السعودي بعيداً عن الاعتماد على النفط. وتعود ملكية نيوم إلى صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية للمملكة، ويهدف المشروع إلى جذب استثمارات أجنبية ضخمة. ورغم أن

(١) ميرزا حسن القصاب، مرجع سابق، ص ٦٧.

(2) Oil Left in the World, Worldometer website, available at: <https://www.worldometers.info/oil/>

(٣) علاء زهران، مراجعة كتاب ما بعد النفط، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٣٢، العدد ١، مارس ٢٠٢٤، ص ٢٧-١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2h.ae/AHwL>

(٤) ميرزا حسن القصاب، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٢.

بمصممين وفنانين من عالم الأفلام والخيال العلمي لتطوير رؤى وتصاميم مستوحاة من هذا المجال. من بين هؤلاء: أوليفيه برون، الذي عمل على تصميمات فيلم Guardians of the Galaxy، وناثان كراولي المصمم الفني لفيلم The Dark Knight، مما يعكس التوجّه نحو دمج عناصر الخيال العلمي في التصميمات المعمارية للمشروع<sup>(٣)</sup>، بالإضافة إلى ذلك، صرّح كريس هيلزغراي، وهو مستشار سابق في مشروع نيوم، بأن دوره كان يتمثل في البحث في الجماليات المستوحاة من الخيال العلمي لتطبيقها في تصميم "ذا لاين" (The Line) وهو أحد المشروعات الرئيسية في نيوم.

وقد تم وضع تصوّر للمشروع كمدينة مستقبلية تعمل بالطاقة المتجددة، لتكون رمزًا للابتكار والاستدامة والتقدّم التكنولوجي، وجذب الاستثمارات العالمية، وتوفير فرص العمل، ووضع السعودية كمركز عالمي للابتكار والسياحة، من خلال مبادرات رئيسية داخل المشروع مثل: "ذا لاين" (مدينة ذكية مستقبلية بطول ١٧٠ كم، خالية من السيارات والانبعاثات الكربونية، وتعتمد بالكامل على الطاقة المتجددة)، و"أوكساغون" (مدينة صناعية عائمة)، و"تروجينا" (التي تمثل وجهة السياحة الجبلية)، وغيرها. يتماشى هذا التطوير مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة، وإعادة تشكيل صورة المملكة عالميًا كدولة تتبنى الفكر المستقبلي الحديث.

يُمَوّل هذا المشروع من قبل صندوق الاستثمارات العامة، أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، وهو الذراع الاستثماري للحكومة السعودية. وقد خصّص الصندوق مبلغ ٥٠٠ مليار دولار لتمويل ودعم المشروع، إلى جانب مساهمات من مستثمرين محليين وعالميين. يُركز المشروع على صناعات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والطاقة

الجزء المنفذ من مشروع نيوم وبنيته التحتية لا يزال محدودًا حتى الآن، إلا أن الزخم الإعلامي الكبير المصاحب له يصوره كمحاولة رائدة عالميًا لإعادة تصور أسلوب الحياة المستدامة في المستقبل، من خلال توظيف مبتكر لأحدث التقنيات، بما يشمل السياحة البيئية وتنظيم فعاليات رياضية شتوية في قلب الصحراء<sup>(١)</sup>.

يتكوّن اسم "نيوم" من جزأين: الجزء الأول يتضمن ثلاثة أحرف "Neo"، والتي تعني "الجديد"، أما الجزء الثاني فهو الحرف "م"، والذي يرمز إلى كلمة "مستقبل"، ما يجعل معنى الاسم "المستقبل الجديد"، دالًا على تحوّل في تطلعات المملكة. ووفقًا للموقع الرسمي لمشروع نيوم، فإن الحرف "م" يرمز أيضًا إلى الاسم الأول لولي العهد، محمد بن سلمان، مما يُشير إلى مركزية أفكاره في تشكيل المشروع، والذي يُعد حجر الزاوية في رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

من المهم الإشارة إلى أن نيوم هو مشروع ترعاه الدولة Top-Down project؛ أي تتولى القيادة السياسية رسم رؤيته وتحديد أولوياته، ولم يكن هناك مطلبًا شعبيًا لمثل هذا التطوير، أو أي مشاركة جماهيرية بشأن هذا المشروع. وبهذا تُستثمر كميات هائلة من ثروة المملكة في ما يراه البعض "مشروعًا استعراضيًا مستوحى من ألعاب الفيديو"، وذلك على حساب تحسينات أكثر واقعية وضرورية، كالإسكان والتعليم والرعاية الصحية في المدن والبلدات داخل السعودية<sup>(٢)</sup>، ومن ثم فإنه يُنظر إليه من قبل بعض المحللين على أنه تعبير عن "رؤية نخبوية" بحتة لا تعكس مطالب الجماهير الأكثر إلحاحًا.

وبالإشارة إلى اعتبار بعض المحللين أن هذا المشروع مستوحى من ألعاب الفيديو، فيبدو أن الواقع ذهب إلى ما هو أبعد من هذه المزحة؛ فقد استعان بالفعل القائمين على مشروع «نيوم»

(3) Deyan Sudjic, Welcome to Neom, Saudi Arabia's desert dystopia in the making, Prospect, 23 March 2023, available at: <https://2h.ae/MoTt>

(1) Neom: A human rights and environmental impact assessment, Business & Human Rights Resource Centre, November 2024, available at: <https://2h.ae/eRsh>

(2) Ibid.

تعكس طموحات المملكة في تقديم صورة جديدة أكثر انفتاحاً للعالم. ففي أول زيارة رسمية لملك سعودي إلى روسيا عام ٢٠١٧، أعلن صندوق الاستثمار الروسي عن استعداداته لاستثمار مليارات الدولارات في المشروع. كما تسعى السعودية من خلال نيوم إلى تعزيز شراكاتها مع الولايات المتحدة، خاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وقد عملت على الترويج للمشروع في محافل كبرى مثل قمة مجموعة العشرين لعام ٢٠٢٠، حيث أبدى رئيس الوزراء البريطاني السابق بوريس جونسون اهتمامه بنيوم ووصفه بأنه يمثل مستقبلاً أخضر للعالم.

يحمل المشروع في طياته أيضاً أبعاداً تنافسية إقليمية، لاسيما في علاقات السعودية مع الإمارات. فعلى الرغم من الشراكة الوثيقة بين البلدين، إلا أن هناك ملفات خلافية مثل النزاع الحدودي حول حقل الشيبة، وتباين المصالح في الحرب اليمنية. ويُحتمل أن يؤدي مشروع نيوم إلى تنافس اقتصادي مباشر مع دبي، خاصة في قطاعات السياحة، والاستثمار، والتكنولوجيا، حيث يسعى كل طرف إلى تعزيز مكانته كمركز اقتصادي إقليمي رائد.<sup>(٤)</sup>

من جهة أخرى، تلعب العلاقات مع إسرائيل دوراً جوهرياً في مستقبل نيوم، إذ تستفيد السعودية من اتفاقيات التطبيع التي وقعتها دول مثل الإمارات والبحرين والسودان مع إسرائيل، نظراً لأن بعض مشروعات نيوم -كالجسر المخطط له بين السعودية ومصر عبر مضيق تيران- تتطلب تنسيقاً مع تل أبيب. فبموجب معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، تضمن الأخيرة حرية الملاحة في المضيق، ما يجعل تنفيذ المشروع مرهوناً بموافقة إسرائيلية.

ومع أن هذا التوجه يواجه عقبات على المستوى الشعبي،

المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية، ويهدف إلى جذب الكفاءات العالمية والاستثمار الأجنبي، ما يخلق آلاف الوظائف ومصادر دخل جديدة بعيداً عن النفط. ورغم أن فكرة مدينة مثل نيوم ليست جديدة، إذ فشلت مشروعات مشابهة في الماضي، فإن هذا المشروع يواجه تحدياته الخاصة، إلا أنه يظل ذا أهمية بالغة لمسيرة تحديث المملكة<sup>(١)</sup>.

وفي ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٤، افتتحت المملكة العربية السعودية "جزيرة سندالة"، وهي وجهة سياحية فاخرة تُعد أول مشروع يتم إنجازه ضمن مشروع نيوم، بعد سبع سنواتٍ من إطلاقه. وتقع الجزيرة في شمال غرب المملكة على ساحل البحر الأحمر، وقد وصفها ولي العهد محمد بن سلمان بأنها "مستقبل السفر الفاخر"، مؤكداً أهميتها في تحقيق طموحات رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، من خلال الاستثمار في السياحة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة، وغيرها من القطاعات<sup>(٢)</sup>.

وتقع مدينة نيوم في موقع استراتيجي على البحر الأحمر، حيث يمكن لأكثر من ٤٠٪ من سكان العالم الوصول إليها خلال أقل من أربع ساعات طيران. ومن المقرر أن تُدار المدينة بالكامل بالطاقة المتجددة، ما يُعزز تحقيق التنمية المستدامة. وقد كان من المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع بحلول عام ٢٠٢٥<sup>(٣)</sup> ولم يحدث ذلك لأسبابٍ عديدة نناقشها في قسم التحديات.

#### • نيوم: أداة لخدمة السياسة الخارجية السعودية في ضوء التوازنات الإقليمية

لا يُعد مشروع نيوم مجرد خطة تنموية عمرانية ضخمة، بل يُمثل ركيزة استراتيجية في السياسة الخارجية السعودية،

(3) Areej Algumzi, Risks and Challenges Associated with NEOM Project in Saudi Arabia: A Marketing Perspective. Journal of Risk and Financial Management. Vol. 16, No. 2, 2023, p. 96.

(4) Ali Dogan, Saudi Arabia's Neom Diplomacy, Carnegie endowment, March 2021, available at: <https://2h.ae/iHAg>

(1) Sugandhi, Seven Years of Saudi Arabia's NEOM Project: Prospects and Challenges, Indian Council of World Affairs, 24 January 2025, available at: <https://2h.ae/rSSi>

(2) Ibid.

حيث أظهر استطلاع لمعهد الدوحة أن ٩٠٪ من العرب يُعارضون الاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، إلا أن السعودية تدرك الحاجة إلى توسيع حملاتها الإعلامية الدولية، إلى جانب حشد دعم عربي تدريجي لتسهيل خطوات التطبيع الإقليمي الذي يُعزز فرص نجاح نيوم سياسياً واقتصادياً<sup>(١)</sup>.

ويُعد مشروع نيوم واجهة لمجموعة من المشروعات العملاقة في السعودية، وأداة لتعزيز الجهود الدبلوماسية للمملكة؛ فالدبلوماسية السعودية لها أبعاد عديدة، توظف من خلالها موقعها الاستراتيجي إقليمياً ودولياً. وتشمل هذه الدبلوماسية أدوات مثل: الرياضة، والمساعدات الإنسانية، والنفوذ الديني، والوساطة في النزاعات، والنفوذ المالي عبر صناديق الثروة السيادية، وذلك في سبيل تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتأتي هذه المقاربة ضمن إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تهدف بجانب تنوع مصادر الدخل إلى تعميق اندماج المملكة في النظام الدولي، بما يُساهم في حماية مصالحها الوطنية وتعزيز صورتها العالمية<sup>(٢)</sup>.

#### • تحديات المشروع

يواجه مشروع نيوم تحديات متعددة ومعقدة في سبيل تحقيق رؤيته الطموحة بحلول عام ٢٠٣٠. تشمل هذه التحديات وضع بعض الأهداف صعبة التحقيق كتصميم بنية تحتية مستقبلية غير مسبقة، مثل نظام نقل متعدد الطبقات تحت الأرض، وتوفير خدمات تعتمد على الروبوتات والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى استيعاب أكثر من مليون نسمة في مدينة قائمة على الابتكار وريادة الأعمال. وتُعد هذه الأهداف بالغة التعقيد، خاصةً عند مقارنتها بتجارب عالمية مثل وادي السيليكون، الذي تطلّب سنوات طويلة من الجهد

المشترك بين الحكومة والمستثمرين والمجتمع.

من جهةٍ أخرى، يواجه المشروع مخاطر بيئية كبيرة، تتعلق بتأثيراته على البحر والأرض، لاسيما مع خطط استخدام قمر صناعي للإنارة، وتلقيح السحب، وإنارة الشواطئ بمواد كيميائية. وعلى الرغم من التوجه نحو الطاقة النظيفة، فإن هذه الابتكارات قد تترك أثراً بيئياً غير مدروسة. كما يُشكل التمويل تحدياً جوهرياً، رغم تخصيص السعودية لمبلغ ٥٠٠ مليار دولار؛ إذ يتطلب المشروع استثمارات أجنبية إضافية.

تقنياً، يواجه المشروع مخاطر تتعلق بالخصوصية والأمن السيبراني، من أبرز هذه المخاطر استخدام أنظمة مراقبة واسعة تشمل التعرف على الوجه وتتبع السلوك، مما قد يؤدي إلى انتهاك خصوصية الأفراد في ظل غياب قوانين واضحة لحماية البيانات. كما أن الاعتماد الكبير على البنية التحتية الرقمية يجعل المدينة عرضة للهجمات السيبرانية التي قد تُعطل خدمات حيوية كالكهرباء والنقل.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه المشروع تحديات قانونية وأخلاقية، خاصةً في ظل الغموض بشأن من يملك البيانات وكيف يتم استخدامها. وهناك أيضاً مخاوف من استخدام هذه التكنولوجيا بشكلٍ سلطوي لمراقبة السكان والتضييق على الحريات، مما يجعل من الضروري التعامل مع هذه القضايا بجدية لضمان التوازن بين التقدم التكنولوجي وحقوق الأفراد. وأخيراً، يُعدّ العنصر البشري تحدياً قائماً، في ظل الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة، مما يفرض صعوبات في إدارة مجموعات عمل متعددة الجنسيات وخلق بيئة عمل متناغمة وقيادة فعّالة.

في دراسةٍ أعدتها أريج الجمزي<sup>(٣)</sup>، معتمدةً على عينة مكونة من ٤١٧ مشاركاً من خبراء في وزاراتٍ وهيئاتٍ مختلفة في مشروع

(2) Mordechai Chaziza and Carmela Lutmar, Saudi Arabia's Niche Diplomacy: A Middle Power's Strategy for Global Influence, World, Vol. 6, No. 2, 2025, p. 65, available at: <https://doi.org/10.3390/world6020065>

(3) Areej Algumzi, Op. cit., p. 7.

(1) Ali Dogan, Op. cit.

• اجتماعية وحقوقية: أدى تطوير مشروع نيوم بالفعل إلى تهجير قبائل بدوية دون تعويض كافٍ، وتعرضت المملكة لانتقاداتٍ من منظمات حقوق الإنسان حول عمليات إخلاء قسري وقمع عنيف للسكان المحليين. ومن المرجح أن تُنفذ أعمال البناء بواسطة مئات الآلاف من العمال المهاجرين الذين لا يتمتعون بحقوقٍ تُذكر، ولا بحرية كافية. رصد تقرير منظمة "القسط" لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup> البعض من هذه الانتهاكات، وحذر الشركات من التورط في انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة المرتبطة بالمشروع، ودعاها لاستخدام نفوذها للمطالبة بالإصلاح، والإفراج عن المعتقلين من قبيلة الحويطات وهي قبيلة عربية عريقة عريقة تقطن في شمال غرب المملكة العربية السعودية -تحديدًا في المناطق التي تم اختيارها لإقامة مشروع نيوم. كما أكد التقرير على ضرورة الامتثال للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

كذلك ما يتعلق بالعمالة الوافدة، حيث اعتماد المشروع على مئات الآلاف من العمال المهاجرين ضمن نظام الكفالة، الذي يُقيد حرياتهم ويجعلهم عرضةً للاستغلال، في ظل ظروف عمل قاسية وضعف قوانين الحماية.

من التحديات الحقوقية أيضًا الرقابة الرقمية، فمدينة "ذا لاين" تُثير بعض المخاوف بشأن الخصوصية وغياب الشفافية في جمع البيانات، مع سجل السعودية في مراقبة الناشطين.

• تصميم غير واقعي: يُشكك خبراء في جدوى تصاميم نيوم، مثل مدينة "ذا لاين" التي تفتقر إلى مقومات العيش العملي، كما أن السعودية لها سجل سابق في مشروعات لم تكتمل، كبرج جدة والذي بدأ في ٢٠١٣ لكنه توقف لسنوات وما زال غير مكتمل حتى إعلان شركة المملكة القابضة استئناف أعمال البناء في ٢٠٢٥<sup>(٢)</sup>، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية التي لم تُحقق الأهداف سواء استيعاب عدد أكبر من السكان أو جذب قدر معين من الاستثمارات.

نيوم، تم تحديد ١١ عاملاً من عوامل المخاطر والتحديات التي تواجه تنفيذ المشروعات العملاقة، مثل التحديات ذات الصلة بتصميم المشروع، والعقود، والتشغيل، والقوى القاهرة، والموارد البشرية، والتمويل، والتكنولوجيا، والبيئة السياسية، والبيئة، والثقافة المجتمعية، والجوانب القانونية.

وقد تبين أن أكثر هذه المخاطر تأثيراً في مشروع نيوم تتمثل في مخاطر الموارد البشرية والتكنولوجيا، حيث بلغ متوسط التأثير لكلٍ منهما (٤ من ٥)، تليها المخاطر التعاقدية (٣،٩)، مما يعكس الحاجة الماسة إلى كفاءاتٍ بشرية متخصصة وتقنيات متقدمة لتنفيذ المشروع. أما المخاطر ذات التأثير المنخفض، فقد شملت المخاطر البيئية (٢،٧)، القانونية (٢،٥)، وقوة القاهرة (٢،٢) وتشمل تلك المخاطر الأحداث غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الجوائح أو الصراعات. التقييم المنخفض هنا يشير إلى أن مثل هذه المخاطر تُعد غير مرجحة، أو أن المشروع وُضع ضمن بيئة يُفترض أنها مستقرة نسبياً، على الأقل في المدى القصير.

فعلى الرغم من أن مشروع نيوم يُعد أحد أكثر المشروعات طموحاً في القرن الحادي والعشرين، ليس فقط على مستوى المملكة العربية السعودية، بل على مستوى العالم بأسره، إلا أنه يواجه عدة تحديات يمكن تصنيفها -استخلاصاً مما سبق- على النحو التالي:

• مالية: خفضت المملكة ميزانيات نيوم في ٢٠٢٤، وقلصت مشروع "ذا لاين" من ١٧٠ كم إلى ٢،٤ كم فقط، وهذا يعود لضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية مقارنةً بالتوقعات والأهداف المنشودة.

• بيئية: الاعتماد على تحلية المياه يُثير مخاوف بيئية، فرغم شعار المشروع بالاستدامة، ثمة مخاوف كبيرة من تدمير النظم البيئية والتنوع الحيوي، والاستهلاك المفرط للطاقة والمياه، في مشروعات مثل التزلج الصناعي في "تروجينا" واليخوت في "سندالة".

(٢) سيصبح أطول مبنى في العالم.. "المملكة القابضة" تستأنف أعمال بناء "برج جدة"، موقع العربية، ٢١ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://shorturl.at/r1lp1>

(1) Neom: A human rights and environmental impact assessment, Op. cit.

## خاتمة:

تُشكل المشروعات العملاقة في الدول النامية رهاناً مزدوجاً بين الطموح والواقع، حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق قفزات تنموية سريعة لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية. وفي دول الخليج عمومًا، وفي المملكة العربية السعودية خصوصًا، ارتبطت هذه المشروعات ارتباطاً وثيقاً بمحاولة تقليل الاعتماد على النفط والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، خصوصاً في ظل وجود بيانات تؤكد احتمالية نضوبه في دول الخليج في خلال عقود قليلة وارتفاع نصيب إنتاج الولايات المتحدة وغيرها من الدول للنفط، ومن هنا جاءت فكرة مشروع نيوم، الذي يُعد من أبرز وأضخم المبادرات في هذا السياق.

ورغم ما حمله هذا المشروع من آمالٍ في تحفيز الاقتصاد وتحديث البنية التحتية وتعزيز الابتكار، إلا أن هذه الطموحات تصطدم بتحدياتٍ جوهرية تتعلق بالتمويل، والإدارة،

والشفافية، إلى جانب أثارها البيئية والاجتماعية والحقوقية. وقد أظهر مشروع نيوم بوجهٍ خاص التناقض بين الخطاب التنموي الطموح والممارسات الميدانية التي أثارت انتقاداتٍ واسعة، سواء من حيث الإخلاء القسري للسكان، أو غياب المشاركة المجتمعية، أو الانتهاكات المحتملة لحقوق العمال والبيئة.

من هنا، يُصبح من الضروري أن تخضع هذه المشروعات العملاقة لتقييمات واقعية ومستقلة تأخذ في الاعتبار أبعاد الاستدامة، وحقوق الإنسان، والمصلحة العامة، بل تكون مرشداً لما يمكن أن تكون عليه مدن المستقبل. فبدون رؤية شاملة تُراعي هذه الجوانب، قد تتحول هذه المبادرات من أدوات للتنمية إلى مصادر جديدة للفجوة الاجتماعية والاقتصادية، وتفقد قدرتها على تحقيق التغيير الإيجابي المنشود.

## التصنيع العسكري والأبعاد الاقتصادية: قراءة في التجربة الإيرانية

محمود عاشور مؤمن\*

مقدمة:

الظروف السياسية والاقتصادية، لا سيما في ظل الحصار والعقوبات الغربية المتواصلة منذ عقود.

ينطلق هذا التقرير من اختبار فرضية مركزية مفادها أن التصنيع العسكري في إيران لا يمثل مجرد استجابة أمنية، بل يُعد أيضًا أداة اقتصادية وتنموية، تؤثر في مجالات متعددة من العمل والإنتاج والابتكار، وتسهم في بناء الهياكل الأساسية، وتمكين الدولة من ترسيخ مؤسساتها الاستراتيجية. ومن هنا، يسعى التقرير إلى تقييم هذه التجربة في ضوء أهداف خطة التنمية المستدامة، وخصوصًا ما يرتبط منها بمسارات التنمية الاقتصادية بمختلف مجالاتها.

ويهدف التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذه التجربة، ضمن مقاربة حضارية إسلامية، تحاول الربط بين ثنائيات السيادة والتنمية، وبين مقتضيات الأمن الوطني ومتطلبات النمو المستدام، مع استشراف ما يمكن استخلاصه من التجربة الإيرانية في السياق العربي والإسلامي. وذلك من خلال عدة محاور: أولاً- السياق الإيراني للتصنيع العسكري، ثانيًا- التحديات البنيوية، ثالثًا- تحليل الأبعاد الاقتصادية للتصنيع العسكري الإيراني في ضوء أهداف التنمية المستدامة، رابعًا- التصنيع العسكري والتنمية الاقتصادية: رؤية حضارية نقدية، خاتمة- خلاصات ودلالات.

### أولاً- السياق الإيراني للتصنيع العسكري

١- الجذور التاريخية لتوجهات التصنيع العسكري الإيراني

ترتبط نشأة وتطور الصناعات العسكرية في إيران ارتباطًا

تواجه الدول العربية والإسلامية اليوم تحديات تنموية معقدة، تتشابك فيها أبعاد السيادة الوطنية مع مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل تصاعد الأزمات الدولية، وتحولات النظام العالمي، باتت الحاجة ماسة لإعادة التفكير في مقاربات التنمية، من منظور حضاري قادر على التفاعل مع المعايير العالمية دون الارتهاق لها، وتُمثل التنمية المستدامة أحد هذه التحديات الجوهرية التي تواجهها الدول العربية والإسلامية، خصوصًا في السياقات التي تشهد توترات جيوسياسية وضغوطًا اقتصادية خانقة. وفي هذا الإطار، جاءت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لتوفر خارطة طريق شاملة، عبر سبعة عشر هدفًا، تندرج ضمن مجالات متعددة تشمل الاقتصاد، والحوكمة، والمجتمع، والبيئة. من بينها مجال "تنمية المجتمعات والدول"، والذي يتضمن أهدافًا جوهرية مثل: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف ٨)، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف ٩)، السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف ١٦)<sup>(١)</sup>، وغيرها من الأهداف ذات العلاقة بالتماسك الاجتماعي وتوازن التنمية داخل الدول.

في المقابل، تسعى بعض الدول إلى تعزيز قدراتها التنموية عبر أدوات غير تقليدية، مثل التصنيع العسكري، باعتباره مجالًا استراتيجيًا يُعزز السيادة، ويفتح فرصًا للنمو الاقتصادي والتقني، كما هو الحال في التجربة الإيرانية، التي تُعتبر من أبرز النماذج في هذا المجال على مستوى العالم الإسلامي. إذ مثل التصنيع العسكري بالنسبة لإيران خيارًا استراتيجيًا فرضته

\* باحث في العلوم السياسية.

(١) قرار (١/٧٠)، قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٥ - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك، الأمم المتحدة، دت، ص ١٨، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.Pw/9l8ka9f>

القوات المسلحة، وبدعم مباشر من الحرس الثوري الإيراني. لقد كان السياق التاريخي إذن حافزاً لبناء قطاع عسكري داخلي، لكن ما يُميّز التجربة الإيرانية هو أن هذه الدينامية تحولت من خيارٍ دفاعي إلى استراتيجية اقتصادية-تنموية. ومع نهاية الحرب، بدأت إيران في استثمار ما راكمته من خبراتٍ خلال الصراع، لتوسيع صناعاتها نحو إنتاجٍ أكثر تعقيداً، كالطائرات دون طيار، وأنظمة الصواريخ بعيدة المدى، والمركبات المدرعة، مما مثّل انتقالاً من مرحلة "البقاء" إلى مرحلة "الاستقلال الاستراتيجي"<sup>(٢)</sup>.

هذا التحول التاريخي لم يكن فقط استجابةً للظرف الطارئ، بل أصبح نهجاً مؤسسياً طويل المدى، تبنّته الدولة كجزء من بنيتها الأمنية والاقتصادية. ويمكن القول إن التجربة الإيرانية في هذا الجانب مثّلت حالةً فريدة بين دول الجنوب، التي غالباً ما تظل أسيرة الاستيراد في المجال العسكري، إذ نجحت إيران -رغم القيود الدولية- في بلورة نموذج إنتاجي-عسكري، يحمل في طياته رؤية سياسية واقتصادية متشابكة.

## ٢- العقوبات الدولية ودورها في تعزيز الاكتفاء العسكري

من أبرز العوامل التي دفعت إيران نحو تعزيز صناعاتها العسكرية المحلية، واستمرارها في هذا المسار، هو الضغط المتراكم من منظومة العقوبات الدولية. فمنذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، بدأت الولايات المتحدة بفرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية والعسكرية المتدرجة على طهران، شملت حظر تصدير السلاح، وقطع العلاقات الدفاعية، وتجميد الأصول. ومع تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، ولا سيما بعد اتهام إيران بالسعي لامتلاك سلاح نووي، تم توسيع هذه العقوبات بشكلٍ غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٦، من قبل مجلس الأمن الدولي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ثم تلتها عقوبات أمريكية وأوروبية أحادية الجانب مروراً

وثيقاً بسياقاتٍ سياسية وتاريخية معقدة، تعود جذورها إلى ما قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، لكنها شهدت تحولاً جذرياً في أعقاب الثورة، جعل من هذا القطاع أحد الأركان المركزية في استراتيجية الدولة الإيرانية. ففي مرحلة حكم الشاه محمد رضا بهلوي، سعت إيران إلى بناء جيش قوي مدعوم بأسلحةٍ غربية حديثة، وبخاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت المزود الرئيسي للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لطهران. غير أن تلك المرحلة كانت تقوم على التبعية التقنية شبه الكاملة، إذ كانت إيران مستهلكاً للأنظمة العسكرية دون امتلاك ناصية إنتاجها أو صيانتها، وهو ما كشف عن هشاشة في البنية الدفاعية مع بداية الثورة<sup>(١)</sup>.

مع قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩، تغيرت المعادلة جذرياً. فقد أدى قطع العلاقات مع الغرب، وفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إيران، إلى فراغٍ استراتيجيٍ حادٍ في الإمدادات العسكرية. وسرعان ما تفاقمت تداعيات هذا الوضع مع اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، التي اعتُبرت من أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين، وفرضت على إيران مواجهة آلة عسكرية مدعومة إقليمياً ودولياً، في حين كانت محرومة من الوصول إلى مصادر السلاح العالمية.

دفعت هذه الحرب الطويلة صُناع القرار في طهران إلى إدراك أهمية التحرر من التبعية التسليحية، والانطلاق نحو بناء قاعدة صناعية عسكرية وطنية. وبرز في هذا السياق شعار "الاكتفاء الذاتي الدفاعي"، الذي تبنّته القيادة السياسية والعسكرية، ليس بوصفه طموحاً اقتصادياً فحسب، بل باعتباره خياراً وجودياً يعكس رؤيتها للسيادة والاستقلال. وقد تأسست في هذه المرحلة نواة أولى مؤسسات التصنيع العسكري، تمثلت في إنشاء ورش صيانة وتحويل، تطورت لاحقاً إلى مصانع ومنشآت إنتاج معقدة، أدارتها الدولة عبر وزارة الدفاع ودعم

(١) للمزيد، انظر: حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨) المجلد الرابع.

(٢) فرح الزمان شوقي، المجمع العسكري الإيراني... توسع في إنتاج السلاح والتصدير للخارج، العربي الجديد، ٣١ يناير ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١٥ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.Pw/O42ms>

بتصعيد الوضع بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في ٢٠١٨<sup>(١)</sup>.

لقد شكلت هذه العقوبات، حافزاً داخلياً لإعادة هيكلة السياسة الاقتصادية والعسكرية الإيرانية، بحيث يتم تقليص الاعتماد على الخارج في القطاعات الحيوية، وعلى رأسها التسليح والدفاع. ومن هنا، بدأت الدولة الإيرانية بالتوسع في تمويل البحث العلمي العسكري، وإنشاء مجمعات إنتاج صناعي تحت إشراف وزارة الدفاع والحرس الثوري، مع منح الشركات التابعة لهما سلطات واسعة في الاستيراد، والتطوير، وحتى التصدير غير الرسمي.

وقد رافق هذا التوجه تعزيز لما يسمى في الخطاب الرسمي الإيراني بـ "اقتصاد المقاومة"، ذلك المفهوم الذي صاغه المرشد الأعلى عام ٢٠١٤، وهو تصور يقوم على استثمار الطاقات المحلية، وتقليل الاعتماد على النظام المالي والاقتصادي العالمي، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الاستراتيجية التي تحقق الأمن والسيادة<sup>(٢)</sup>. وكان التصنيع العسكري على رأس هذه القطاعات، إذ وُجّهت إليه نسبة متزايدة من ميزانية الدولة، وجرى تطوير نماذج وطنية بديلة عن المستورد، شملت الطائرات المسيرة، والصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، والزوارق البحرية السريعة، وأنظمة الدفاع الجوي<sup>(٣)</sup>.

ولعل المفارقة التي تستوقف الباحثين أن العقوبات التي هدفت إلى إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية، تحولّت إلى مُحفّزٍ هيكلي لابتكار حلول إنتاجية محلية، مما جعل إيران،

برغم الحصار، من الدول القليلة في العالم النامي التي طورت قطاعاً عسكرياً قادراً على الاستمرار بمعزل عن الدعم الخارجي الغربي المباشر. وهو ما جعلها لاحقاً تعتمد على الاكتفاء الذاتي العسكري كمرتكز للخطاب الرسمي حول "الاستقلال الاستراتيجي".

ومع ذلك، لا يمكن التغاضي عن الآثار الجانبية السلبية لهذا النهج، فقد أدى تضخم القطاع العسكري وشركاته إلى تعزيز النزعة المركزية، وإضعاف التوازن بين المؤسسات المدنية والعسكرية<sup>(٤)</sup>، كما أثّرت تساؤلات داخل إيران نفسها حول الأولويات التنموية، والجدوى الاقتصادية من تخصيص موارد ضخمة للتصنيع العسكري على حساب قطاعات حيوية كالصحة والتعليم<sup>(٥)</sup>.

### ٣- المؤسسات الفاعلة في قطاع التصنيع العسكري الإيراني

لم يكن للتصنيع العسكري في إيران أن يبلغ مستوياته الحالية من التماسك والفاعلية دون وجود بنية مؤسسية متكاملة تجمع بين التخصص التقني، والدعم السياسي، والتمويل المستقل. وقد تشكّلت هذه البنية تدريجياً منذ بداية الحرب العراقية - الإيرانية، ثم تطورت بشكلٍ أكبر في ظل العقوبات الغربية، حيث تقاسمت المسؤوليات ثلاث جهاتٍ رئيسية: وزارة الدفاع، ومنظمة الصناعات الدفاعية، والحرس الثوري.

٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/3TH39pW>

(3) Ahmed Shamseldin, The Fate Of Iranian Economy After New US Sanctions And Possible Options Of The Regime, 11 Aug 2018, Accessed at: 18 May 2025, available at: <https://2u.Pw/Uzqkc>

(4) Ibid.

(5) للمزيد انظر: سماح عبد الصبور عبد العي، تشابك الداخل والخارج الأزمات في إيران ما بين الضغوط الداخلية والتدخلات الخارجية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٨ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٨ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.Pw/R5ooecze>

(١) غزل أربحي، إرث العقوبات على إيران.. أزمة اقتصادية وجهود للاكتفاء الذاتي، الجزيرة، ١٦ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٧ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://Aja.Ws/M4e0h4>

(٢) للمزيد انظر: - إيران.. هل يحقق "اقتصاد المقاومة" أهدافه في ظل العقوبات الأميركية؟، الجزيرة، ٢٥ مارس ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١٧ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://Aja.Me/8bnkq9>

- أحمد موسى، نظرية "اقتصاد المقاومة" ومركزاتها عند مرشد الثورة الإسلامية الإيرانية، هسبريس، ٢٢ يناير ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٧ مايو

## أ) وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة

تُعد وزارة الدفاع الجهة الحكومية الرسمية المسؤولة عن التخطيط العام للقدرات الدفاعية، وتُشرف على عملية التصنيع والإمداد للقوات المسلحة النظامية. وقد تأسست بشكلها المؤسسي بعد الثورة عام ١٩٨١. وتحت مظلتها أنشئت "منظمة الصناعات الدفاعية"، التي أنيط بها تنفيذ السياسات الصناعية في المجال العسكري. تضم الوزارة عشرات المصانع والوحدات الإنتاجية الموزعة في مختلف أنحاء البلاد، وتعمل على تطوير مجموعة واسعة من المعدات، بما في ذلك الطائرات المسيّرة وأنظمة الصواريخ<sup>(١)</sup>.

تمارس وزارة الدفاع دورًا اقتصاديًا غير مباشر من خلال مؤسسات تابعة، مثل صندوق "ساتا" (منظمة الضمان الاجتماعي للقوات المسلحة)، الذي تحوّل إلى تكتل اقتصادي ضخم يمتلك شركات في قطاعات مثل الصناعة، والأدوية، والنقل، والخدمات اللوجستية، والتجارة. تحصل الوزارة على أسهم في شركات مدنية لتسوية ديون الحكومة، مما يجعلها لاعبًا مهمًا في قطاعات لا علاقة لها بالأمن أو الدفاع. هذه الهيمنة تتعارض مع الدور التنموي المفترض للوزارة، إذ تُستخدم كياناتها كأدوات لامتصاص الربح بدلًا من توجيهه لاستثمارات استراتيجية لصالح التنمية العامة أو تحديث البنية العسكرية ذاتها<sup>(٢)</sup>.

## ب) منظمة الصناعات الدفاعية (DIO)

تُعد هذه المنظمة الذراع الصناعي الأساسي للمنظومة الدفاعية الإيرانية، وتم إنشاؤها عام ١٩٨١ تحت إشراف وزارة الدفاع. تقوم المنظمة بإدارة منشآت الإنتاج والبحث والتطوير في المجالات الجوية، والبحرية، والمدركة، كما تنخرط في تصميم

وإنتاج منظومات الصواريخ بعيدة المدى. وقد لعبت DIO دورًا محوريًا في دعم عقيدة "الاعتماد على الذات"، خاصةً بعد حظر التصدير الأوروبي والأمريكي منذ منتصف الثمانينيات. وتستفيد المنظمة من شركات تقنية غير رسمية، تشمل دولًا مثل كوريا الشمالية والصين<sup>(٣)</sup>، وهي من أكثر الهيئات غموضًا في المشهد الاقتصادي الإيراني؛ إذ لا تُنشر تقارير مفصلة عن ميزانياتها أو سلاسل توريدها، مما يعكس الطبيعة السرية لهذا القطاع.

تنشط DIO في المقام الأول في الصناعات العسكرية والدفاعية، وتُشرف على تطوير الأسلحة والذخائر والتجهيزات التقنية. وبشأن مشروعاتها المدنية، فإن منظمات كهذه في إيران غالبًا ما تُنشئ شركات تابعة أو متعاونة تنخرط في مجالات الصناعات الثقيلة، والمواد الهندسية، وأحيانًا في التقنيات مزدوجة الاستخدام. من المفترض أن تتركز جهود DIO على تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية، ولكن في السياق الإيراني، غالبًا ما تُستخدم واجهاتها للمشاركة في الاقتصاد التجاري، ما يُضعف الشفافية ويخلط بين الأولويات الدفاعية والتنموية<sup>(٤)</sup>.

## ج. الحرس الثوري والمؤسسة الاقتصادية العسكرية

يُمثل الحرس الثوري الإيراني (IRGC) مركز الثقل الأهم في منظومة التصنيع العسكري، ليس فقط بوصفه مستهلكًا للسلاح، بل كمنتج مباشر له. فبعد انتهاء الحرب مع العراق، بدأ الحرس في بناء مؤسسات صناعية خاصة به، أبرزها شركة خاتم الأنبياء للإعمار، التي تُعد اليوم واحدة من أضخم التكتلات الاقتصادية في البلاد، وتعمل في مجالات تشمل الدفاع، والاتصالات، والطاقة، والبنية التحتية. يستفيد الحرس من امتيازات قانونية ومؤسسية، تجعله في موقع منافس فعلي للدولة المدنية، وهو ما خلق ما يُسميه بعض الباحثين بـ

Meddeb, The Military And Private Business Actors In The Global South: The Politics Of Market Access, Carnegie, 19 August, 2024, Accessed: 15 June 2025, Link: <https://N9.Cl/C3axcc>

(3) Defense Industries Organization (DIO), IRAN WATCH, Accessed: 20 May 2025, Link: <https://2u.Pw/Vizgm>

(4) Bijan Khajepour, Op. Cit.

(١) آية رجب أبو اليزيد وآخرين، جيوبولتيك القوى الاقليمية المعاصرة في الشرق الأوسط.. إيران وإسرائيل نموذجًا، المركز العربي للدراسات والبحوث، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.acrseg.org/44371>

(2) Bijan Khajepour, Competition, Cooperation, And Tension: Military-Business Relations In Iran, In: Yezid Sayigh And Hamza

"الاقتصاد العسكري - الموازي"، حيث تُدار مشروعات ضخمة دون رقابة برلمانية، أو شفافية مالية<sup>(١)</sup>.

كما كشفت تقارير عن التمدد الواسع للحرس الثوري الإيراني في القطاعات الاقتصادية الحيوية، لا سيما في مجالات النفط والغاز، والبنى التحتية، والاتصالات، والصناعات البتروكيميائية، وذلك من خلال أذرعه الاقتصادية، وعلى رأسها مؤسسة خاتم الأنبياء للإعمار، التي تُعد أكبر جهة تنفيذية تتلقى عقود الدولة، وتُشرف على مشروعات استراتيجية ضخمة كالسدود والمجمعات الصناعية. هذا بجانب هيئة تنفيذ أوامر الإمام، التي تُسيطر على العديد من الشركات الكبرى في مختلف المجالات<sup>(٢)</sup>، وتُقدّر بعض التقارير أن الحرس يرتبط بأكثر من ١٠٠ شركة، وتصل عائداته السنوية إلى ١٢ مليار دولار<sup>(٣)</sup>، ما يجعله فاعلاً اقتصادياً مستقلاً عن الرقابة المدنية.

بهذا، تكشف هذه المؤسسات الثلاث عن وجود بنية مزدوجة للتصنيع العسكري في إيران:

الأولى رسمية حكومية، تمثلها وزارة الدفاع ومنظمة الصناعات الدفاعية.

الثانية ثورية غير خاضعة للمساءلة المدنية، يُمثلها الحرس الثوري وشركاته.

ولا شك أن هذا التداخل بين المؤسستين يؤدي إلى إرباك في الحوكمة الاقتصادية، كما يُضعف من فرص التنسيق مع القطاعات المدنية أو التنمية المتوازنة، خاصة في ظل تضخم النفوذ العسكري في الاقتصاد.

## ثانيًا- التحديات البنيوية للتصنيع العسكري في إيران

رغم التقدم الظاهر في قدرات إيران التصنيعية العسكرية،

إلا أن هذه التجربة لا تخلو من إشكالات بنيوية وهيكلية تؤثر في فاعليتها التنموية، وتضع قيوداً على إمكانية تحويل هذا النجاح التقني إلى قوة اقتصادية مستدامة. وتُعد أبرز هذه التحديات مرتبطة بطبيعة النظام السياسي، وبنية المؤسسات، وتوزيع السلطة بين المدني والعسكري، إضافة إلى التوتر بين مقتضيات الأمن ومتطلبات الشفافية والمساءلة.

## ١- غياب الشفافية في إدارة القطاع العسكري

تُعتبر الشفافية والمساءلة من المتطلبات الأساسية لأي قطاع اقتصادي يسعى لتحقيق أثر تنموي مستدام، إلا أن الصناعات الدفاعية في إيران تُدار في معظمها ضمن بيئة مغلقة، تخضع لرقابة محدودة للغاية من البرلمان أو الهيئات الرقابية. فميزانية وزارة الدفاع تُعرض على البرلمان كرقم إجمالي دون تفاصيل، كما أن الإنفاق المرتبط بالحرس الثوري لا يخضع غالباً لأي تدقيق مدني رسمي، وهو ما يُنتج غموضاً في فهم مدى الكفاءة الاقتصادية لهذه الصناعات، أو توزيع عوائدها<sup>(٤)</sup>. هذا الانفصال عن الرقابة المدنية يُسهم في ترسيخ اقتصاد ظل عسكري-أمني، يبتلع موارد عامة دون مردود اجتماعي مباشر، ويُضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات اقتصادية.

أدى ذلك إلى انتشار ممارسات فساد ممنهجة تمارسها المؤسسات العسكرية وشبه الحكومية في الاقتصاد الإيراني، أبرزها فرض شراكات قسرية على الشركات الخاصة التي تُجبر على التعامل مع كيانات تابعة للحرس الثوري للبقاء في السوق، والتحايل على الخصخصة من خلال تحويل أصول الدولة إلى مؤسسات شبه حكومية بقيادة عسكريين سابقين. كما تنخرط هذه الكيانات في غسيل الأموال عبر تأسيس شركات صُورية خارج البلاد للالتفاف على العقوبات. وتستفيد هذه الكيانات

(٣) الحرس الثوري.. حارس ثورة إيران المتوغل في مفاصل الدولة، الجزيرة، ١٣ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢١ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://Aja.Me/Os4ls2>

(٤) منظمة الشفافية الدولية: الفساد في قطاع الدفاع والأمن الإيراني "حرج للغاية"، إيران انترناشيونال، ١٧ نوفمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٣

مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.Pw/Vsnin>

(1) Kourosh Ziabari, The IRGC, Iran's Military Industrial Complex, ASIA TIMES, 20 May 2019, Accessed: 20 May 2025, Link: <https://2u.Pw/Wmqfw>

(٢) عمرو الديب، الدولة الموازية للحرس الثوري في إيران، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠ مايو ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠٢٥، متاح

عبر الرابط التالي: <https://2u.Pw/Dofjd>

واسع داخل إيران سؤال حول الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذا النمط من الاستثمار في الأمن.

وهذا ما جعل نسبة كبيرة من الشباب الإيرانيين رغم نظرهم إلى الصناعات الدفاعية كمصدر للفخر الوطني، إلا أنهم في الوقت ذاته يُطالبون بتوزيع عادل للثروة والفرص، بما يشمل الاستثمار في التعليم وفرص العمل في القطاعات المدنية<sup>(٣)</sup>.

ومن دلائل ذلك، إخفاق النظام الإيراني في إدارة أزمة «كورونا» بفعل غياب الشفافية وتغليب الأهداف السياسية على المصلحة العامة. داخلياً، زاد تفشي الفيروس من معاناة الإيرانيين في ظل أزمات اقتصادية واجتماعية قائمة، بينما اتسمت استجابة السلطة بالتأخر والتخبط. كما سعت الحكومة إلى تسييس الأزمة، مستغلةً الجائحة لتبرير فشلها وتوجيه اللوم إلى العقوبات الخارجية، مما عمق فقدان الثقة وكشف عن أولوية الإنفاق الأمني على حساب صحة المواطنين<sup>(٤)</sup>.

#### ٤- القيود التقنية والتكنولوجية

على الرغم من التقدم الملحوظ في بعض الأنظمة الدفاعية، إلا أن الصناعات العسكرية الإيرانية ما زالت تعاني فجوات تقنية في مجالات عالية التعقيد، مثل أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، والطائرات النفاثة المقاتلة، والتقنيات الإلكترونية الدقيقة. وقد أدى الحظر الدولي على تصدير هذه الأنظمة إلى إيران إلى اعتماد مفرط على الهندسة العكسية والتقليد<sup>(٥)</sup>، مما يُقيد الابتكار الحقيقي.

وحتى في حالات النجاح -مثل تطوير طائرات دون طيار أو أنظمة صاروخية قصيرة المدى- فإنها غالباً ما تعتمد على

من امتيازات خاصة كالإعفاءات الضريبية وتحويلات النفط لتسوية ديونها، ما يمنحها قدرة احتكارية خارج قواعد المنافسة. الأخطر من ذلك هو استخدام التهديدات الأمنية كأداة ابتزاز ضد رجال أعمال ناجحين لإجبارهم على التنازل عن أسهمهم. كل هذه الممارسات تُكرس ثقافة الريعية والمحسوبية، وتُقوّض بيئة العمل، وتتناقض بوضوح مع الدور التنموي المفترض أن تضطلع به هذه المؤسسات<sup>(١)</sup>.

#### ٢- هيمنة الحرس الثوري وتضارب الصلاحيات

يُشكل الحرس الثوري مركز قوة مستقل داخل الدولة الإيرانية، ويتمتع بصلاحيات اقتصادية وعسكرية وسياسية واسعة، حيث يُنافس في بعض الأحيان سلطة الحكومة المنتخبة. وقد أدى ذلك إلى تضارب مؤسسي واضح، خاصةً حين تُمنح الشركات التابعة للحرس عقوداً حكومية كبرى دون منافسة حقيقية، مما يُقصي الشركات الخاصة، ويُعزز الاحتكار<sup>(٢)</sup>.

هذا التضخم في دور الحرس الثوري يُثير تساؤلات حول مدى انسجام التجربة الإيرانية مع مبادئ التنمية الشاملة، التي تفترض بيئة تنافسية، وتوزيعاً عادلاً للموارد، ودمجاً فعلياً للقطاعات المختلفة في مسار وطني موحد.

#### ٣- التحدي الاجتماعي: الإنفاق العسكري مقابل الإنفاق المدني

أحد أبرز الإشكاليات البنيوية في نموذج التصنيع العسكري الإيراني هو خلل أولويات التخصيص المالي، حيث تُوجه مبالغ ضخمة إلى الصناعات الدفاعية على حساب قطاعات أخرى كالصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية. وفي ظل تراجع قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة، يُطرح على نطاق

(4) Mahmoud Hamdy Abo El-Kasem, Iran And The Coronavirus Crisis: Outcomes And Scenarios, International Institute For Iranian Studies, 21 Apr 2020, Accessed: 15 June 2025, Link: <https://2u.Pw/Zsjsz>

(٥) فرح الزمان شوقي، المجمع العسكري الإيراني... توسع في إنتاج السلاح والتصدير للخارج، مرجع سابق.

(1) Bijan Khajehpour, Op. cit.

(٢) عمرو الديب، الدولة الموازية للحرس الثوري في إيران، مرجع سابق  
(٣) للمزيد انظر:

Nasim Salehi And Others, Predictors Of Life Satisfaction: A Nationwide Investigation In Iran, WILEY, 3 April 2024, Accessed: 25 May 2025, Link: <https://2u.Pw/5vfkz>

صناعية دفاعية متكاملة. وقد اضطلعت مؤسسات متعددة بأدوار حاسمة في هذا المسار، تتقدمها وزارة الدفاع، ومنظمة الصناعات الدفاعية، ومؤسسة الحرس الثوري، بما يُمثله من نفوذ مركزي في الاقتصاد والسياسة. إلا أن هذه التجربة، وعلى ما تُحققه من مظاهر السيادة والاستقلال التكنولوجي النسبي، لا تخلو من اختلالات هيكلية، من أبرزها غياب الشفافية، وتضخم دور المؤسسات العسكرية على حساب المدنية، والتوتر بين أولويات الأمن ومقتضيات التنمية.

وتأسيساً على ذلك، تبرز الحاجة إلى تحليل الأثر الاقتصادي لهذه المنظومة الصناعية العسكرية، في ضوء أهداف محددة من رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ وذلك لتقدير مدى إسهام هذا النمط من التصنيع في تحقيق تنمية وطنية شاملة، أو إنتاجه لنمو مشوّه يتعارض مع مبادئ العدالة والمؤسسية والاستدامة. هذا من خلال تفكيك العلاقة بين التصنيع العسكري الإيراني، وكل من: التشغيل، والابتكار، وبناء المؤسسات، استناداً إلى أهداف خطة التنمية الألفية.

### ثالثاً- تحليل الأبعاد الاقتصادية للتصنيع العسكري الإيراني في ضوء أهداف التنمية المستدامة

تنعكس العلاقة بين التصنيع العسكري الإيراني والنمو الاقتصادي في ضوء عدد من الأهداف الواردة ضمن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتحديداً في مجال تنمية المجتمعات والدول، وهي: الهدف ٨ المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف ٩ حول الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف ١٦ بشأن السلام والعدل والمؤسسات القوية. ويهدف هذا التحليل إلى الوقوف على المدى الذي أسهم فيه هذا القطاع في تحقيق هذه الأهداف، أو تعارض معها، وهذا من خلال

مكونات مستوردة من السوق السوداء أو من دول حليفة، مما يجعل سلسلة الإنتاج عرضة للتعطيل في حال تغير الظروف الجيوسياسية، الأمر الذي دفع إيران مؤخراً للسعي لمواكبة التقدم التكنولوجي والحصول على تقنيات حديثة من الذكاء الاصطناعي وتسخير ذلك في مجالات الإنتاج الاقتصادي والعسكري<sup>(١)</sup>.

وبلا شك، فإن تفادي القيود التقنية والتكنولوجية في مجال الصناعات العسكرية لن يتأتى دون دعم البحث العلمي بالجامعات، وذلك من خلال التعاون في مشروعات بحثية وتطويرية، وتبادل الخبرات، وتوفير الدعم المالي واللوجستي للباحثين، لذلك يوجد تعاون وثيق بين المراكز العسكرية والجامعات لتطوير مجالات البحث العلمي لا سيما فيما يتعلق بالصناعات العسكرية الدفاعية<sup>(٢)</sup>.

### ٥- مركزية اتخاذ القرار وأثرها على التنمية المتوازنة

يرتبط التصنيع العسكري في إيران بقرار مركزي لا يخضع للحوارات المجتمعية، أو التقييم الدوري وفق معايير تنموية أو بيئية. وتتخذ معظم القرارات الاستراتيجية من قبل مجلس الأمن القومي، وقيادة الحرس الثوري، ومكتب المرشد الأعلى<sup>(٣)</sup>، مما يُقصي القوى المدنية والاقتصادية من التأثير في أولويات الدولة. وهذا النمط يُقلل من فرص الموازنة بين الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويخلق فجوة بين المواطن والدولة، تُهدد استدامة النمو على المدى البعيد.

يتبين من خلال ما سبق أن التجربة الإيرانية في التصنيع العسكري لم تتكوّن في فراغ، بل نشأت وتطورت ضمن سياقات معقّدة تُشكّل فيها التهديدات الأمنية، والعزلة الدولية، وضغط العقوبات، دوافع بنيوية نحو بناء منظومة

(٢) دور الجامعات في الصناعات الدفاعية الإيرانية، جادة إيران، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٨ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://aljadah.media/archives/20060>

(٣) للمزيد حول آليات صنع القرار وبناء السياسات الإيرانية، انظر: إلياس ميسوم، النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، ٢٠١٨.

(١) نسرین بکاره، هل تعيد إيران تشكيل قواعد اللعبة العالمية عبر الذكاء الاصطناعي؟، الجزيرة، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٦ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://Aja.Ws/5md6q1>

مؤشرات كمية ونوعية، وقراءة نقدية حضارية.

## • الهدف ٨ - العمل اللائق ونمو الاقتصاد

### ١- التشغيل وفرص العمل

مما لا شك فيه أن توسع قطاع الصناعات الدفاعية في إيران أدى إلى خلق فرص عمل مباشرة في المصانع التابعة لوزارة الدفاع، ومنظمة الصناعات الدفاعية، ومؤسسات الحرس الثوري، إضافة إلى فرص غير مباشرة في الصناعات المرتبطة مثل التعدين، والاتصالات، والطاقة، والصناعات التكميلية. وتُشير تقديرات غير رسمية إلى أن هذا القطاع يُشغل مئات الآلاف من الأيدي العاملة، سواء بشكل مباشر أو ضمن عقود فرعية، حيث قال عباد الله عبد الله أحد رؤساء شركة خاتم الأنبياء -التابعة للحرس الثوري- إن عدد من يعملون في مشروعات الشركة يبلغ مليون شخص<sup>(١)</sup>.

غير أن هذه الفرص تعاني إشكاليات نوعية، أبرزها أنها لا تخضع دائماً لمعايير العمل اللائق، من حيث الأجور، والحماية القانونية، أو المشاركة النقابية، خاصة في المؤسسات التابعة للحرس الثوري، التي تتمتع بوضع استثنائي خارج القانون المدني، مما يحدّ من انسجامها مع المعايير الدولية للعمل الكريم.

### ٢- النمو الاقتصادي والتحفيز الصناعي

ساهم التصنيع العسكري في تحريك عدد من القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في ظل سياسة "الاعتماد على الذات"، حيث تلجأ إيران إلى تطوير بنيتها الإنتاجية محلياً بعد فرض العقوبات. وقد وُقر هذا التوجه فرصاً لنقل التكنولوجيا، وتعزيز التصدير، وإنشاء وحدات إنتاج جديدة. لكن، بالمقابل، فإن أثر التصنيع العسكري في الناتج المحلي الإجمالي يبقى غير واضح بسبب غياب الشفافية، واندماجه في "الاقتصاد الموازي" الخاضع للحرس الثوري.

وبالتبعية، فإن النمو الناتج عن الصناعات العسكرية في إيران نمو انتقائي وغير شامل، إذ لا ينعكس إيجاباً على تحسين جودة الحياة أو توزيع الدخل، كما أنه مرتبط بتوسيع النفوذ المؤسسي للمؤسسة العسكرية أكثر من كونه جزءاً من استراتيجية تنمية متكاملة.

## • الهدف ٩ - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

### ١- الابتكار والتحول التكنولوجي

أجبرت العقوبات إيران على الاعتماد على الهندسة العكسية، وتطوير حلول محلية بديلة، مما أدى إلى نشوء منظومة ابتكار خاصة في قطاع الدفاع، شملت الطائرات دون طيار، والصواريخ، وأنظمة الاتصالات المشفرة. ونجحت بعض هذه التقنيات في إيجاد تطبيقات مدنية، مثل النقل والاتصالات والبرمجيات، فيما يُعرف بـ "الصناعة مزدوجة الاستخدام"<sup>(٢)</sup>.

إلا أن هذه المنظومة محدودة في نطاقها وغير قابلة للتعميم الوطني، لأنها محصورة في دوائر أمنية مغلقة، ولا ترتبط بمنظومة الابتكار الأكاديمي أو الصناعي الأوسع، مما يُقلل من تأثيرها في ترقية البنية التحتية الوطنية الشاملة.

### ٢- تطوير البنية التحتية

أسهمت الشركات التابعة للحرس الثوري، وخصوصاً "خاتم الأنبياء"، في تنفيذ مشروعات كبرى في مجالات الطاقة، والأنفاق، والمياه، والطرق، وهو ما أدى إلى تحسّن ملموس في بعض مؤشرات البنية التحتية. غير أن هذه المشروعات غالباً ما تُمنح دون منافسة شفافة، وتفتقر إلى التقييم التنموي الحقيقي، مما يحدّ من مساهمتها في التنمية المستدامة بمعناها الشامل.

ومن أمثلة ذلك، نشاط مجموعة «خاتم الأنبياء» الإنشائية في مجالات حيوية مثل الغاز، والصلب، والنحاس. وتندرج تحتها

(٢) قاسم دنش، الهندسة العكسية في الحروب وتحليل التكنولوجيا المعادية.. كيف استفادت منها إيران؟، الميادين، ١٦ أبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٧ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.Pw/PV8xp>

(١) بوزورجمهر شرف الدين، تحولات السياسة والاقتصاد... شركة للحرس الثوري الإيراني تواجه أوقاتاً صعبة، رويترز، ٢٦ مايو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٥ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.Pw/Puqhk>

الدولة المدنية، ويؤدي إلى تآكل الثقة العامة بها.

كما أن الغياب شبه الكامل للرقابة والمساءلة، والتدخل بين الأجهزة الأمنية والاقتصادية، يؤدي إلى إضعاف مبدأ حكم القانون، ويُنتج صورة لمؤسسات "قوية عضلياً، لكنها هشة قانونياً"، وهو ما يتنافى مع جوهر الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة.

## ٢- العدالة الاجتماعية والتوزيع

أدى التوسع في الصناعات العسكرية، واحتكارها من قبل مؤسسات أمنية -عقائدية، إلى غياب العدالة في توزيع العوائد. فبينما تستفيد فئات معينة من العقود والوظائف والمكافآت، تبقى الفئات المهمشة خارج منظومة التمكين الاقتصادي. ولا توجد آليات شفافة تضمن أن تتحول أرباح هذا القطاع إلى خدمات عامة أو مشروعات اجتماعية، مما يُرسخ الفوارق الطبقيّة، ويُضعف التماسك الاجتماعي.

حيث أدى تصاعد الإنفاق العسكري في إيران، لا سيما لصالح الحرس الثوري (IRGC) والمؤسسات الأمنية -العقائدية، إلى تعميق اختلال التوازن في توزيع الموارد العامة، وإقصاء قطاعات واسعة من المجتمع عن فرص التمكين الاقتصادي. فقد ارتفعت مخصصات الإنفاق العسكري من ٧,٣ مليار دولار عام ٢٠٢٢ إلى أكثر من ١٠,٣ مليار دولار في ٢٠٢٣، أي بزيادة تجاوزت ٤٠٪، كما يُضاف إلى هذه الأرقام تمويل غير معلن، يُقدّر بنحو ٥,٩ مليار دولار، يُضخّ مباشرةً من عائدات النفط وصندوق التنمية الوطني لصالح القوات المسلحة، دون رقابة برلمانية أو مدنية. ويتضح من البيانات المتاحة أن الحرس الثوري استحوذ على ما يقرب من ٣٧٪ من إجمالي مخصصات الدفاع في السنوات الأخيرة، مقارنةً بـ ٢٧٪ قبل خمس سنوات. هذا التركز المالي حول أجهزة عسكرية -أمنية، يتم غالباً عبر بنود غير شفافة أو ذات طابع استخباراتي، يُرسّخ امتيازات حصريّة لفئات محددة، على حساب الاستثمار في القطاعات الحيوية كالصحة، والتعليم، والبنية التحتية. وبهذا، يُساهم التوسع

شركات متخصصة، منها «سبانير» في قطاع النفط، و«سباسد» التي تنفذ مشروعات كبرى لبناء السدود والأنفاق. وقد توسع نفوذ الحرس عبر «هيئة تنفيذ أوامر الإمام»، وهي كيان اقتصادي يضم ما يزيد عن ٨٠٠ شركة برأسمال يُقدّر بنحو ١٠٠ مليار دولار، تعمل في قطاعات صناعية وإنتاجية مختلفة. هذا فضلاً عن السيطرة على مؤسسات استثمارية مثل «Mehr» و«Eghtesad Iranian» ومجموعة «Bahman»، إضافة إلى «مؤسسة مستضعفي الثورة الإسلامية»، التي تدير ممتلكات صودرت بعد الثورة. كذلك من أبرز الأمثلة على تدخل الحرس في البنية التحتية الاستراتيجية، استحواذه عام ٢٠٠٩ على شركة الاتصالات الإيرانية «موبين ترست»، بعد إقصاء منافسين بذريعة أمنية. ويُعدّ هذا السيناريو امتداداً لتدخله عام ٢٠٠٤ في إدارة مطار الإمام الخميني، حيث أوقفت قوات الحرس الجوية تشغيل المطار في يومه الأول، وتم منحه لاحقاً لشركة تابعة له، رغم فوز شركة تركية بالمنافسة<sup>(١)</sup>.

كما يُلاحظ أن البنية التحتية التي تُطورها هذه الشركات تخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة المركزية، انطلاقاً من خبراتها المكتسبة من مشروعات إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب بين إيران والعراق، أكثر من حاجات المجتمعات المحلية، فلا توجد مؤشرات على إسهام يذكر للحرس الثوري أو شركاته في القطاعات الخدمية التي تمس المواطن بشكل مباشر، مثل الصحة أو التعليم أو المرافق العامة، ما يُثير تساؤلات حول العدالة المكانية والتنمية.

## • الهدف ١٦ - السلام والعدل والمؤسسات القوية

### ١- الأمن مقابل الاستقرار المؤسسي

يُروّج في الخطاب الرسمي الإيراني أن الصناعات الدفاعية تُسهم في تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية، وهذا ما يتحقق جزئياً من خلال الردع العسكري. إلا أن هذا الإنجاز الأمني غالباً ما يأتي على حساب توازن المؤسسات، إذ إن تغوّل الحرس الثوري في المجالين الاقتصادي والسياسي يُقوّض مؤسسات

(١) عمرو الديب، الدولة الموازية للحرس الثوري في إيران، مرجع سابق.

• أن يكون وسيلة لا غاية؛ أي أن التصنيع لا يُصبح مشروعاً قائماً بذاته يُغرق الدولة في سباق تسلح دائم، بل هو موجه لتحقيق مقاصد التنمية والكرامة والاستقلال.

• أن يُسند إلى مؤسسات شفافة وخاضعة للمحاسبة؛ فالتفوق العسكري في الإسلام لا يُبرر تغول المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية أو المدنية، بل يجب أن يعمل ضمن سلطة الأمة، لا فوقها.

• أن يُراعي أولويات الأمة واحتياجاتها المتكاملة؛ فلا يكون على حساب الإنفاق على الصحة، والتعليم، والعدالة الاجتماعية، التي تُعد مكونات أساسية لأي نهضة متوازنة.

من هذا المنظور، فإن التصنيع العسكري في إيران، وإن مثل استجابةً لظروف التهديد والحصار، ويُحسب له أنه حقق درجةً من الاكتفاء والسيادة، إلا أنه يبقى دون النموذج الحضاري الإسلامي المتكامل، إذا ما نظرنا إلى موقعه من منظومة الحكم الرشيد، وتوزيع السلطة، والتوازن بين المدني والعسكري. فتمدد الحرس الثوري داخل الاقتصاد، وتحوله إلى فاعل فوق مؤسسي، يُعد انحرافاً عن معيار الحكم الرشيد في الإسلام.

كما أن غياب الشفافية، وهيمنة منطق الأمن على منطق التنمية، يُقلل من فرص تحقيق التمكين الحقيقي للأمة، لأنه يحول دون بناء قاعدة مجتمعية -تنموية حاضنة لهذا التقدم الصناعي. فالحضارة الإسلامية لا تنظر إلى القوة بمعزل عن العدالة، ولا إلى الاكتفاء التقني بمعزل عن التوزيع العادل للثروة، واحترام كرامة الإنسان بوصفه غاية ووسيلة للتنمية.

العسكري غير المتوازن في تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، ويُضعف أسس التماسك الوطني والتنمية الشاملة.<sup>(١)</sup>

## رابعاً- التصنيع العسكري والتنمية الاقتصادية: رؤية حضارية نقدية

### ١- التصنيع العسكري كأداة للتمكين والسيادة

يحتل مفهوم التمكين مكانة مركزية في الرؤية الحضارية الإسلامية، بوصفه ناتجاً عن الإيمان والعمل الصالح، ومقترباً بتحقيق العدالة، وإقامة القسط، ورفع الاستضعاف في الأرض. وقد ورد في قوله تعالى: (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ) وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ [سورة الحج: ٤١]، ما يُفيد أن التمكين في التصور الإسلامي ليس مجرد هيمنة أو تفوق تقني، بل مرتبط بمشروع قيمي شامل.

وفي ضوء هذا التصور، يُنظر إلى التصنيع العسكري- حين يرتبط برؤية حضارية جامعة- بوصفه أداة لحفظ الكيان، وصيانة الأمة، وضمان استقلال قراراتها، وهو ما يندرج تحت مقاصد حفظ النفس، والدين، والمال، ومراعاة درء المفساد. لا سيما أن التفوق الصناعي، وخصوصاً في المجالات الاستراتيجية، يُعد من مقتضيات "الكفاية السياسية"، التي تُمكن الأمة من التحرر من التبعية والتحكم الأجنبي.

غير أن التمكين العسكري في المنظور الإسلامي يظل مُقيداً بجملة من الضوابط:<sup>(٢)</sup>

(١) للمزيد انظر:

- إدريس بيرصاحب، خالد محمدي، مستقبل المجتمع الإيراني: إشكاليات وقضايا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٦ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://Studies.Aljazeera.Net/Ar/Article/6179>

- Bitra Ghaffari, Najmeh Bozorgmehr, Iran's Defense Budget Set To Soar As Regional Tensions Rise, Financial Times, 29 Oct 2024, Accessed: 16 June 2025, Link: <https://2u.Pw/K3vd9>.

- Walid El Houri, Iran's Military Spending Surge: A Reflection Of Global Militarization Amid Escalating Regional Conflicts, Global Voices, 3 Oct 2024, Accessed: 16 June 2025, Link: <https://2u.Pw/Cio1v>

(٢) للمزيد انظر: على محمد الصلابي، فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم: أنواعه، شروطه، وأسبابه، مراحل وأهدافه، (بيروت: دار المعرفة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٩)، ص ص ١٦٠-٣٢٠.

وتتجلى المفارقة الكبرى في أن القوة الصناعية والعسكرية التي تُعد من مفاخر الدولة، لم تُترجم بعد إلى عدالة توزيع الثروة أو تمكين حقيقي للمواطن، وهو ما يتناقض مع روح المقاصد الشرعية التي تضع رفع الظلم وإقامة القسط في صلب أي مشروع تنموي إسلامي. كما يُضعف هذا التناقض من شرعية نموذج "التمكين العسكري" بوصفه نموذجًا كافيًا لتحقيق التنمية، دون استحضار أولوية الإنسان والمجتمع في هندسة الأولويات الاقتصادية والسياسية.

### ٣- حدود استنساخ التجربة الإيرانية في السياقات العربية والإسلامية

تحظى التجربة الإيرانية في التصنيع العسكري باهتمام واسع داخل الأوساط السياسية والفكرية في العالم العربي والإسلامي، نظرًا لما حققته من اكتفاء نسبي واستقلال تقني في بيئة دولية ضاغطة. ومع ذلك، فإن محاولات استنساخ هذه التجربة كما هي، أو اعتبارها نموذجًا قابلاً للتطبيق في الدول العربية والإسلامية، تواجه تحديات بنيوية وعقبات فكرية ومؤسسية متعددة.

أول هذه التحديات يتعلق باختلاف الجذري في السياق السياسي والمؤسسي. فإيران قامت، منذ الثورة الإسلامية، على نموذج دولة مركزية أيديولوجية، ذات مؤسسات عسكرية - اقتصادية موازية، وأرضية شعبية تبرر هذا الخيار من منطلقات مقاومة وهيمنة خارجية. وعلى الجانب الآخر، تعاني أغلب الدول العربية ضعف في مؤسسات الدولة المدنية، ومحدودية في الإرادة السياسية لإنشاء صناعات استراتيجية مستقلة، في ظل التبعية المزمنة للأسواق والسلاح الغربي.

ثانيًا، تستند التجربة الإيرانية إلى منظومة تشريعية وتنظيمية تتيح للقطاع العسكري، وتحديدًا الحرس الثوري، النفاذ الكامل إلى الاقتصاد الوطني، بما في ذلك العقود الحكومية والقطاعات الاستراتيجية، في غياب منافسة حقيقية. أما في السياقات العربية، فإن تضخم القطاع الأمني - العسكري غالبًا ما لا يقابله إنتاج فعلي، بل يظهر في شكل إنفاق استهلاكي على التسليح، دون تطوير حقيقي لقاعدة

كذلك، على الرغم من التقدم اللافت الذي أحرزته إيران في مجال التصنيع العسكري، إلا أن هذه التجربة لم تستوعب بشكل كافٍ الظرف الدولي الراهن وتعقيدات التحالفات الإقليمية والدولية، وهو ما قد ينعكس سلبًا على مستقبلها الاستراتيجي. فالمضي في تطوير منظومات عسكرية متقدمة دون امتلاك الرؤية المناسبة للتعامل مع التحولات السياسية والتحالفات العالمية، يُعرض إيران لخطر داهم يتمثل في تصاعد وتيرة العقوبات الاقتصادية، وتشديد الحصار، بل وربما فتح الباب أمام المزيد من التهديدات المباشرة باستخدام القوة العسكرية. إذ إن تجاهل هذه الأبعاد الدولية يُهدد بتحويل الإنجاز التقني إلى عبء استراتيجي، بدلاً من أن يكون رافعةً لأمن الدولة ونموها الاقتصادي ومكانتها الإقليمية.

لذلك، يمكن القول إن النموذج الإيراني -رغم ما يُسجل له من قدرات وإنجازات- يمثل حالة تمكين جزئي ومشروط، ناجم عن الضرورة الجيوسياسية، أكثر من كونه ثمرة لرؤية حضارية شاملة تستحضر الإنسان، والعمران، والمجتمع، ضمن نسق متكامل.

### ٢- مفارقات العدالة والتنمية في ظل التصنيع العسكري

يُشكل الجمع بين العدالة والتنمية أحد التحديات المركزية في التجارب الاقتصادية المعاصرة، خصوصًا في السياقات التي تهيمن فيها المؤسسات العسكرية أو الأمنية على مفاصل الاقتصاد. وفي الحالة الإيرانية، تظهر هذه المفارقة بوضوح في العلاقة بين توسع الصناعات الدفاعية من جهة، وتوزيع مكاسب التنمية من جهة أخرى.

رغم التقدم التقني والاستقلال النسبي الذي أحرزته إيران في الصناعات العسكرية، لم تنعكس هذه الإنجازات على تحقيق العدالة الاجتماعية أو النمو الشامل. فقد أدى تضخم دور الحرس الثوري، عبر شركاته القابضة كـ "خاتم الأنبياء"، إلى ترسيخ اقتصاد مغلق ومركّز يهيمن عليه المؤسسات الأمنية على حساب القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأسفر ذلك عن اختلال في توزيع الموارد.

## خاتمة: خلاصات ودلالات

بطبيعة الحال، لا يمكن اختزال التجربة الإيرانية في ثنائية "نجاح مقابل فشل"، بل ينبغي تفكيكها ضمن رؤية حضارية نقدية؛ تقيس المردود ليس فقط بالإنتاجية العسكرية، بل بتأثيره في ترقية الإنسان، واستقلال الأمة، واستدامة التقدم. وهو ما يفتح الباب أمام اجتهادات فكرية جديدة لإعادة تعريف مفاهيم مثل: "الأمن القومي"، و"التمكين"، و"السيادة الصناعية"، ضمن سياقٍ مقاصدي جامع، يُوازن بين القوة والحق، والمصلحة والقيم، والسيادة والعدالة.

في ضوء التحليل متعدد الأبعاد للتجربة الإيرانية في التصنيع العسكري، تتبين صورة مركبة تُبرز من جهة قدرتها على الصمود والتحول في ظل العقوبات والتحديات الجيوسياسية، ومن جهة أخرى ما تنطوي عليه من اختلالاتٍ داخلية تتعلق بالعدالة المؤسسية، وغياب التوازن بين القوة والتنمية، وبين الأمن والسيادة الشعبية.

وانطلاقاً من القراءة الحضارية للتجربة الإيرانية، يمكن التأكيد على أهمية:

١- إعادة تعريف مفاهيم القوة والتمكين ضمن إطارٍ قيمي يتجاوز الإنجاز التقني، إلى ما يخدم حفظ المقاصد العليا: الكرامة، والعدالة، والتزكية العمرانية.

٢- بناء منظومات تصنيع عسكري في العالم العربي والإسلامي من داخل مشروع تنموي شامل، يربط الأمن بالمعرفة، ويجعل المؤسسات خادمة للمجتمع لا مهيمنة عليه.

٣- تعزيز الحوكمة والمساءلة في إدارة الصناعات الدفاعية، من خلال تقييد النفوذ العسكري داخل الاقتصاد، وضمان الشفافية، وتوزيع العوائد بشكلٍ عادل.

٤- تشجيع التكامل الصناعي بين الدول الإسلامية في المجالات الدفاعية، ضمن رؤية تعاونية تحفظ الاستقلال وتقلل التبعية.

٥- إدماج التصنيع العسكري في أهداف التنمية

صناعية وطنية. وهو ما يجعل من التصنيع العسكري، في كثيرٍ من الحالات العربية، مشروعاً نخبويّاً محدود الأثر، أو واجهة للارتهان الخارجي.

ثالثاً، هناك اختلافات جوهرية في درجة التماسك الاجتماعي، والقدرة على تحمّل كلفة التحول الصناعي العسكري. فقد استطاعت إيران، رغم العقوبات، تعبئة رأسمال اجتماعي وثقافي وديني يدعم مشروعها الصناعي - الدفاعي، على الأقل في مراحله الأولى. في المقابل، تشهد بعض المجتمعات العربية حالة من الانقسام السياسي، والهشاشة المؤسسية، وانعدام الثقة بين المواطن والدولة، مما يجعل مشروعاً بهذا الحجم عرضةً للتسييس أو الفشل الإداري.

رابعاً، لا يمكن تجاهل أن تجربة إيران نفسها لا تزال محل نقد داخلي، ليس فقط بسبب الطابع المغلق للمؤسسات العسكرية، بل أيضاً بسبب غياب العدالة في توزيع عوائد الصناعة العسكرية، وعدم انعكاسها في تحسين مستويات المعيشة أو تقوية القطاع المدني. وهذا ما يجعل استنساخها دون قراءة نقدية مخاطرة فكرية واستراتيجية.

أخيراً، من منظور حضاري إسلامي، فإن نقل التجارب لا يكون بآلياتها المجردة، بل بمقاصدها وشروطها الأخلاقية والاجتماعية. والتصنيع العسكري في أي سياقٍ إسلامي لا يكتسب شرعيته فقط من نجاحه الفني، بل من مدى خدمته لمقاصد الشريعة في حفظ الكرامة والعدالة والحرية والتكافل، ومن قدرته على التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان في التنمية الشاملة.

ومن ثم، فإن أي مشروع للتصنيع العسكري في السياقات العربية يجب أن يُبنى على أسس: استقلال القرار السيادي، وتفعيل المؤسسات المدنية، ودمج المعرفة المحلية بالتقنيات الحديثة، والحوكمة الشفافة، وربط الأمن القومي بالعدالة الاجتماعية.

دون هذه الأسس، فإن استنساخ النموذج الإيراني قد يؤدي إلى ترسيخ "أمن دون تنمية"، أو "استقلال شكلي يُعيد إنتاج الهيمنة من الداخل".

المستدامة، خاصةً في مجالات التشغيل، والابتكار، وبناء الهياكل المؤسسية، وفق فهم نقدي للواقع وسعي واعٍ نحو الاستدامة.

بهذا الطرح، لا يُعاد إنتاج تجربة بعينها، بل يُبنى على دروسها لبناء نماذج أكثر اتساقًا مع روح المقاصد، واحتياجات الأمة، واستحقاقات اللحظة الحضارية الراهنة.

## هل يُمثل نمو القطاع الزراعي في تركيا تنميةً مستدامة؟

عمر سمير\*

### مقدمة:

العقدين الماضيين بما أنتج علاقات عمل وملكية قادت للوضع الحالي وما يحمله من إيجابياتٍ وسلبيات. والهدف العام هنا هو الوقوف على الأثر بالنسبة للتنمية المستدامة، واستخلاص الدروس في هذا الصدد على نحوٍ يدعم تجارب أخرى في عالمنا الإسلامي والعربي.

### أولاً- الوضع الحالي للقطاع الزراعي التركي

بحسب تقارير إدارة التجارة الدولية بوزارة التجارة الأمريكية، يُعد الاقتصاد الزراعي لتركيا من بين العشرة الأوائل عالمياً، حيث تُشكل الأراضي الزراعية نصف مساحة البلاد، ويعمل ما يقرب من ربع السكان في القطاع الزراعي. وتُعد تركيا منتجاً رئيسياً للقمح وبنجر السكر والحليب والدواجن والقطن والطماطم، بالإضافة إلى الفواكه والخضروات الأخرى، كما أنها تحتل المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج المشمش والبندق.

وتوفر التركيبة السكانية في تركيا، التي تُعد شابة مقارنةً ببقية البلدان الأوروبية، فرصاً لنمو السوق وإدخال منتجات جديدة. في الوقت نفسه تستورد تركيا البذور الزيتية، بما في ذلك فول الصويا والزيوت النباتية، بالإضافة إلى منتجات الحبوب، كمخلاتٍ للأعلاف الحيوانية المستخدمة في قطاعي اللحوم والدواجن الذين يشهدان نمواً سريعاً. كما تستورد تركيا مدخلات لصناعة معالجة الأغذية والمخابز، بالإضافة إلى المزيد من القطن كمدخل أولي لصناعة النسيج المتقدمة لديها والتي تقوم على استيراد الجزء الأكبر من القطن من الخارج<sup>(١)</sup>.

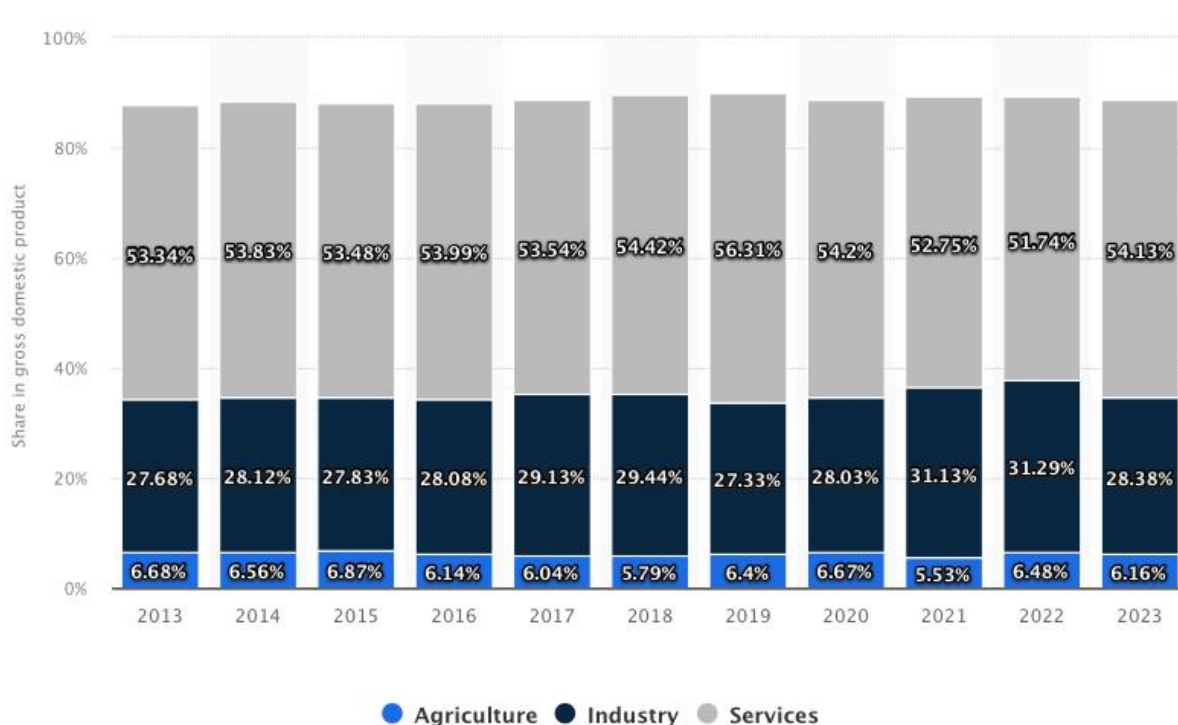
خلال مأدبة إفطار رمضاني للمزارعين في المجمع الرئاسي بأنقرة، صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن بلاده أصبحت الأولى أوروبياً في الإنتاج الزراعي، كما ذكر أردوغان، أن تركيا تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الخضراوات والفواكه، أيضاً تحتل المرتبة التاسعة عالمياً والثالثة أوروبياً في إنتاج الحليب، وتحتل المرتبة السابعة عالمياً والأولى أوروبياً في إنتاج لحوم الأبقار<sup>(١)</sup>. مع العلم أن ذلك الذي أتى في سياق استعراض رئاسي لبعض الإنجازات في القطاع الزراعي، لا يعني أن الصورة وردية، فهناك رؤية نقدية محلية متصاعدة لسياسات الإنتاج من أجل التصدير وللتضخم الكبير الذي أصاب القطاع الزراعي، دون إنكار حدوث طفرات في هذا القطاع الحيوي بالبلاد على مدار العقدين الماضيين من صعود وتصدر حزب العدالة والتنمية للسياسة التركية ورسمه مع شركائه في الحكم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، بما شملته من استمرارية أو انقطاع عن المسارات السابقة للدولة التركية وتطور الاقتصاد السياسي للجمهورية التركية منذ التأسيس في عشرينيات القرن العشرين.

يسعى هذا التقرير إلى بحث وتحليل وضع القطاع الزراعي ضمن الاقتصاد السياسي للصعود العام للنموذج التنموي التركي، وما مر به من محطاتٍ ضمن المسعى العام لتقديم رؤية نقدية بنائية، كلية وجزئية، نظرية وتطبيقية للعلاقة الوطنية بين السياسي والاقتصادي وتفاعلهما في المجال الزراعي خلال

\* باحث في العلوم السياسية.

(١) وكالة الأناضول للأنباء، الرئيس أردوغان: تركيا اليوم الأولى أوروبياً في الإنتاج الزراعي كلمة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال مأدبة إفطار رمضاني للمزارعين في المجمع الرئاسي بأنقرة، بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/45Q2UQC>

(2) US Department of Commerce, Official Website of the International Trade Administration, Turkey Country Commercial Guide, Agriculture, 2024-01-06, available at: <https://bit.ly/45LB5ZH>



شكل (١): تطور حصص القطاعات الاقتصادية في الناتج القومي الإجمالي لتركيا ٢٠١٣-٢٠٢٣<sup>(١)</sup>

يعكس هذا النمو استمرار التوجه التصاعدي في قطاع الثروة الحيوانية التركي، مما يُظهر تحسناً في إنتاجية القطاع وزيادة في الاستثمارات الموجهة نحو تربية الماشية. يُمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى عدة عوامل، منها: السياسات الداعمة التي تتبناها الحكومة لتعزيز الإنتاج الحيواني، والتحسينات في الرعاية البيطرية والتغذية، مما أدى إلى خفض معدلات النفوق وزيادة الإنتاجية، ويُعد هذا المؤشر إيجابياً لقطاع الثروة الحيوانية في تركيا، ويُعزز مكانتها كواحدة من الدول الرائدة في الإنتاج الزراعي والحيواني على المستويين الإقليمي والعالمي.

ووفقاً للشكل (١)، فإن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي التركي على مدار السنوات العشر من ٢٠١٣-٢٠٢٣ تصل إلى قرابة ٦,٢٠٪. وهي وإن كانت نسبة ضئيلة مقارنةً بالصناعة والخدمات، إلا أنها جيدة في ظل حجم

بحسب تقرير نقلا عن معهد الإحصاء التركي "تويك"، فإن نمو القطاع قد شهد تذبذباً خلال السنوات الخمس الماضية بل كان هناك انكماش في بعض السنوات، ففي الوقت الذي نما فيه الاقتصاد التركي بنسبة ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٣، شهد القطاع الزراعي انكماشاً بنسبة ٠,٢٪. كما كان قد تقلص بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢١، قبل أن يُسجل نمواً بنسبة ١,٣٪ في عام ٢٠٢٢<sup>(٢)</sup>.

وبحسب إحصائية حديثة للمعهد، فبالمقارنة بين عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، فإن عدد رؤوس الماشية (الأبقار والجاموس) ارتفع بنسبة ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعام ٢٠٢٣، ليصل إلى ١٦ مليون و ٩٨٦ ألف رأس، فيما ارتفع عدد الحيوانات الصغيرة (الأغنام والماعز) بنسبة ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٤، ليصل إلى ٥٤ مليوناً و ٩٠٣ ألف<sup>(٣)</sup>.

نقص العمالة، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٥،

<https://bit.ly/3I8EZSD>

(3) TÜİK, Hayvansal Üretim İstatistikleri, 2024, 10 Şubat 2025, available at: <https://2h.ae/xzZQ>

(1) Statista, Turkey: Share of economic sectors in gross domestic product (GDP) from 2013 to 2023, Published by Aaron O'Neill, Jan 30, 2025, available at: <https://bit.ly/3ZW3qsC>

(٢) زيد سليم، مخاوف بشأن مستقبل القطاع الزراعي في تركيا بسبب

الإنتاج الزراعي لتركيا بالقيمة الحقيقية أظهر اتجاهًا ثابتًا للزيادة، ففي حين أن القطاع الزراعي كان له حصة قدرها ٢٥,٨٪ من الدخل القومي في عام ١٩٨٠، إلا أن هذه الحصة بدأت في الانخفاض بسرعة بسبب تأثير سياسات الاقتصاد الكلي القائمة على التصدير التي اتبعت في الثمانينيات، وبلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ ما قدره ٤,٨٪. وفقًا لبيانات المعهد الإحصائي التركي (TurkStat)، في عام ٢٠٢٢، سجل القطاع الزراعي نموًا معتدلًا بنسبة ٠,٦٪ وكانت مساهمته في النمو الاقتصادي البالغ ٥,٤٪ محدودة لكن ظل القطاع محافظًا على أهميته الاستراتيجية؛ حيث ساهم بتشغيل نحو ١٥,٨٪ (٤,٩ مليون) من إجمالي العمالة (٣٠,٨ مليون)، وفي الوقت ذاته ساهم القطاع بـ ٣٠ مليار دولار من الصادرات التركية<sup>(٣)</sup>. وبهذا، فإن أهمية القطاع في التشغيل وفي تعزيز الصادرات لا تزال كبيرة وحيوية.

### ثانيًا- دعم الدولة للقطاع الزراعي

هناك دعم كبير للقطاع الزراعي يمتد إلى العهد العثماني، حتى أن أول بنك عثماني كان البنك الزراعي Ziraat Bankası، والذي لا يزال ضمن البنوك الأكبر والأوسع انتشارًا في تركيا الحديثة. بالتوازي مع ذلك، هناك تعاونيات الائتمان الزراعية Tarım Kredi Kooperatif المنتشرة في القرى والمدن التركية على نطاق واسع، والتي تُشكل فاعلاً قوياً في تسويق المنتجات الزراعية ودعم المزارعين. وقد نشأت هذه الكيانات في أواخر العهد العثماني أيضاً، إذ يعود إنشاء تعاونيات الائتمان الزراعي في تركيا إلى "الصناديق القطرية" التي أنشأها مدحت باشا عام ١٨٦٣، وشكلت التعاونيات الزراعية مؤسسات للتعاون والتضامن، مثل "Ahilik" و"İmece"، والتي بقيت منذ ذلك

الناتج الذي وصل إلى أكثر من تريليون دولار، وبالنظر إلى أن جزءاً هاماً من الصناعات هو صناعات غذائية أو تعتمد على الزراعة والميكنة الزراعية.

وبحسب دراسة تركية حديثة، فإن تركيا تُعد دولة زراعية مهمة على مر التاريخ وحتى الوقت الحاضر، فبينما تمتلك تركيا ٠,٨٪ من الأراضي الزراعية العالمية، فإنها تُنتج أكثر من ١,٢٩٪ من الإنتاج العالمي، وهي تتأثر بالتغيرات التكنولوجية الزراعية وتؤثر فيها. وعند النظر إلى التحولات التي شهدتها القطاع الزراعي التركي على مدى العشرين عامًا الماضية وإمكاناته، يتبين أن تبني الاتجاهات التكنولوجية قد عزز من قدراته الإنتاجية بشكل ملحوظ. ومن ثم، تندرج تركيا ضمن الدول المؤثرة في القطاع الزراعي العالمي، حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية حوالي ٥٠ مليار دولار، مع إمكانية ارتفاع هذه القدرة إلى ١٠٠ مليار دولار في السنوات المقبلة<sup>(١)</sup>.

وإذا نظرنا لتجارة التجزئة والواردات الغذائية التركية في ظل التحديات الاقتصادية، يواصل قطاع تجارة التجزئة الغذائية في تركيا نموه، مدعوماً بشبابية السكان الذين يبلغ عددهم ٨٥ مليون نسمة، وبتصاعد الطبقة المتوسطة وما تُعززه سياسات الأجور من تحفيز للاستهلاك. ويتألف القطاع في غالبيته من سلاسل محلية تتنافس على تخفيض الأسعار؛ حيث تُنتج معظم المواد الغذائية المعروضة على رفوف المتاجر محلياً. ولا تُشكل الواردات من السلع الغذائية الاستهلاكية سوى ٤ - ٥٪ فقط من إجمالي مبيعات البقالة السنوية التي تبلغ نحو ٦٠ مليار دولار<sup>(٢)</sup>.

على الرغم من أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت على مر السنين، إلا أن

(2) Caglar Erdogan and Michael Francom, Retail Foods in Turkey, U.S Department of Agriculture, Foreign Agriculture Service, July 11, 2023, available at: <https://bit.ly/3TEzo9f>

(٣) وزارة التجارة التركية، تقرير صادر عن الإدارة العامة للصادرات حول وضع قطاع الزراعة في تركيا والعالم، متاح عبر الرابط التالي: <https://is.gd/GqrsGB>

(1) Kurtuluş MERDAN, Turkey's Agricultural Sector: Past, Present and Future of Agriculture, Bingol University, Journal of Economics and Administrative Science, 2024, PP. 47-70, available at: <https://2h.ae/EEhU>

المصرف منه في أبريل ٢٠٢٥ حوالي ٨,٣ مليار ليرة تركية، وهو الدعم الذي تمت مضاعفته ثلاث مرات في عام ٢٠٢٤، وهي مخصصات يتم إيداعها في بطاقات المزارعين لدى البنك الزراعي بالتوازي مع الارتفاعات في أسعار الوقود أو الأسمدة. ويؤججه أكثر من ربع تلك المخصصات لدعم عمليات تجديد زراعة الشاي، وهي عمليات شاقة في الجبال والظروف المناخية شديدة البرودة والمطر، لكنها ضرورية لإبقاء مزارع الشاي وسكان هذه المناطق فيها<sup>(٣)</sup>.

لا تزال الدولة تدعم العديد من المصانع الكبرى في القطاع الزراعي، والتي تُعد ملكية للقطاع العام التركي، ومنها على سبيل المثال مصانع الشاي التي تُمثل عصب الحياة لولايات الشمال الشرقي لتركيا جميعًا. لكن هناك جدل كبير بين السلطة والمعارضة ورجال الأعمال حول جدوى الدعم الحكومي لمزارعي الشاي ومصانعه، إلا أن هناك ما يُشبه الالتزام العابر للأنظمة بدعم صناعة الشاي كإحدى الصناعات الاستراتيجية بالبلاد مع السماح بظهور مصانع خاصة تعمل في إنتاج الشاي.

يتبنى الرئيس أردوغان رؤية مفادها أن طريق تركيا القوية ينطلق من قطاع زراعي قوي؛ ولذا فإن هناك خططاً للإنتاج الزراعي تُراعي استخدامات المياه في كل مجال من مجالات الزراعة. وهذه الخطط بها مضاعفة للدعم المقدم للعديد من الزراعات، على سبيل المثال: القطن ضعفين ونصف، ومرة ونصف للزيوت والبندق والفاصوليا وفول الصويا، و١٣٠٪ للقمح، و١٠٠٪ للذرة والبصل والبطاطس<sup>(٤)</sup>.

العهد الأساس لتطوير التعاونيات بالمعنى الحديث. ومن ثم، انتقلت تركيا إلى موقع متقدم في الزراعة مع تطور وتوسع تعاونيات الائتمان الزراعي، وهي تتمتع بأقوى هيكل لأصحاب المصلحة العاملين بقطاع الزراعة في البلاد؛ إذ تمتلك ١٨٠٥ نقاط خدمة و١٧ اتحادًا إقليميًا و٨٠٠ ألف شريك و١٩ شركة. وتساهم هذه التعاونيات بخلق التوازن بين المزارع والمستهلك، عبر تقدير المزارعين وتوفير الثقة للمستهلكين<sup>(١)</sup>.

أيضًا، منذ صعود حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم، شهدت البلاد محاولات للاندماج في الاتحاد الأوروبي، وقد استفاد القطاع الزراعي ضمن سياسات التوأمة مع الاتحاد من بعض السياسات والمؤسسات. ذلك حيث تزايدت برامج دعم المزارعين، على سبيل المثال: أنشئت مؤسسة دعم الزراعة والتنمية الريفية (TKDK/ARDSI) في عام ٢٠٠٧، وهي مؤسسة عامة تابعة لوزارة الزراعة والغابات، اعتمدتها المفوضية الأوروبية عام ٢٠١١، وهي مسؤولة عن تنفيذ برنامج أداة المساعدة لما قبل الانضمام للتنمية الريفية (IPARD). ووفقًا لوزارة الزراعة والغابات، أنه في عام ٢٠٢٤، بلغت الميزانية المخصصة لدعم القطاع الزراعي في تركيا ٩١,٥ مليار ليرة تركية، موزعة بشكل أساسي على النحو التالي<sup>(٢)</sup>:

● الإنتاج النباتي: ٧٠,٤٪ (٦٤,٥ مليار ليرة).

● الإنتاج الحيواني: ٢٢,٦٪ (٢٠,٧ مليار ليرة).

● التنمية الريفية: ٦٪ (٥,٥ مليار ليرة).

كما أن هناك دعمًا للمازوت والأسمدة وصلت قيمة

(3) BigPara, MAZOT VE GÜBRE DESTEĞİ 2025 ÖDEME TARİHİ VE GÜNÜ SON DAKİKA || Bakan Yumaklı'dan beklenen açıklama geldi! Mazot gübre desteği ne zaman ödenecek 2025, yattı mı, bugün mü verilecek? Çiftçi destek ödemesi e-devlet sorgulama!, 4/4/2025, <https://bit.ly/4eqQ7Gi>

(٤) لمزيد من التفاصيل حول قيمة الدعم المقدم للفئات المختلفة من الإنتاج الزراعي للأعوام ٢٠٢٧-٢٠٢٥، يمكن مراجعة موقع وزارة الزراعة والغابات، تحت عنوان:

2025-2027 YILLARI BİTKİSEL ÜRETİM DESTEKLEME BİRİM

(١) لمزيد من التفاصيل حول متاجر تعاونيات الائتمان الزراعي يمكن زيارة موقع أوراق، تحت عنوان تعاونيات الائتمان الزراعي في تركيا.. ما الهدف منها؟، بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://bit.ly/4lyxRgA>

(2) T.C. TARIM VE ORMAN BAKANLIĞI, TARIM REFORMU GENEL MÜDÜRLÜĞÜ, İSTATİSTİK BÜLTENİ, Tarımsal Destek Ödemesi, IV. Çeyrek ve Yıllık: Ekim-Aralık, 2024, 23/1/2025, available at: <https://2h.ae/mPRO>

إلى المدينة، هذا على الرغم من توافر كافة الخدمات بالريف التركي ربما بجودة أعلى من العاصمة والمدن الأخرى.

عند زيارة العديد من القرى التركية يمكن ملاحظة آثار الهجرات المكثفة من الريف إلى المدينة، فلم يعد يبق بالكثير من القرى سوى كبار السن الذين يضطرون لتجرع مرارة العمل الزراعي الصعب صيفًا وشتاءً، ومنهم من يستعين ببعض الأبناء والأحفاد أحيانًا وبيع بعض العمالة المهاجرة من المقيمين بطريقة شرعية أو غير شرعية أحيانًا كثيرة لجمع المحاصيل من الأراضي الشاسعة ذات الطبيعة الجبلية الوعرة التي تتمتع بها البلاد.

من ثم، فمع تصاعد موجات العنصرية والخطابات الشعبوية ضد اللاجئين والمهاجرين من قبل أحزاب المعارضة التركية، وبالذات في المواسم الانتخابية، أصبح هناك مخاوف حقيقية على قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني خاصة؛ حيث ترتبط عمليات الرعي وإنتاج اللحوم والألبان بعمل يدوي شاق لم يكن يُغطيه سوى العمالة الأجنبية خلال العقد الماضي، حيث استفادت البلاد من هجرات واسعة للمزارعين الأفغان والسوريين والعراقيين بسبب الظروف السياسية في تلك البلدان.

وعلى سبيل المثال، شهد الصيف الماضي ارتفاعًا كبيرًا في أجور جمع محصول الشاي في ولايات الشمال الشرقي، حيث العديد من القرى تبدو مهجورة بسبب الظروف المناخية القاسية شتاءً وموسمية العمل الزراعي وتركزه في أشهر الصيف فقط. ذلك بجانب تصاعد أصوات تحريض ضد العمال الأفارقة؛ حيث يقومون بجمع الشاي بكميات هائلة وبسرعة فائقة، وبالتالي يُحصلون أجور يومية قياسية. فقد أثارت قدرة هؤلاء العمال على جمع ما بين طن و ٨٠٠ كجم من الشاي بمقابل ٥٢٠٠ ليرة في اليوم حفيظة بعض التيارات التي بدأت التحريض ضد العمالة الأجنبية في القطاع، وإن كان ذلك مع صعود أصوات مدافعة عنهم أيضًا<sup>(٢)</sup>.

الدعم الأهم الذي تقدمه الدولة هو حماية الأراضي والملكيات عبر القوانين الصارمة للتسجيل للأراضي الزراعية، ومتابعة استخدامات الأراضي والمياه بدقة. وهذا يُحمد للدولة التركية، فنزاعات الملكية محدودة جدًا، كما أن الأراضي الزراعية وأراضي الدولة كلها مسجلة تقريبًا، وهناك قوانين صارمة لتحديد استخداماتها ولا تزال الملكيات كبيرة وغير مفتتة على النحو الذي نشهده في البلدان ذات التعداد السكاني الكبير.

كما أن هناك دعم واسع لعمليات شراء الميكنة والمشروعات الزراعية بكافة أحجامها عبر البنوك التشاركية التي لا تُقدم دعمًا ماليًا يُغرق المزارعين بالديون، بل تدعم عمليات الشراء ضمن مشروعات مدروسة جيدًا، وقد تدخل شريكًا في بعض المشروعات بعد دراسة جدواها بدقة. وهناك دعم موجه لمناطق وأقاليم معينة بهدف تشجيع الاستثمارات والمشروعات الزراعية، والإنتاج الحيواني فيها.

وبشكل عام، نجد أن هناك تحسن كبير في مؤشرات عدالة النفاذ للخدمات العامة في الريف التركي وفي مدن الأطراف التي تنتشر بها الزراعة، فمدينة قونيا ربما تتمتع بخدمات صحية وتعليمية ونقل عام وحدائق عامة وطرق أفضل من اسطنبول وأنقرة، وذلك بفضل دورية الانتخابات البلدية والتنافس الكبير على خدمة المواطنين فيها.

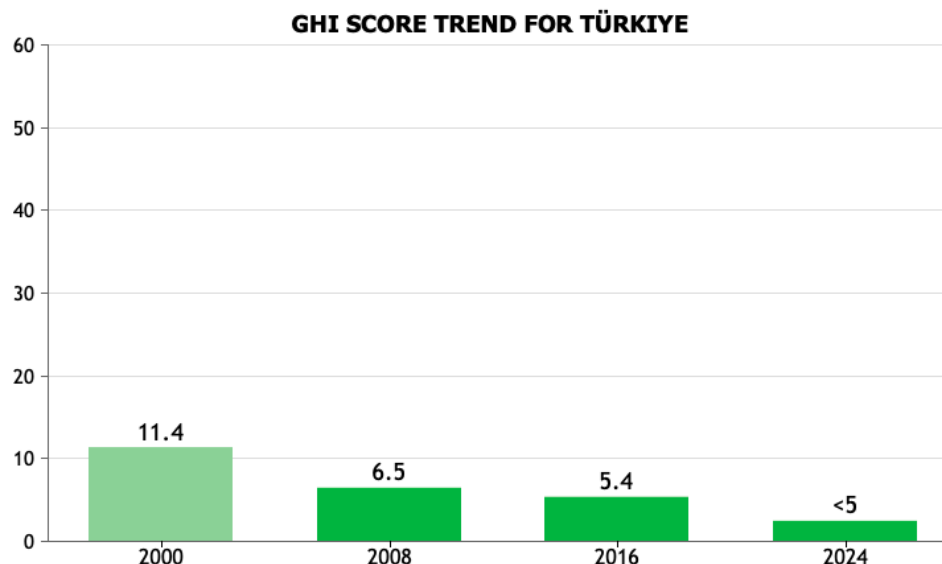
### ثالثًا- هجرة الشباب وعلاقات العمل... تحديات حقيقية تواجه الزراعة التركية

مثل بقية بلدان العالم تعرضت تركيا لمظاهر التطور الحضري الذي أدى إلى تقليص عدد ساكني القرى والريف بنسبة كبيرة، فبينما كانت نسبة سكان الريف في العالم إلى إجمالي السكان ٦٦٪ عام ١٩٦٠، انخفضت هذه النسبة إلى ٤٣٪ عام ٢٠٢١. وفي عام ٢٠٢١، بلغت نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان ٢٥٪ في الاتحاد الأوروبي و ٢٣٪ في تركيا<sup>(١)</sup>، أي أننا أمام معدلات تطور حضري عالية وهجرة كبيرة من الريف

(2) Agro TV, Çaydan Günde 5 Bin 500 TL Kazanıyor! Senegalli İşçiler Çay Hasadında / AGRO TV HABER, available at: <https://bit.ly/315RaQ9>

FİYATLARI, <https://bit.ly/3TXpvTT>

(١) وزارة التجارة التركية، تقرير صادر عن الإدارة العامة للصادرات حول وضع قطاع الزراعة في تركيا والعالم، ص ٢.



شكل رقم (٢): تطور تصنيف تركيا على مؤشر الجوع العالمي ٢٠٠٠-٢٠٢٤<sup>(١)</sup>

كما ارتفعت حصة الشركات الزراعية التي تستخدم أراضي لا تملكها من ١٤,٩٠٪ إلى ٢٠,٤٩٪، وارتفعت نسبة من لا يملكون الأرض لكنهم يُديرونها عن طريق وسائل مثل تأجيرها من ٢,١٨٪ إلى ٣,٤٢٪<sup>(٣)</sup>. وهذا مرتبط بخطط وتوسعات في الزراعة التعاقدية والتصديرية.

وتمثل الزراعة التعاقدية نمطاً جديداً يتوسع في القطاع الزراعي التركي نتيجة تدخل كبريات الشركات المحلية والدولية في الزراعة، ونتيجة تطور القطاعات المرتبطة بتصنيع الميكنة الزراعية، والتي تقوم بتصدير جزء كبير منها للسوق الأوروبي. وبرغم قدرة هذا النمط من الزراعة على تحسين الصادرات، إلا أن لديها أبعاداً أخرى ترتبط باستنزاف الثروات المائية والسهمية والطبيعية المرتبطة بالأسمدة وغيرها.

#### رابعاً- مؤشرات على طريق الاستدامة للزراعة والأغذية التركية:

بمراجعة مؤشر الأمن الغذائي العالمي، نجد أن تركيا

في هذا السياق، شهد قطاع رعي الأغنام والأبقار وتربية الحيوانات مؤخراً إعلانات بأجور مرتفعة جداً لاستقطاب رعاة بعد رحيل كثير من الأفغان والسوريين العاملين في القطاع، وهو الأمر الذي يمكن إرجاع التضخم الكبير في أسعار اللحوم إليه.

الأمر لم يتوقف عند حد إعلانات وفيديوهات أو أرقام متداولة على السوشيال ميديا، ولكن استغاثات رسمية أيضاً، فمنذ ما يقرب من عام أثارت تصريحات وزير التجارة التركي، عمر بولات، مخاوف كبيرة بشأن مستقبل قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية في تركيا. هذا حيث المخاطر والتحديات التي قد تواجه مثل هذه القطاعات الحيوية نتيجة غياب اليد العاملة المهاجرين<sup>(٢)</sup>.

وقد حدثت عدة تطورات في طبيعة العمل الزراعي في العقدين الماضيين؛ ففيما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٦ انخفضت نسبة العاملين في أراضيهم فقط من ٨٥,١٪ إلى ٧٩,٥٪، فيما ارتفعت نسبة من يعملون في أراضيهم وأراضي الغير من ٤,٣٪ إلى ١٢,٧٪.

(1) Global Hunger Index, Türkiye, available at: <https://2h.ae/Cjbv>

(٢) زيد سليم، مخاوف بشأن مستقبل القطاع الزراعي في تركيا بسبب نقص العمالة، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/318EZSD>

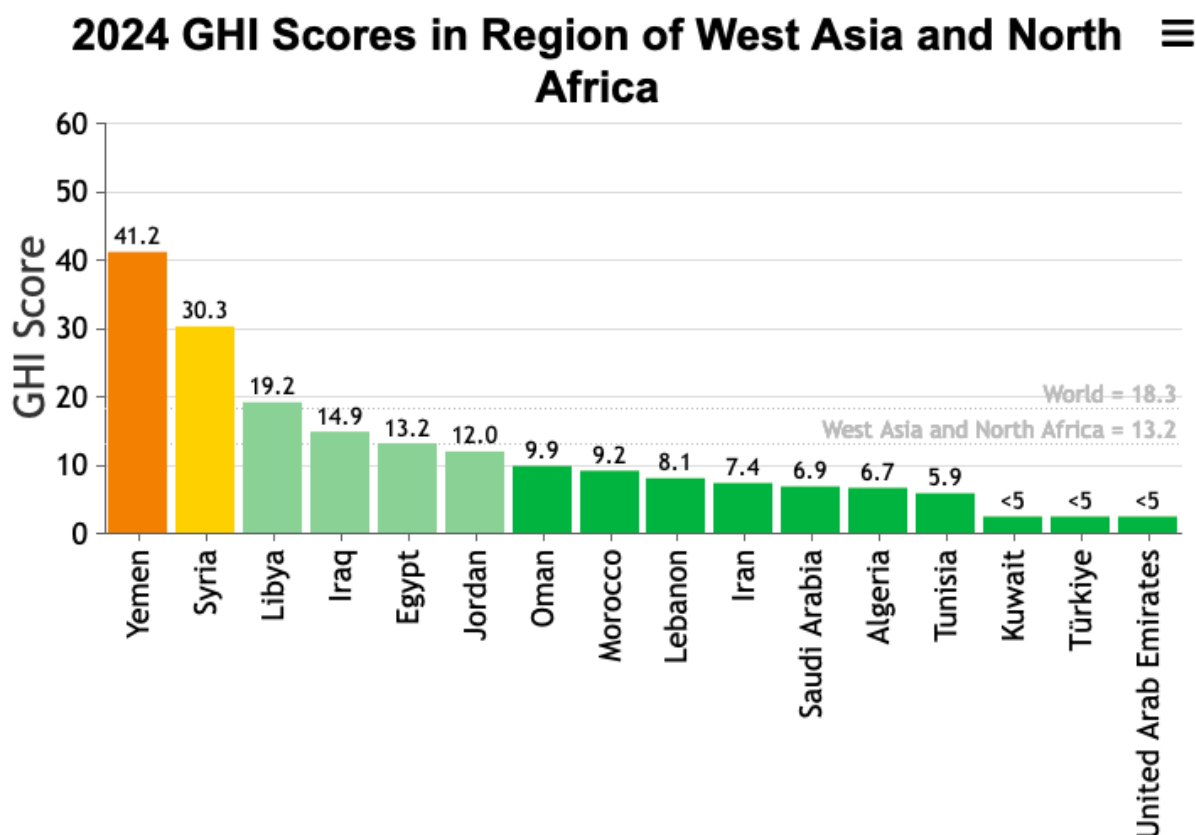
(3) İsmet ÖZKUL, Tarımda işletme ve mülkiyet yapısı nasıl değişiyor?, 1/5/2018, available at: <https://bit.ly/44HBbAp>

إمداد الغذاء المستقرة وبرامج الرعاية الاجتماعية الفعالة. ولكن هذا لا يعود للسياسات الزراعية وحدها وإنما لبرامج الدعم، وبرامج الوجبات المدرسية، ومبادرات الحد من الفقر التي تساعد في التخفيف من الجوع. فعلى الرغم من التضخم، فإن الإنتاج الغذائي يحمي من النقص الشديد ويُعزز القدرة على الوصول للغذاء بشكل أفضل من بلدانٍ أخرى ذات دخول أعلى ومعدلات تضخم أقل لكنها غير منتجة للغذاء بكثافة، هذا كما في الكثير من بلدان الخليج العربي وبعض البلدان الأخرى.

يتطلب الحفاظ على هذا التصنيف معالجة ارتفاع تكاليف المدخلات (الأسمدة، الطاقة)، والمخاطر المناخية على الزراعة المرتبطة بارتفاع خطر الجفاف، كما أن الاستثمار المستمر في التنمية الريفية وبرامج التغذية سيكون أمرًا بالغ الأهمية.

أحرزت تقدمًا ملحوظًا على هذا المقياس، فبينما كان أكثر من ١١٪ من سكانها يُعانون الجوع عام ٢٠٠٠، فإنها قد أحرزت تقدمًا هائلًا في مؤشر الجوع العالمي (GHI) لعام ٢٠٢٤، إذ تُصنف تركيا ضمن أفضل الدول أداءً حيث حققت درجة أقل من ٥، مما يشير إلى انخفاض مستوى الجوع. وإن متابعة التطور على هذا المؤشر -كما في الشكل (٢)- تؤكد أن إحداث التطور السريع في هذا المجال أمر ممكن.

تعكس الدرجة الأقل من ٥ أمنًا غذائيًا قويًا، وسياسات اجتماعية فعالة، وإنتاجًا زراعيًا مستدامًا. يتوافق أداء تركيا مع اقتصادات الدول المتقدمة، مما يُظهر نجاحها في تقليل سوء التغذية، وتقليل الفقر، وتحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء. كما تتفوق تركيا على العديد من الدول المجاورة والدول متوسطة الدخل كما يتضح من الشكل (٣)، مما يُبرز سلاسل



شكل رقم (٣): مؤشر الجوع العالمي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا ٢٠٢٤<sup>(١)</sup>

## خاتمة:

رغم أن الزراعة والرعي نشاط قديم في أراضي منطقة الأناضول والأراضي التركية، إلا أن العديد من سياسات التحديث على النمط الغربي اتخذت مساراً خطئياً لعمود، وهو يعتمد على الاهتمام بالتصنيع كعلامة تقدّم ثم انضم إليه الاهتمام بالخدمات كعلامات وحيدة للتقدّم بالمفهوم الغربي، وهذا أدى إلى إهمال قطاع الزراعة لعمود في العديد من بلدان العالم الثالث ومنها البلدان الإسلامية، إلى أن وصلنا لمحاولات خلق التوازن في النمو بين القطاعات. في هذا الإطار، لا تزال الزراعة نشاطاً هامشياً -إلى حدٍّ ما- في مسيرة التنمية التركية، على الرغم من الاهتمام المتصاعد به وعلى الرغم من دوره الكبير في التشغيل وكذلك تشكيله قرابة خمس الصادرات التركية الأساسية.

هناك خطط كبيرة وطموحة لدعم القطاع الزراعي التركي، وهي تؤتي الكثير من ثمارها، لكن الإفراط في خطط الإنتاج من أجل التصدير والتركيز على الزراعات التعاقدية التي تنامت كثيراً في الفترة الأخيرة، قد يؤثر على القطاع الزراعي من الناحية الاجتماعية والتضامنية سلباً. فالشركات الكبرى تزرع احتياجات السوق العالمية وتتجاهل السوق المحلي، ما يؤدي لتفاقم التضخم في أسعار الغذاء والذي أصبح أمراً ملموساً لكل مرتادي الأسواق الأسبوعية وسلاسل المتاجر من الأتراك. كما أن الخطط المتبعة تقوم على برامج زراعية صارمة تسميداً ورعايةً واستخداماً للبذور والمحاصيل الأكثر إنتاجيةً وربحاً، وهذا يؤثر بشدة على السيادة الغذائية؛ إذ تفقد الشعوب رويداً قدرتها على تحديد الاستخدام الأمثل للأراضي وقدرتها على تلبية احتياجاتها المحلية في مقابل اندماجٍ هش في السوق العالمي.

عادةً ما تُروج عدة مغالطات حول اعتبار تركيا من كبار مستوردي القمح، بما يتجاهل التقارير حول قيام تركيا بإعادة تصدير الدقيق والمخبوزات والأغذية على نطاقٍ واسع، وبما لا يُقارن مع كبار المستوردين الآخرين من المنطقة، وبالذات مصر التي تستورد أكثر من نصف استهلاكها المحلي من الخارج وتعد عمليات إعادة تصدير الغذاء منها للخارج محدودة جداً مقارنة بما تقوم به تركيا. بل إن تركيا في بعض السنوات اتخذت قرارات مؤقتة بحظر الاستيراد لحماية المنتجين المحليين، إذ إن إدارة اختلال التوازن بين العرض والطلب في السوق قد تتطلب اتخاذ إجراءات معينة، للمساعدة في توفير المواد الخام اللازمة للإنتاج الموجه للتصدير من الإنتاج المحلي للحبوب وضمان استقرار الأسعار لصالح المنتجين، مثلما حدث في الفترة من ٢١ يونيو وحتى ١٥ أكتوبر ٢٠٢٤.

تعد تركيا واحدة من الدول القليلة القادرة على تلبية استهلاكها المحلي من القمح، ففي موسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بلغ إنتاج القمح في البلاد ٢٢ مليون طنًا واحتلت تركيا المرتبة الأولى عالمياً في تصدير الدقيق، إذ صدرت نحو ٣,٧ ملايين طن من هذه السلعة في تلك الفترة، وهو ما يُعزز مكانتها كقوة رئيسية في السوق العالمية للدقيق.<sup>(١)</sup>

ورغم اعتمادها سياسات النقل المغطى للفواكه والخضروات، لكن هناك مؤشراً هاماً ذا دلالة سلبية ألا وهو معدلات هدر الطعام والغذاء، حيث تُعاني تركيا من معدلاتٍ عالية في هدر الطعام بالنسبة للقطاع العائلي عالمياً بمعدل ١٠٢ كجم للفرد سنوياً وبمقدار ٨,٧ مليون طن من الطعام المهدر. وإذا نظرنا لهذه الأرقام بالنسبة لمصر، فنصيب الفرد من هدر الطعام ١٦٣ كجم وبما يعادل ١٨ مليون طن من الطعام المهدر سنوياً، وهي أرقام شديدة السوء.<sup>(٢)</sup>

(2) UN Environment Programme, Food Waste Index Report 2024. Think Eat Save: Tracking Progress to Halve Global Food Waste, pp 168, 172, available at: <https://2h.ae/FJpt>

(١) زيد سليم، تداعيات حظر تركيا استيراد القمح.. الراحون والخاسرون، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/٦/١٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://is.gd/WH7Jzx>

وعلى برامج التنمية الريفية، لا ينبغي أن تستمر النظرة إلى الانتقال من الريف إلى المدينة باعتبارها خطوة نحو مستوى أفضل، وبخاصة أن سياسة الحد الأدنى للأجور تُطبق في كل القطاعات وأن الأجور في القطاع الزراعي التركي تعد ضمن الأعلى. وبالتالي، فلا معنى للهجرة للمدينة إذا لم يكن لتحسين الدخل والوضع الاجتماعي والنفوذ للخدمات.

على جانب آخر، برغم توفر مؤشرات الاستدامة والإرادة السياسية والبرامج الداعمة للزراعة، تبدو الحاجة ماسة لتقليل معدلات هدر الطعام، واستدامة برامج الدعم وبرامج التقليل من المخاطر البيئية، سواء التكيف أو تقليل الأضرار ومواجهة آثار التغيرات المناخية المرتبطة بتأثيرات كبيرة على مخزونات المياه والزراعة.

لا يزال دعم الدولة على محدوديته هو حجر الزاوية في عمليات ضخ الحياة في القطاع الزراعي التركي، حيث يميل الشباب إلى الأعمال الخدمية والصناعات الأكثر ربحية وأقل جهداً بالمدينة. وتتعدد برامج الدعم على النحو الذي بيناه، لكنها لا تزال تتطلب المزيد من الرقابة على عمل الشركات التي تعمل بنظام الزراعة التعاقدية أو حتى على سلاسل الإمداد والتوزيع الزراعي الطويلة نسبياً التي لا تزال تجعل هناك فجوة بين المنتجين والمستهلكين، وهي تصب لصالح كبار التجار وأصحاب السلاسل الغذائية الذين يحققون أرباحاً خيالية بذريعة التضخم أو الرفع الدوري للحد الأدنى للأجور.

كما ينبغي الانتباه إلى أن استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة يُشكل خطراً كبيراً على استدامة النمو في القطاع الزراعي

## السياسات الاقتصادية المايزية وآثارها على العدالة الاجتماعية

أسماء البنا\*

مقدمة:

الاقتصادية والتعليمية والوظيفية. تتضمن العدالة الاجتماعية خمسة مبادئ رئيسية مترابطة، هذه المبادئ هي: (١) الوصول إلى الموارد: يشير ذلك المبدأ إلى مدى حصول مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية على فرصٍ متساوية في الحصول على الموارد الأساسية والخدمات، مثل الرعاية الصحية والغذاء والمأوى والتعليم وفرص الترفيه، مما يمنح الجميع بداية متكافئة. (٢) الإنصاف: حيث الاعتراف بأن لدى الناس احتياجاتٍ مختلفة، وبالتالي قد يتطلب تحقيق العدالة توزيعاً غير متكافئ للموارد والفرص لضمان نتائج عادلة للجميع. (٣) المشاركة: أي حق جميع أفراد المجتمع في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم ومجتمعاتهم. وتتضمن المشاركة الفعالة سماع أصوات الفئات المهمشة، وإشراكها في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. (٤) التنوع: حيث تقدير الاختلافات بين الأفراد والجماعات، والسعي إلى خلق مجتمع شامل يوفر فرصاً متساوية لجميع الأفراد بغض النظر عن اختلافاتهم. (٥) حقوق الإنسان: تركز العدالة الاجتماعية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة. ذلك بما يتضمن الحق في الحياة والحرية، والأمن، والمستوى المناسب من المعيشة والتعليم والرعاية الصحية.<sup>(٦)</sup>

بشكلٍ عام، العدالة الاجتماعية ليست مجرد مفهوم مثالي، بل هي هدف عملي يتطلب جهوداً مستمرة لمعالجة أوجه عدم المساواة والتمييز، وتعزيز مجتمع يتمتع فيه الجميع بالحقوق والفرص والموارد اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة.<sup>(٧)</sup> وهو ما

تكتسب دراسة التجارب التنموية الناجحة أهمية في عالم يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وهنا، تبرز تجربة ماليزيا كنموذجٍ ثري يستحق التحليل المعمق. وعليه، يهدف هذا التقرير إلى استكشاف وتحليل معمق للاستراتيجية التنموية المايزية، التي تميزت بدمج رؤية متكاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقاً من الإدراك بأن التنمية الحقيقية تتجاوز النمو الاقتصادي المجرد لتشمل تحقيق العدالة والتماسك الاجتماعي. إذ تمثل العدالة الاجتماعية مفهوماً واسعاً ومعقد، يهدف في جوهره إلى تعزيز مجتمع عادل ومنصف يُقدر التنوع ويُوفر فرصاً متساوية لجميع أفرادها، بغض النظر عن عرقهم، أو جنسهم، أو عمرهم، أو دينهم، أو إعاقتهم. كما تضمن العدالة الاجتماعية التوزيع العادل للموارد والدعم اللازمين لحقوق الإنسان الأساسية.

ويمكن تعريف العدالة الاجتماعية بأنها التوزيع العادل للموارد، والفرص، والامتيازات في المجتمع. وقد نشأ هذا المفهوم في القرن التاسع عشر؛ نتيجة للتفاوتات الكبيرة في الثروة والمكانة الاجتماعية التي كانت تنتجها الهياكل الاجتماعية في ذلك العصر. وتطور المفهوم ليشمل التنظيم العادل للمؤسسات الاجتماعية التي تُتيح الوصول إلى المنافع الاقتصادية. ويُشار إلى هذه المعاني أحياناً باسم "العدالة التوزيعية"<sup>(١)</sup>.

وتشمل العدالة الاجتماعية تعزيز الإنصاف والمساواة والعدالة في جوانب متعددة من المجتمع، بما في ذلك الفرص

\* باحثة في العلوم السياسية.

(1) What is social justice?, Taylor & Francis, accessed at: 20 May 2025, available at: <https://2u.pw/BCYn8>

(2) Daniel Thomas Mollenkamp, Social Justice Meaning and Main Principles Explained, Investopedia, 31 January 2025, accessed at 20 May 2025, available at: <https://2u.pw/zBVbV>

(3) Melanie Killen, Kathryn M Yee, Martin D Ruck, Social and Racial Justice as Fundamental Goals for the Field of Human Development,

ازدياد عدد المهاجرين عامة والصينيين خاصة.

كما اتبع الاستعمار سياسات تحيزية لصالح المهاجرين الصينيين الساعين للثروة. واستمرت سيطرة الصينيين على الصناعة (مثل إنتاج القصدير والمطاط) والتجارة التي تُدر دخلاً كبيراً، وتولى الهنود الخدمات المهنية مثل الطب والمحاماة وغيرها. بينما عمل المالايو بالصيد والزراعة، والتي تدر دخلاً ضئيلاً. مما أسس لأوضاع غير عادلة لطبقة المالايو، حيث سيطر الصينيون على أكثر من ثلث ثروة الدولة، بينما كان نصيب المالايو حوالي ٢,٤٪ فقط من تلك الثروة. وبالتالي، تمتع الصينيون بقدر كبير من النفوذ الاقتصادي مكّهم من الهيمنة على الحياة الاقتصادية، على الرغم من أن السكان الأصليين يشكلون غالبية السكان<sup>(١)</sup>.

تراجعت حدة الخلافات الإثنية نسبياً أثناء تعاون الإثنيات الثلاث للمطالبة بالاستقلال عن بريطانيا، حيث تم تأسيس التحالف الوطني لنيل الاستقلال عام ١٩٥٢ مكوناً من حزب الأمنو، ومنظمة تحالف اتحاد الملايا، والجمعية الصينية الماليزية، وحزب المؤتمر الهندي. وقد كان التحالف الوطني هو المنظمة التي قادت البلاد إلى الاستقلال سنة ١٩٥٧، بزعامة تكنو عبد الرحمن الذي استطاع أن يجمع الإثنيات في جهة واحدة. وقد سعت الدولة في فترة ما بعد الاستقلال إلى تحقيق تقارب بين المالايو والصينيين؛ بيد أن جهودها في تحقيق ذلك قد باءت بالفشل. فقد استمرت سيطرة الصينيين على القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة كالصناعة والتجارة، بينما انحصر عمل المالايو في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة كالزراعة. عامةً، تولد لدى المالايو حالة من عدم الرضا نتيجة التهميش الاقتصادي، في حين استاء الصينيون من التهميش السياسي. ومثل عام ١٩٦٩ قمة الخلاف العرقي بين المالايو والصينيين؛ إذ جاءت الانتخابات البرلمانية في هذا العام والتي أسفرت عن فوز المعارضة بعدد كبير من المقاعد لتزيد الوضع

تعكسه التجربة الماليزية في التنمية منذ السبعينيات، من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية على مستويات متعددة، مما يجعلها نموذجاً لفهم تأثير السياسات الاقتصادية على تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو المحور الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة لبحثه.

ينقسم التقرير إلى أربعة محاور؛ يتناول المحور الأول المراحل التاريخية لاستراتيجية التنمية الماليزية وأبرز محطاتها منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، ويقوم المحور الثاني بتحليل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة التي تبنتها ماليزيا لتحقيق العدالة الاجتماعية منذ الثمانينيات في عهد مهاتير محمد، بالتركيز على رؤية ٢٠٢٠، بينما يناقش المحور الثالث رؤية ٢٠٣٠ وكيفية تناولها للعدالة الاجتماعية، وأخيراً يتطرق المحور الرابع إلى التحديات الراهنة لتحقيق العدالة الاجتماعية في ماليزيا.

### المحور الأول- ملامح التطور التاريخي للسياسات الاقتصادية الماليزية

يتكون المجتمع الماليزي من المالايو (سكان البلاد الأصليين)، ويُشكلون ما يزيد عن نصف السكان. كما يضم الصينيين والهنود والماليزيين، فضلاً عن عددٍ من الأقليات الصغيرة من التايلانديين والإندونيسيين والأستراليين والأوروبيين. ويرتبط ذلك التعدد العرقي بتعدد ديني، حيث يدين نصف السكان بدين الإسلام، وهم من المالايو، وبعض الصينيين والهنود. ويشكل النصف الآخر ديانات متعددة من البوذية والهندوسية والكونفوشيوسية والتاوية والمسيحية. هذا، وتتنوع أيضاً اللغات واللهجات في ماليزيا. وقد بدأت ملامح الشكل الديموغرافي للمجتمع الماليزي في التغير إبان فترة الاستعمار البريطاني للبلاد، فقد عمل على جلب العديد من العمال من الصين والهند للعمل في المناجم والمزارع في ماليزيا، مما تسبب في

Challenges, Successes, and the Future, Georgetown Journal of International Affairs, 1 June 2024, accessed at 19 May 2025, available at: <https://2u.pw/ni7vl>

Hum Dev. December 2021, accessed at: 20 May 2025, available at: <https://2u.pw/S3drR>

(1) Noraini M. Noor, Multicultural Policies in Malaysia:

الصناعية. وحدث توسع في إنتاج زيت النخيل، والخشب، والمطاط، والكافور، كما شهد القطاع النفطي تطوراً كبيراً<sup>(٢)</sup>.

ومع مطلع السبعينيات، انتهجت الدولة السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي عملت على تعزيز النمو الاقتصادي الكلي، فالتجته ماليزيا إلى الاعتماد على التصنيع الموجه للتصدير بدلا من الإحلال محل الواردات. حيث وجدت الدولة أن سياسة الإحلال محل الواردات غير كافية لتحقيق التنمية نظراً لضيق السوق المحلية وضعف حجم الطلب المحلي، والذي عزز من ضعفه سوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة. وقد شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج، وذلك بتوفير العمالة الماليزية وتقديم حوافز ضريبية مغرية وإصدار التراخيص للمنتجات الأجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة. كما بدأت الحكومة في استضافة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا. وعملت على معالجة الفقر من خلال زيادة مستويات الدخل، وتخفيض معدلات البطالة والتضخم. وتمثل هذه الفترة أولى مراحل التحول الاقتصادي، حيث زاد متوسط معدل النمو إلى ٨,٦٪ في الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ بعد أن كان ٧,٢٪ في الفترة ١٩٧١-١٩٧٥. بيد أن تلك الإنجازات لم تنجح بشكل كامل في تخليص الاقتصاد الماليزي من الفقر والتخلف، فحتى نهاية السبعينيات عانى الاقتصاد من الاختلالات الهيكلية والضعف. وكانت الدولة حينها تعتمد على إنتاج وتصدير السلع الأولية مثل المطاط، والقصدير، وزيت النخيل<sup>(٣)</sup>.

على مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية، فقد كانت السياسة الاقتصادية الجديدة بجانب كونها خطة اقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، كانت بمثابة خطة

تأزماً. فبعد خروج مسيرات احتفال المعارضة بالفوز، اندلعت مواجهات عرقية عنيفة أسفرت عن مقتل حوالي ٢٠٠ شخص، وألحقت الضرر بأكثر من ٧٥٠ منشأة. وهذا ما دفع تكنو عبد الرحمن إلى تقديم استقالته من منصب رئاسة الوزراء، وتم إعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان، وبعدها تولى تون عبد الرزاق حسين رئاسة الوزراء<sup>(١)</sup>.

اتسم الاقتصاد الماليزي بعد الاستقلال بالضعف والهشاشة، وعانى من مشكلات هيكلية تتمثل في الفقر والبطالة والانقسامات العرقية. بيد أن ماليزيا استطاعت النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة، بجانب تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وخفض الفقر والبطالة، وتقليل حدة الانقسامات العرقية ومراعاة الفئات الأكثر فقراً؛ إذ بعد حصولها على الاستقلال اتبعت ماليزيا سياسة تعتمد على التنمية الريفية، وتنمية الصناعات صغيرة الحجم. وقد حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٦-١٩٦٠)، والخطة الخمسية الثانية (١٩٦٠-١٩٦٥).

وكان قد تم اللجوء إلى الاستراتيجية التقليدية، وهي الإحلال محل الواردات، وهذه الاستراتيجية في التصنيع إنما تعني التصنيع المحلي للسلع التي يتم استيرادها من الخارج. وكانت البداية التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكاً لشركات أجنبية. وبالفعل تكونت نواة صناعية عبارة عن صناعات صغيرة كصناعة الأغذية، ومواد البناء والطباعة، والبلاستيك، والمواد الكيميائية. وساندت الدولة هذه الخطوة الناجحة بإصدار قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٦٨ لجذب الاستثمارات الأجنبية، بهدف زيادة القاعدة

(١) وفاء لطفي، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، (القاهرة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٩٣-٩٢.

(٢) بازم عثمان، استراتيجية التصنيع في ماليزيا، (في): كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محررون)، النموذج الماليزي للتنمية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥)، ص ١٩٣.

(٣) فيصل المناور، عبد الحليم شاهين، تجارب تنمية رائدة، ماليزيا نموذجاً، دراسات تنمية، العدد ٥٤، نوفمبر ٢٠١٧، ص ١٣.

الخطوط العريضة لسياسة اقتصادية تؤمن خلق فرص العمل وتُعزز مجالات التنمية في ظل الوحدة الوطنية<sup>(٢)</sup>.

وقد تميزت هذه السياسة في مرحلتها الأولى ١٩٧٠-١٩٨٠ بدورٍ أساسيٍّ للحكومة في توفير التمويل والبنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الإنتاجية والخدمات كالـتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتقديم مساعدات للفقراء وغيرهم من الجماعات الأكثر تهميشًا عن طريق منظمات المجتمعات المدني، مع زيادة نسبة المدارس العامة والخاصة والمستشفيات، إضافةً إلى تركيز الاهتمام بالمناطق الريفية. وقد ظهر ذلك من خلال جهود تنمية البنية التحتية مثل بناء الطرق والجسور، ومكاتب البريد، وتوفير الكهرباء والماء وخدمات الهاتف<sup>(٣)</sup>.

### المحور الثاني- سياسة مهاتير محمد ورؤية ٢٠٢٠ وتحقيق العدالة الاجتماعية:

مع بداية الثمانينيات، وتحديدًا مع تولي مهاتير محمد السلطة في ١٩٨١، تبنت الحكومة سياسة النمو الذي يقوده القطاع الخاص، وفي نفس الوقت تبنت تحقيق مفهوم الدولة التنموية. ويعني ذلك عدم انسحاب الدولة كليًا من الحياة الاقتصادية، ولكن تحديد مهامها في قيادة الدور التشريعي والتنظيمي للتنمية الاقتصادية، بالتزامن مع وجود قطاع خاص قوي. وفي سعيها لذلك، اتجهت الدولة إلى خصخصة المشروعات العامة منذ ١٩٨٣ كالطرق السريعة، والاتصالات، والسكك الحديدية، والمطارات وغيرها. وكان الهدف من ذلك هو تقليل الأعباء الاقتصادية والإدارية عن الدولة، وتحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال تشجيع المنافسة. وقد حققت الدولة مكاسب مالية عبر عملية خصخصة القطاع العام، ووجهت تلك المكاسب نحو برامج إعادة الهيكلة والقضاء على الفقر.

ونتيجة عن ذلك ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خلال

اقتصادية اجتماعية تهدف في المقام الأول إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل. فعملت على التوسع في مشاركة المالايو في التنمية الاقتصادية من خلال اتباع سياسات التمييز الإيجابي، وصياغة السياسة الثقافية الوطنية بهدف تنظيم التعددية الثقافية الماليزية، كما فرضت الخطط الحكومية الكثير من القوانين لتحقيق التقارب العرقي. وقد استطاعت تلك السياسة تحقيق جانب كبير من التقارب العرقي، على الرغم من الانتقادات التي وُجّهت لها منذ بداية التطبيق، والتي يأتي على رأسها التحيز لصالح المالايو. وقد واجهت الحكومة تلك الأوضاع بشعار win-win situation أي أن الجميع يمكن أن يستفيد، وأن ذلك لا يعني حرمان العرقيات الأخرى من الاستفادة من الفرص المتاحة.

فترامًا مع تلك الفترة، طُبقت الخطة الماليزية الثانية، والتي كانت تقوم على خفض نسب الفقر، ورفع مستويات المعيشة، وتضييق الفجوة بين المالايو والصينيين؛ حيث بلغت نسبة الفقر حينها أكثر من ٥٠٪، ومثل المالايو أكثر من ٧٥٪ من الفقراء. ونظرًا لأن معظم المالايو كانوا يعملون في الزراعة، زاد الاهتمام بالقطاع الزراعي، كما فُرضت بعض السياسات التمييزية في القطاع الصناعي لصالح المالايو<sup>(١)</sup>.

تمثل جوهر هذه السياسة في دعم التعايش السلمي بين الإثنيات عن طريق حفظ حقوق الجميع، وعلاج الاختلالات مع إتاحة فرص المشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية، وزيادة أنصبة الجميع من خلال التوسع في التنمية وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين. وتنفيذًا لهذه السياسة، عمل تون عبد الرزاق -رئيس الوزراء آنذاك- على إعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية؛ حيث وسع التحالف الحاكم الذي كان يضم ثلاثة أحزاب إلى ١٤ حزب سياسي ليُصبح تحت مسمى الجبهة الوطنية لتمثيل مختلف الاتجاهات السياسية والإثنية في البلاد، وتشكيل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابةً، ورسم

(٢) المرجع السابق.

(٣) علي عبد الرزاق جلي، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، مركز الدراسات المعرفية، أبريل ٢٠٠٨، ص ٨.

(١) محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ يونيو ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع ١٩ مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/gp0Ww>

الدول المتقدمة خلال فترة زمنية محددة. ولتحقيق ذلك؛ حددت تلك الرؤية مجموعة من التحديات التي لا بد من تخطيها في البداية، وتمثل في: توحيد الأمة الماليزية، وإيجاد مجتمع ماليزي حر آمن ومتطور، وتشجيع بناء مجتمع ديمقراطي ناضج، وتكوين مجتمع حر متسامح، وتأسيس مجتمع علمي ومتقدم، وإنشاء مجتمع الرفاهية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وإنشاء اقتصاد متطور ومزدهر تسود فيه المنافسة ويتسم بالمرونة<sup>(٢)</sup>.

وقد حدد مهاتير محمد عناصر رؤية ٢٠٢٠ في أربع نقاط؛ أولاً، القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع؛ هذا لكي يلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي. ثانيًا، تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى للتحرّك شرقًا حتى يستفيد من الخبرات اليابانية والكورية أيضًا. وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار الشرق كمحطة استراتيجية في خططها التنموية منذ عام ١٩٨١ هو الرغبة في خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة، من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية، واتباع السياسة المنهجية في التصنيع، وإيجاد كفاءات اقتصادية متطورة تراعي خصوصية الظروف الماليزية.

ثالثًا، الاهتمام بدور الإسلام في التكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية. رابعًا، التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة. فالخصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط العام، ولكنها تعني تحول الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط. إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية، وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدورٍ بفعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية<sup>(٣)</sup>.

النصف الثاني من الثمانينيات إلى ٦,٩٪ مقارنةً بـ ٥,٢٪ في النصف الأول من هذا العقد. من أجل تحقيق ذلك، اعتمد مهاتير محمد على استراتيجية ماليزيا المدمجة (Malaysia Incorporated) باعتبارها واحدة من القواعد الأساسية للتنمية الوطنية، وهي استراتيجية تهدف إلى تحقيق اقتصاد تنافسي ديناميكي قوي ومرن، من خلال المزيد من التكامل والتعاون بين القطاعين العام والخاص في إدارة عملية التنمية. الأمر الذي يعود بالنفع على الجميع، خصوصًا شريحة الفقراء ومناطق جيوب الفقر، مع إعطاء القطاع الخاص دورًا قياديًا في علمية التنمية واقتصار دور الدولة على لعب دور الداعم والمكمل والمشرف والمراقب، أو بمعنى آخر الدور التدخلي لضبط آليات السوق وضمان عدم إخفاقها<sup>(٤)</sup>.

ومع مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وتحديدًا عام ١٩٩١، استبدلت السياسة الاقتصادية الجديدة بسياسة التنمية الوطنية، والتي هدفت إلى تحقيق معدل نمو متسارع من خلال زيادة الإنتاجية وتطوير الهيكل الصناعي لمواجهة تحديات التطورات التكنولوجية السريعة والبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة. وذلك كي تستطيع ماليزيا المنافسة بقوة في الأسواق العالمية، فضلًا عن تعظيم الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب بعض الأهداف الاجتماعية كمحاربة الفقر وتقوية الشعور بالقومية الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع. وفي فبراير ١٩٩١ قدم مهاتير محمد رؤية ٢٠٢٠، والتي تُعتبر من أبرز الخطط الاستراتيجية التي تبنتها ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال؛ فهي تقدم جدول أعمال يشمل كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، والتي تعتبر من أعلى مستويات التخطيط التنموي المعاصر.

وتتضمن مجموعة من الأهداف تسعى من خلالها ماليزيا إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، والانتقال إلى مصاف

المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد ٤٠، فبراير ٢٠٢٤، ص ٩.

(٣) نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠، دراسات دولية، العدد ٥٤، ص ١٧٤-١٧٦.

(١) أحمد محي الدين، التجربة الاقتصادية الماليزية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٢٠١٩، العدد ٧، يناير ٢٠١٩، ص ٢٧-٢٨.

(٢) حسن أحمد هديوه، خالد عبد الكريم رعد، التجربة الماليزية في التنمية

هذا، وقد كان الهدف الأساسي من الرؤية هو تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة مع الالتزام بتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق ركزت الرؤية على ضرورة إرساء دعائم اقتصاد ديناميكي قادر على إيجاد المزيد من الفرص وبتنوع استخدام الموارد لتوسيع النشاط الاقتصادي. وقد حرصت تلك الرؤية كذلك على توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص<sup>(٢)</sup>.

نتج عن هذه الرؤية أن حقق الاقتصاد الماليزي معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ حوالي ٩,٥٪، وهو معدل مرتفع للغاية إذا ما قورن بفترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وقد استمر معدل النمو في الارتفاع حتى تخطى حاجز ١٠٪ عام ١٩٩٦، وذلك بعد أن حقق الاقتصاد الماليزي قفزات هامة على مستوى المؤشرات الاقتصادية. فقد هبط الدين الخارجي ليصل إلى ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي، وانخفضت معدلات التضخم حتى وصلت إلى ٢,١٪. وصاحب عملية النمو زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستويات الفقر، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع<sup>(٣)</sup>.

بيد أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في صيف ١٩٩٧ سببت إرباكاً شديداً للاقتصاد الماليزي، فانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدهورت سوق الأوراق المالية، وتبعها انخفاض قيمة العملة فوصل إلى النصف تقريباً. كما حدث انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الماليزي قد استطاع التعافي سريعاً من تلك الأزمة خلال عام واحد.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها ماليزيا في مواجهة الأزمة المالية ما يلي: اتخاذ قرار برسم سياساتها الخاصة لمواجهة الأزمة بعيداً عن مساعدة وبرامج المنظمات الدولية، وفرض الضوابط والقيود على معاملات الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، وخفض معدلات الفائدة، وإطلاق برنامج للإنعاش الاقتصادي.

تم تقسيم الرؤية إلى ثلاث خطط عشرية، وضمن كل خطة عشرية خطتين خمسينتين؛ خلال الخطة العشرية الأولى (١٩٩١-٢٠٠٠)، تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم من دون التخلي عن القيم الوطنية. وتمثلت أبرز السياسات المتبعة في هذه الفترة: اعتماد استراتيجية ماليزيا الموحدة، واستبدال السياسة الاقتصادية الجديدة بسياسة التنمية القومية. أما الخطة العشرية الثانية (٢٠٠١-٢٠١٠)، فقد ركزت على تطوير مبدأ التنمية المستدامة من خلال تشجيع مجتمع أكثر إنصافاً واستدامةً. وتزامنت مع إقرار أهداف الألفية في قمة الألفية في ٢٠٠٠، والتي انبثق عنها برنامج عمل دولي لتحقيق ثمانية أهداف بحلول ٢٠١٥.

فيما يتعلق بالخطة العشرية الثالثة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، فقد أطلقت ماليزيا عام ٢٠١٠ برنامج التحول الاقتصادي الجديد الذي يُعد خطة شاملة للتحول الاقتصادي، تركز على ١٢ مجالاً اقتصادياً رئيسياً وطنياً وست مبادرات استراتيجية للإصلاح. وقد شملت المجالات الرئيسية توسيع منطقة كوالالمبور، والنفط، والغاز، والطاقة، والخدمات المالية، وتجارة الجملة والتجزئة، والتعليم، والزراعة، والرعاية الصحية. أما مبادرات الإصلاح الاستراتيجية، فشملت المنافسة والمعايير والتحرير، وإصلاح المالية العامة، وتوفير الخدمات العامة، وتقليص الفوارق، والحد من دور الحكومة في الأعمال التجارية، وتنمية الرأسمال البشري<sup>(١)</sup>.

بالنظر إلى تلك الرؤية، نجد أنها تضمنت أهدافاً متنوعة تتسق مع مفهوم التنمية البشرية. وتضمنت مجموعة من الأهداف الفرعية، مثل مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة، وبناء اقتصاد متوازن ومتنوع وقادر على المنافسة الدولية، وتحسين جودة الحياة، كما وضعت نموذج الاقتصاد الجديد والذي يُمثل تحولا نحو اقتصاد السوق.

٢٠١٠، مرجع سابق، ١٧٥-١٧٦.

(٣) فيصل المناور، عبد الحليم شاهين، تجارب تنمية رائدة، ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق، ١٨.

(١) حسن أحمد هديوه، خالد عبد الكريم رعد، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٩-١٠.

(٢) نادية فاضل عباس، التجربة التنموية في ماليزيا من العام ٢٠٠٠ -

مستويات الرفاهية، وتوفير الرعاية الصحية عالية الجودة، وتوفير الإسكان الميسر، إضافة إلى السعي وراء النمو الأخضر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان الحفاظ على البيئة والهبات الطبيعية من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد اشتركت جميع الخطط المالىزية، سواء الخطط العامة أو الخطط الخمسية، في أهداف تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة. وذلك في سبيل تحقيق المواطنة والتغلب على الاضطرابات الداخلية وتحقيق التنمية<sup>(٤)</sup>.

### المحور الثالث- رؤية الازدهار المشترك ٢٠٣٠ وتحقيق العدالة الاجتماعية

شهد الاقتصاد المالىزي قبل إطلاق رؤية الازدهار المشترك ٢٠٣٠ تحديات اقتصادية متزايدة تجلت في تباطؤ النمو. ففي حين كانت ماليزيا تُعد من الاقتصادات الصاعدة الواعدة بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٨٪ في تسعينيات القرن العشرين، تراجعت هذه النسبة إلى ٤٪ بحلول عام ٢٠١٨. ويعكس هذا التباطؤ جملةً من العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في قدرة البلاد على الحفاظ على وتيرة التوسع الاقتصادي. وبالرغم من الجهود المبذولة في إطار السياسات السابقة، والتي أثمرت عن انخفاض في التفاوت في الدخل خلال الفترة الممتدة من الثمانينيات وحتى عام ٢٠١٨، إلا أن هذا التفاوت ظل نسبياً أعلى مقارنةً بالدول الأخرى الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، مما يُشير إلى أن ثمار النمو لم تتقاسمها جميع فئات المجتمع بالقدر الكافي.

علاوة على ذلك، واجه الاقتصاد المالىزي منذ ثمانينيات القرن الماضي تحديات أخرى تمثلت في ازدياد حساسيته للخدمات الخارجية الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والجيواستراتيجية الإقليمية والعالمية، مثل الأزمات الاقتصادية

مع العلم أنه قد انخفض متوسط معدل النمو مرةً أخرى خلال النصف الثاني من العقد الأول للألفية الجديدة إلى ٤,٥٪. وذلك بسبب الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، وهو ما دفع الحكومة إلى اتباع عدد من السياسات منها سياسات تقشفية وسياسات أخرى قائمة على دعم القطاع المالي لتمكين الاقتصاد من تجاوز الأزمة<sup>(١)</sup>.

فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية، فقد عكست سياسات مهاتير محمد فلسفةً جديدةً في التنمية تقوم على مفهوم النمو مع التوزيع المنصف **Growth and Equitable Distribution**. إذ قامت على اعتقاد بأن النمو الاقتصادي لم يكن كافياً لدفع التنمية القومية، كما لا يمكن اعتباره غاية في حد ذاته، خاصةً في سياق الانقسامات والفجوات العرقية والاختلالات الاقتصادية. وكان الهدف النهائي لهذه السياسة هو الوحدة القومية، وقد تطلب ذلك أن تلعب الدولة دوراً فاعلاً في الاقتصاد ودعم الخدمات الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات<sup>(٢)</sup>.

وقد هدفت رؤية ٢٠٢٠ إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تنمية الشعور بالمواطنة لدى جميع الأعراق ودعم العيش المشترك، من خلال سياسات إعادة التوزيع وتساهي الفرص بين الإثنيات مع مراعاة الأقل دخلاً والأكثر تهميشاً. وقد واصلت الدولة من خلال هذه الرؤية سياسة التمييز الإيجابي في إعطاء الأفضلية في تملك المشاريع العامة للعنصر المالايو<sup>(٣)</sup>.

استمرت الدولة في سياق الخطة الخمسية العاشرة (٢٠١٠-٢٠١٥) والحادية عشر (٢٠١٥-٢٠٢٠) في تعزيز العدالة والاتجاه نحو المجتمع العادل، مع التركيز بشكلٍ خاص على أقل ٤٠٪ من الأسر الأقل دخلاً بالمجتمع المالىزي، وكذلك المناطق الريفية. ويتم ذلك عبر تحسين مستويات التعليم وإمكانية الحصول عليه، وتحسين فرص العمل، وإنشاء المشروعات، والبنية التحتية والمرافق الجيدة. هذا فضلاً عن تحسين

(١) المرجع السابق، ص ١٩-٢٠.

(٢) علي عبد الرازق جلي، التجربة المالىزية في التنمية الإنسانية، مركز الدراسات المعرفية، إبريل ٢٠٠٨، ص ٨.

(٣) صباح كزير، مربعي بالقاسم، إدارة التنوع الاثني في ماليزيا ودوره في بناء

الدولة، (في) عائشة عباس، نهى الدسوقي (محررون)، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا، (برلين: المركز العربي الديمقراطي، ٢٠١٩)، ص ٥٤.

(٤) فيصل المناور، عبد الحليم شاهين، تجارب تنمية رائدة، ماليزيا نموذجاً، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

استثناء، ومعالجة الفجوات العميقة في الدخل وتوزيع الثروة الوطنية بين مختلف شرائح المجتمع، وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ أسس مجتمع متماسك ومزدهر. ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، اشتملت الرؤية على خمسة عشر مبدأً توجيهياً تعمل بمثابة بوصلة لتوجيه السياسات والمبادرات الحكومية، وسبعة محاور استراتيجية تمثل المجالات ذات الأولوية للتدخل، وثمانية ممكنات أساسية تشمل الأدوات والآليات اللازمة لتفعيل هذه المحاور وتحقيق الأهداف المنشودة<sup>(٣)</sup>.

تتميز الرؤية بوضع أهداف وغايات واضحة ومحددة قابلة للقياس، مما يتيح للحكومة والمؤسسات المعنية تتبع التقدم المحرز وتقييم مدى تحقيق النتائج المرجوة. ولا تعتمد المؤشرات الرئيسية لقياس التنمية الوطنية على نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياسٍ وحيد للنجاح، بل تشمل أيضاً معايير أخرى أكثر شمولية مثل توزيع الثروة الوطنية بشكلٍ عادل بين جميع فئات المجتمع، وزيادة القوة الشرائية للمواطنين بما يُمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم، وتعزيز الرفاهية العامة لتشمل جوانب الحياة المختلفة.

وبهذا المعنى، تُعتبر رؤية الازدهار المشترك ٢٠٣٠ أكثر شمولية وتكاملاً من السياسة الاقتصادية الجديدة التي تم تطبيقها في الماضي؛ حيث تأخذ في الاعتبار التعقيدات المتزايدة للاقتصاد العالمي والظروف الاجتماعية الديناميكية التي تشهدها ماليزيا. ويتم استخدام مؤشر النتائج الرئيسية كأداة أساسية لمراقبة وتقييم فعالية تنفيذ مبادرات الرؤية، وضمان تحقيق أهدافها وغاياتها على أرض الواقع. وتغطي رؤية الرخاء المشترك جميع جوانب التنمية، سواء كانت مادية كالبنية التحتية والاقتصاد والنظام الإداري، أو اجتماعية كالاهتمام بالبيئة وتعزيز القيم المجتمعية وتطوير قطاع التعليم. ويتم

والحروب والكوارث الطبيعية والأوبئة، بالإضافة إلى التغيرات السياسية. وقد زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي استمرار هجرة الكفاءات الماليزية إلى دولٍ أخرى توفر فرصاً أفضل، مثل سنغافورة وأستراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد. وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى الحاجة الملحة لتبني نهج جديد وشامل للتنمية، وهو ما تجسد في إطلاق رؤية الرخاء المشترك ٢٠٣٠. يهدف معالجة قضايا التنمية الشاملة وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية<sup>(١)</sup>.

في أكتوبر ٢٠١٩، أعلن رئيس الوزراء آنذاك، مهاتير محمد، عن رؤية الازدهار المشترك (رؤية ٢٠٣٠) كمبادرة استراتيجية تهدف إلى معالجة الفجوة الاقتصادية المستمرة بين مختلف الأعراق في ماليزيا. وقد جاءت هذه الرؤية استجابةً للتحديات التي حالت دون تحقيق تنمية شاملة وتوزيع عادل للثروة، والتي تفاقمّت بسبب الأزمات العالمية المتتالية، وممارسات الفساد التي أعاقّت التنفيذ الفعال للخطط التنموية السابقة. وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة الماليزية في عام ٢٠٢٠ رؤية الازدهار المشترك ٢٠٣٠، التي تُمثل إطاراً أكثر شمولية لمواجهة التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وترتكز على مبادئ أساسية تشمل التوزيع العادل للثروة الوطنية، وتعزيز القوة الشرائية للمواطنين، وتحسين مستوى الرفاهية العامة<sup>(٢)</sup>.

تهدف رؤية الازدهار المشترك ٢٠٣٠ إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستند إلى أسسٍ عادلة ومنصفة وشاملة، بحيث يستفيد من ثماره جميع فئات الدخل والأعراق والمناطق وسلاسل الإمداد في البلاد، مع التركيز بشكلٍ خاص على تحقيق نتائج اقتصادية عادلة للجميع بدلاً من التركيز على توفير فرص متساوية فقط. ولتحقيق هذه الغاية، حددت الرؤية ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في ضمان التنمية الشاملة للجميع دون

(2) Shared prosperity vision 2030, Ministry of economic affairs, 5 October 2019, Introduction, available at: <https://2u.pw/vZr3P>

(3) Ibid, pp 18-21.

(1) Nga Koe Hwee, Choong Pai Wei, Understanding Shared Prosperity Vision 2030 From the Malaysian Grassroots Perspective, International Journal of Asia Pacific Studies, Vol.21, No.1, February 2025, P 26.

الاقتصادية.

من خلال التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن والعدالة للجميع، تسعى الرؤية إلى تضيق الفجوات بين الفئات الأكثر حظاً والأقل حظاً في المجتمع. علاوة على ذلك، تشدد الرؤية على أهمية التوزيع العادل للثروة والفرص الاقتصادية، مع التركيز على تحقيق نتائج عادلة بدلاً من مجرد تكافؤ الفرص. يتضمن ذلك تنفيذ مبادرات وبرامج تهدف إلى زيادة دخل الأسر ذات الدخل المنخفض (B40) (تشير هذه المجموعة إلى الأربعين بالمائة الأدنى من حيث الدخل في ماليزيا)، وتوفير فرص عمل ذات أجور جيدة، وتعزيز ريادة الأعمال بين المجتمعات المهمشة.<sup>(٢)</sup>

بالإضافة إلى ذلك، تولي الرؤية اهتماماً كبيراً بتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وهما عنصران حاسمان لتحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمع متعدد الأعراق مثل ماليزيا. تؤكد الرؤية أهمية الاحتفاء بالتنوع العرقي والثقافي باعتباره أساساً للدولة القومية، وتسعى جاهدة لضمان عدم تخلف أي شريحة من المجتمع أو تهميشها عن مسار التنمية الرئيسي. يتم تحقيق ذلك من خلال مبادرات تُعزز الحوار بين الثقافات، والتسامح، والتفاهم المتبادل بين مختلف الجماعات العرقية. علاوة على ذلك، تسعى الرؤية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة القائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة، حيث يُنظر إلى هذه المبادئ على أنها ضرورية لضمان توزيع الموارد والفرص بشكلٍ عادل ومنصف. ومن خلال مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون، تهدف الرؤية إلى بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً للجميع. وأخيراً، تتضمن الرؤية أهدافاً وغايات قابلة للقياس لضمان مساءلة الحكومة عن التقدم المحرز في تحقيق العدالة الاجتماعية، مما يوفر إطاراً لتقييم فعالية السياسات والمبادرات وتنقيحها بمرور الوقت.<sup>(٣)</sup>

في إطار هذه الرؤية وفي سياق الخطة الخمسية الثانية عشر

تنفيذ ومراقبة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف الرؤية من خلال لوحة معلومات مفصلة وديناميكية، كما يستمر هذا الجهد بشكلٍ دوري ومنتظم في إطار الخطتين المائيتين الثانية عشرة والثالثة عشرة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة والشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتُمثل هذه الرؤية استمراراً للجهود التنموية السابقة، وعلى رأسها رؤية ٢٠٢٠ التي تبناها مهاتير محمد قبل ثلاثة عقود، بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتعزيز الوحدة الوطنية. ويعتمد نجاح هذه الرؤية على تنفيذ سياسات ومبادرات فعالة لتشجيع الاستثمار والتجارة في القطاعات ذات النمو المرتفع، وتعزيز الحوكمة الرشيدة القائمة على النزاهة والشفافية، وترسيخ الانسجام الاجتماعي للحفاظ على السلام والاستقرار، مما سيساهم في خلق بيئة اقتصادية مواتية لتحقيق النمو المستمر وتوزيع الثروة والازدهار بشكلٍ عادل على جميع أفراد المجتمع. كما تتضمن الرؤية تنفيذ برامج ومبادرات متنوعة تهدف إلى زيادة دخل الأسر ذات الدخل المنخفض، والتي تحتاج إلى مساعدة ودعم الحكومة لتحسين مستوى معيشتها وضمان حصولها على فرص أفضل في المستقبل.<sup>(١)</sup>

### رؤية ٢٠٣٠ وتحقيق العدالة الاجتماعية:

تسعى رؤية الازدهار المشترك ٢٠٣٠ في ماليزيا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تبني نهج شامل ومتعدد الأوجه يُعالج أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية القائمة. تتمثل إحدى الآليات الرئيسية في التحول من سياسات التمييز الإيجابي القائمة على العرق، والتي تميزت بها المراحل التنموية السابقة في ماليزيا مثل السياسة الاقتصادية الجديدة، إلى سياسات أكثر شمولية تستند إلى الاحتياجات. يهدف هذا التحول إلى ضمان وصول الموارد والفرص إلى جميع الماليزيين بغض النظر عن خلفيتهم العرقية، أو الاجتماعية، أو

Perspective, OP. cit. 68.

(3) Shared prosperity vision 2030, Ministry of economic affairs, OP. cit.

(1) Ibid, pp 24-26.

(2) Nga Koe Hwee, Choong Pai Wei, Understanding Shared Prosperity Vision 2030 From the Malaysian Grassroots

وقد نجحت الحكومة في إنعاش الاقتصاد المالي بعد تداعيات جائحة كورونا من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل. كما تمكنت من تحقيق الشمول الاجتماعي من خلال برامج توفير فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية. وأولت الخطة اهتمامًا خاصًا بالتحول الرقمي، من خلال تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير المهارات الرقمية للقوى العاملة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي<sup>(٢)</sup>.

### المحور الرابع- التحديات الراهنة للعدالة الاجتماعية في ماليزيا

تواجه عملية تطبيق العدالة الاجتماعية في ماليزيا في الوقت الحاضر مجموعة معقدة من التحديات المتجذرة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التاريخية، والديناميات السياسية المتطورة، والتفاوتات المستمرة عبر مختلف الأبعاد. وبينما حققت ماليزيا تقدمًا ملحوظًا في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر على مدى العقود الماضية، فإن التوزيع العادل لهذا الرخاء وتحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية لا يزالان من الشواغل المستمرة.

أحد أكثر التحديات استمراريًا هو عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتأصلة بعمق، والتي غالبًا ما تتشابك مع التفاوتات العرقية. فعلى الرغم من عقود من سياسات التمييز الإيجابي التي تهدف إلى النهوض بمجتمع البومبيوترا، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في الدخل والثروة بين مختلف الجماعات العرقية. إذ لا يزال المجتمع الماليزي الصيني، الذي يُشكل نسبة أصغر من السكان، يحتفظ بحصة كبيرة بشكل غير متناسب في شرائح الدخل الأعلى، بينما مجتمع البومبيوترا لا يزال يُشكل الأغلبية في النسب المئوية للدخل الأدنى<sup>(٣)</sup>.

(٢٠٢١-٢٠٢٥)، تبنت الحكومة الماليزية تحولًا استراتيجيًا نحو سياسات تركز على الاحتياجات الشاملة للمواطنين، وقامت بتنفيذ العديد من السياسات والمبادرات لتحقيق العدالة الاجتماعية. تضمنت هذه السياسات والمبادرات تبني منظور متعدد الأبعاد لمعالجة الفقر، إذ تُدرك الحكومة أن الفقر ليس مجرد قضية تتعلق بالدخل، بل يشمل جوانب أخرى مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمرافق الأساسية. لذلك؛ تبني الحكومة سياسات تهدف إلى معالجة هذه الجوانب المتعددة لتحسين نوعية حياة الأسر الفقيرة.

كما عملت الحكومة على تمكين مجموعة B40 - كما أُشير- إذ تولي اهتمامًا خاصًا لهذه المجموعة من خلال برامج ومبادرات تهدف إلى زيادة دخلها، وتوفير فرص التدريب والتأهيل، وتحسين فرص حصولها على التعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، دعمت الحكومة مجموعة M40، وتُمثل هذه المجموعة شريحة الدخل المتوسطة. تسعى الحكومة إلى ضمان عدم تهميش هذه المجموعة وتوفير الدعم اللازم لها للمساهمة في النمو الاقتصادي، والتمتع بمستوى معيشة جيد. كما تم تحقيق نتائج عادلة للبومبيوترا (الأغلبية في ماليزيا من السكان الأصليين)، ومع الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي، تهدف الحكومة إلى تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية أكثر إنصافًا لمجموعة البومبيوترا، مع ضمان عدم التمييز ضد أي مجموعة أخرى.

تتضمن السياسات تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبومبيوترا، وتعزيز قدراتهم في مختلف المجالات. كما عملت الحكومة على تمكين مجموعات مستهدفة محددة، فبالإضافة إلى المجموعات الرئيسية المذكورة، تُركز الحكومة على تمكين فئات أخرى مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والنساء، وكبار السن من خلال سياسات وبرامج مخصصة<sup>(١)</sup>.

(2) Rajan Rauniyar, Twelfth Malaysia Plan: Key Insights, Goals, and Economic Impact, Cleartax, 22 April 2025, accessed at 14 June 2025, available at: <https://2u.pw/4F7mO>

(3) World Inequality Database, Malaysia, 2024, accessed on 14

(1) Twelfth Malaysia Plan (2021-2025), Federal Government Administrative Centre, pp 21-24, available at: <https://2u.pw/IEOUP>

تؤثر بشكلٍ غير متناسب على المجتمعات المهمشة وتعوق وصولها إلى الموارد والفرص الأساسية، مما يؤدي إلى إدانة الظلم الاجتماعي. على سبيل المثال، يمكن أن تمنع التسربات في الأموال العامة المخصصة لبرامج التخفيف من حدة الفقر أولئك الأكثر احتياجاً من الحصول على المساعدة. وبالتالي يُمثل تحسين آليات الحوكمة، وضمان الشفافية، وتعزيز المساءلة خطوات حاسمة نحو تعزيز مجتمع أكثر عدلاً؛ حيث تيسر توزيع الموارد بشكلٍ عادل لتكون الخدمات في متناول الجميع بغض النظر عن خلفيتهم.<sup>(٢)</sup>

وتُشير الانتقادات الموجهة إلى رؤية الرخاء المشترك ٢٠٣٠ إلى أنه في حين تبني الخطة أهدافاً تتمثل في الشمولية والإنصاف، فإن تصورها وتنفيذها العملي لا يزال قاصراً في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية والتفاوتات العرقية المتأصلة بعمق. ومن ثم، هناك مخاوف بشأن مدى وضوح أهدافها وآليات ضمان تقاسم فوائد الرخاء بشكلٍ حقيقي بين جميع شرائح المجتمع، وخاصةً المجتمعات المهمشة. ويتطلب تحقيق نهج قائم على الاحتياجات الحقيقية، كما هو متوخى في رؤية ٢٠٣٠، تحولاً أساسياً بعيداً عن السياسات القائمة على العرق وفهمًا أكثر دقة للتحديات التي تواجهها مختلف المجتمعات والأفراد، بناءً على عوامل اجتماعية واقتصادية، وموقع جغرافي، ونقاط ضعف أخرى. ويتطلب هذا التحول عملية إعادة تقييم شاملة للسياسات القائمة، وتطوير استراتيجيات جديدة تستهدف بشكلٍ مباشر الأسباب الجذرية لعدم المساواة بدلاً من التركيز فقط على التصنيفات العرقية.<sup>(٣)</sup>

يُشير هذا إلى أنه في حين تم خفض معدلات الفقر بشكلٍ عام، لا تزال الفجوة بين الأثرياء والأقل ثراءً، وخاصةً بين الجماعات العرقية، تشكل عائقاً كبيراً أمام العدالة الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن التطبيق طويل الأجل لسياسات تستهدف عرقاً معيناً، مثل السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) وخلفائها، في حين أنها حققت بعض النجاح في الحد من الفقر، ربما عززت دون قصد الهويات العرقية وأعادت تطور مجتمع شامل حقاً من خلال احتمال استفادة البعض داخل المجموعة المستهدفة أكثر من غيرهم، ومن خلال خلق تصورات بالظلم بين المجتمعات الأخرى. وقد أدى ذلك إلى وضع لا يتم فيه تقاسم فوائد النمو الاقتصادي بشكلٍ عادل، مما يخلق توترات اجتماعية ويُقوض أسس المجتمع العادل.<sup>(١)</sup>

تُشكل العوامل السياسية أيضاً تحديات كبيرة أمام تطبيق العدالة الاجتماعية في ماليزيا. فانتشار سياسات الهوية، حيث غالباً ما تتم التعبئة السياسية على أسسٍ عرقية ودينية، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية ويُعيق تطوير هوية وطنية موحدة تستند إلى قيم مشتركة من العدالة والمساواة. كما أن غياب قيادة سياسية ثابتة وعدم الاستقرار السياسي، يمكن أن يُقوض جهود تنفيذ إصلاحات العدالة الاجتماعية طويلة الأجل. وعلى جانبٍ آخر، قد يطغى التركيز على الحفاظ على السلطة السياسية أحياناً على معالجة أوجه عدم المساواة النظامية، وضمان معاملة عادلة لجميع المواطنين.

علاوة على ذلك، فإن قضايا الحوكمة، بما في ذلك الفساد وأوجه القصور في الإنفاق العام وتقديم الخدمات، يمكن أن

overshadowed by identity politics, Asian Major, 2023, accessed at 14 June 2025, available at: <https://www.asiamajor.org/?p=1980>

(3) Lee Hwok Aun, Malaysia's Shared Prosperity Vision 2030 Needs a Rethink to Make a Breakthrough, ISEAS-Yusof Ishak Institute, 23 December 2019, pp 2-3.

\_\_\_\_\_, Can Mahathir's government get Malaysians to believe in shared prosperity – regardless of race, South China Morning Post, 27 November 2019, accessed at 14 June 2025, available at:

June 2025, available at, <https://wid.world/country/malaysia/>

(1) REDUCING INEQUALITY AND ENHANCING MOBILITY IN MALAYSIA, International Bank for Reconstruction and Development, 2024, pp 13-16, available at: <https://2u.pw/Vv45Q>

(2) Nalini Elumalai, Malaysia: An inclusive policy measure is needed to end hate speech and discrimination, Article19, 16 June 2023, accessed at 14 June 2025, available at: <https://2u.pw/pLpBK>

Emanuela Mangiarotti, Malaysia 2023: A reform agenda

إعاقة الفرص الاقتصادية ويحد من الوصول إلى المعلومات والخدمات الأساسية، مما يُسفر عن إدانة دائرة من الحرمان. تتطلب معالجة هذه التحديات المحددة سياسات وتدخلات تعترف بالاحتياجات ونقاط الضعف الفريدة لهذه المجتمعات، وتضمن إدماجها في أجندة التنمية الوطنية وتكفل حقوقها الأساسية.<sup>(٣)</sup>

بجانب ذلك، يُمثل التقاطع بين مختلف أشكال عدم المساواة تحديًا هامًا آخر أمام تحقيق العدالة الاجتماعية في ماليزيا. فقد يواجه الأفراد أشكالًا متعددة من التمييز والحرمان في الوقت ذاته بناءً على عرقهم، ودينهم، وجنسهم، وإعاقاتهم، ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي. يمكن أن تخلق هذه الهويات المتقاطعة حواجز معقدة لا يتم تناولها بشكل كافٍ من خلال سياسات تركز على بعد واحد من أبعاد عدم المساواة. على سبيل المثال، قد تواجه امرأة، من خلفية ذات دخل منخفض، تنتمي إلى مجموعة عرقية أقلية صعوبات متفاقمة في الحصول على التعليم والعمل والعدالة مقارنة بالآخرين. وبالتالي، يتطلب التعرف على أوجه عدم المساواة المتقاطعة هذه ومعالجتها اتباع نهج أكثر دقة وشمولية في صياغة السياسات وتنفيذها، وضمان أخذ احتياجات جميع الأفراد، بغض النظر عن هوياتهم المتعددة، في الاعتبار.<sup>(٤)</sup>

أخيرًا، يمكن أن يكون تعريف العدالة الاجتماعية وفهمها موضع خلاف، حيث يحمل مختلف أصحاب المصلحة وجهات

علاوة على ذلك، تواجه مجتمعات مهمشة محددة في ماليزيا، مثل أورانج أسلي (أحد الشعوب الأصلية)، واللاجئين، وعديدي الجنسية، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية، حواجز متفاقمة أمام العدالة الاجتماعية. غالبًا ما يُعاني الأورانج أسلي، على الرغم من الاعتراف بهم كبومبيوترا، من التهميش من خلال التعدي على الأراضي، والتمثيل السياسي المحدود، والتفاوتات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. كما أن فقدان الأراضي الأصلية بسبب مشاريع التنمية وإزالة الغابات يزيد من تفاقم ضعفهم، ويقوض رفاهيتهم الاجتماعية والثقافية<sup>(١)</sup>. أما بالنسبة لللاجئين وعديدي الجنسية، فغالبًا ما تواجه هذه المجتمعات غموضًا قانونيًا ووصمة عار اجتماعية، مما يحد من حصولهم على الحقوق والخدمات الأساسية مثل العمل والتعليم والرعاية الصحية. غالبًا ما تعيش هذه المجموعات في ظروف محفوفة بالمخاطر، وتواجه التمييز ونقص شبكات الأمان الاجتماعي<sup>(٢)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، تُساهم التفاوتات الجغرافية أيضًا في الظلم الاجتماعي، حيث غالبًا ما يواجه الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية، وخاصةً في صباح وساراواك، تحديات تتعلق بالبنية التحتية والاتصال والحصول على خدمات جيدة مقارنةً بنظرائهم في المناطق الحضرية. يؤدي نقص البنية التحتية الكافية، بما في ذلك الطرق والكهرباء والوصول إلى الإنترنت، إلى

July 2024, accessed at 15 June 2025, available at: <https://2u.pw/oZhFK>

(3) Samuel Chua, Sabah, Sarawak Need Higher Allocation To Narrow Development Gap, Free Malaysia Today, 18 February 2023, accessed at 15 June 2025, available at: <https://2u.pw/bt8Q7>

(4) Ajlaa Shazwani Mokhtar, WOMEN IN SENIOR MANAGEMENT IN MALAYSIA: AN INTERSECTIONAL ANALYSIS, PhD thesis, University of the West of England, June 2020, pp 24-26.

<https://2u.pw/fPQDI>

(1) Masni Mat Dong, Peter Midmore, Maria Plotnikova, Understanding the experiences of Indigenous minorities through the lens of spatial justice: The case of Orang Asli in Peninsular Malaysia, Regional Science Policy & Practice, Vol. 14, No. 5, October 2022, accessed at 15 June 2025, available at: <https://2u.pw/aBv3R>

(2) Dayang Hajrayati Binti Awg Kassim, Noor Azlan Bin Mohd Noor, A Qualitative Study on Risk of Statelessness Among Indigenous Communities in Sarawak, Malaysia, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), 19

والاجتماعية المتجذرة، وتوسيع نطاق الاستفادة من النمو الاقتصادي ليشمل جميع فئات المجتمع. كما ارتكزت الجهود الحكومية على التحول من سياسات التمييز العرقي إلى نهج قائم على الاحتياجات الفعلية، من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة الحوكمة، وتوجيه الموارد نحو البرامج التي تستهدف الأسباب الجذرية للفقر والتمييز بدلاً من التركيز على الانتماء العرقي وحده. ويُعد تعزيز البنية التحتية في المناطق النائية، وتوسيع فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، وضمان الحماية القانونية والاجتماعية للفئات المستضعفة، من بين الركائز الأساسية لهذه الجهود.<sup>(٢)</sup>

وعلاوة على ذلك، تبذل الدولة جهودًا لتعزيز العدالة من خلال إصلاح النظام السياسي والاجتماعي بما يسمح بمزيد من الشفافية والمساءلة، وتقوية مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار. كما تدعو الحكومة إلى حوارٍ وطني شامل لتعزيز فهم مشترك لمفهوم العدالة الاجتماعية، بما يساهم في بناء توافق مجتمعي حول سبل المضي قدمًا نحو مجتمع أكثر عدلاً وتماسكاً. وبينما لا تزال التحديات قائمة، فإن نجاح هذه المبادرات سيعتمد على الإرادة السياسية المستدامة، وتطبيق إصلاحات مؤسسية جادة، وتفعيل آليات شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع لتحقيق تغيير هيكلي شامل وعادل.<sup>(٣)</sup>

#### خاتمة:

تُبرز التجربة الماليزية كيف يمكن للسياسات الاقتصادية أن تتحول إلى أداة فعالة لتعزيز العدالة الاجتماعية في مجتمع متعدد الأعراق، والخلفيات (رغم المآخذ). فقد أظهرت مراحل التنمية المختلفة، منذ تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، وحتى رؤية الازدهار المشترك ٢٠٣٠، مساعي الدولة لتحقيق

نظر مختلفة حول ما يُشكل مجتمعًا عادلاً وكيف ينبغي تحقيقه. يمكن أن يؤدي ذلك إلى خلافاتٍ وتحدياتٍ في صياغة وتنفيذ سياسات يُنظر إليها على أنها عادلة ومنصفة من قبل الجميع. وعليه، إن الانخراط في حوارٍ شامل، وتعزيز فهم مشترك لمبادئ العدالة الاجتماعية أمران حاسمان لبناء توافق في الآراء والتحرك نحو مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً في ماليزيا.<sup>(١)</sup>

بشكلٍ عام، يُمثل تطبيق العدالة الاجتماعية في ماليزيا مسعى متعدد الأوجه يواجه تحديات كبيرة. تساهم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعرقية المستمرة، والديناميات السياسية المعقدة، وقضايا الحوكمة، والقيود في تنفيذ السياسات، ونقاط الضعف الخاصة بالمجتمعات المهمشة، وتقاطع أوجه عدم المساواة، ووجهات النظر المختلفة حول العدالة الاجتماعية، تساهم في تعميق الصعوبات التي تعترض تحقيق مجتمع عادل ومنصف حقًا. وبينما تقدم رؤية الرخاء المشترك ٢٠٣٠ التزامًا متجددًا بمعالجة هذه القضايا، فإن نجاحها سيعتمد على التنفيذ الفعال، والتحول الحقيقي نحو سياسات قائمة على الاحتياجات، وجهد متضافر لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتمييز عبر جميع أبعاد المجتمع الماليزي. سيتطلب التغلب على هذه التحديات إرادة سياسية مستمرة، وإصلاحات سياسية شاملة، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني.

سعت الدولة في ماليزيا إلى مواجهة التحديات المعقدة المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تبني سياسات وخطط تنموية مختلفة منذ السبعينيات، وقد مثلت خطة ٢٠٢٠ وخطة ٢٠٣٠ أبرز هذه السياسات. وهدفت هذه السياسات الأخيرة إلى معالجة الفجوات الاقتصادية

June 2025, available at: <https://2u.pw/rzunU>

(2) Shared prosperity vision 2030, Ministry of economic affairs, OP. cit.

(3) Priority: People and Prosperity, UNDP Malaysia, accessed at 15 June 2025, available at: <https://www.undp.org/malaysia/inclusive-growth>

(1) Kwame Sundaram Jomo, Comment on "Social Justice and Affirmative Action in Malaysia: The New Economic Policy after 50 Years", International Islamic University Malaysia, accessed at 15 June 2025, available at: <https://2u.pw/PP8gW>  
What's Social Justice In Malaysia? The History, Challenges, And How To Get Involved, Impact, 16 February 2023, accessed at 15

الاحتياجات، بل يقتضي أيضًا تحولات عميقة في أنماط الحوكمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية الفعالة. لذلك؛ فإن مستقبل العدالة الاجتماعية في ماليزيا يعتمد على قدرة الدولة على إعادة تشكيل نهجها التنموي ليكون أكثر شمولًا وإنصافًا، يتجاوز التصنيفات العرقية الضيقة، ويستجيب لتقاطع أوجه التهميش المتعددة في سبيل بناء مجتمع عادل ومتماسك ومستدام.

توازن بين النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والفرص. ورغم ما تحقق من تقدم في خفض الفقر وتحسين مستويات المعيشة، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خصوصًا ما يتعلق بعدم المساواة الهيكلية، والتفاوتات العرقية، ومحدودية الشمول الاجتماعي لبعض الفئات المهمشة.

إن تحقيق العدالة الاجتماعية في السياق الماليزي لا يتطلب فقط الاستمرار في تنفيذ السياسات الشاملة القائمة على

## التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الكويت في ضوء رؤية ٢٠٣٥: الآفاق والتحديات

زين العابدين محمد\*

### مقدمة:

٢٠٣٥" التي هدفت لتحويل البلاد إلى مركزٍ تجاريٍّ عالميٍّ مرموق؛ من خلال تعزيز القدرة التنافسية وزيادة إنتاجية القوى العاملة وإصلاح الاقتصاد السياسي القائم على النفط، وذلك بتشجيع التوجه نحو اقتصادٍ معرفيٍّ قائم على الابتكار التكنولوجي وتشجيع المستثمرين الدوليين للعمل في قطاعاتٍ استراتيجيةٍ مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(١)</sup>.

إن اعتماد رؤية الكويت على التحول الرقمي في سبيل تحقيق رؤيتها التنموية يتقاطع بشكلٍ واضحٍ مع خطة التنمية المستدامة وأهدافها الـ ١٧ التي أقرتها الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>؛ فتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب وجود بيانات. وفي ظل ما نشهده من ثورة غير مسبوقة في البيانات والمعلومات، فإن التحول الرقمي يُساهم في جمعها وتحليلها باستخدام تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي (AI) وإنترنت الأشياء (IoT)<sup>(٣)</sup>، والتي تُستخدم بشكلٍ متزايد في عمليات التخطيط وبناء قرارات أفضل وتحسين القدرة المعرفية عند صانع القرار في الأنظمة الاجتماعية والبيئية المعقدة ومراقبة التقدم في البرامج التنموية؛ ومن ثم فهذه التقنيات تدعم عمليات التحول في شتى المجالات التي تهتم

شكل النفط عاملاً مهماً في تزايد معدلات النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي وسارع في عملية تراكم ثروة استثنائية لها، غير أن تقلبات أسعار النفط العالمية في ٢٠١٤ انعكست بالسلب على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها دولة الكويت؛ فإيرادات النفط تُمثل نحو ٩٠٪ من دخل الحكومة الكويتية وتُشكل ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى أثر ذلك، تباطأ النمو الاقتصادي للبلاد بشكلٍ حاد؛ الأمر الذي أنهى الفائض المالي الذي استمر ستة عشر عاماً في الكويت، كما عصف بالميزانية عجز تراوح بين ١٠,٢ مليار دولار في ٢٠١٤ و ٢١ مليار دولار في ٢٠١٨ لدرجة أن أمير الكويت قد حذر أنه من دون اتباع سياسات تهدف لخفض دعم الرفاه الاجتماعي قد يصل عجز الميزانية إلى ١,٤٦ تريليون دولار خلال العقدين المقبلين<sup>(٤)</sup>.

مثلت تلك الأزمة دافعاً للنخبة الحاكمة للعمل على تقليل الاعتماد على النفط كوسيلة لتنمية المجتمع الكويتي، وأطلقت في عام ٢٠١٧ خطة تنموية طموحة هي "رؤية كويت جديد

\* باحثة في العلوم السياسية.

(1) Sophie Olver-Ellis, Building The New Kuwait: Vision 2035 And The Challenge Of Diversification, LSE Middle East Center Paper Series (30), 29 January 2020, Accessed: 13 June 2025, available at: <https://bit.ly/3HSZwKA>.

(2) Ibid.

• وهي تشمل (القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة بأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والمهام الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

• يشير مفهوم الذكاء الاصطناعي (AI) إلى قدرة الآلات على محاكاة وظائف العقل البشري والقيام بمهام تتطلب عادة الذكاء البشري ومن ضمنها الإدراك والتعلم وحل المشكلات وخلافه وهي تعتمد على الخوارزميات والبيانات، بينما يشير إنترنت الأشياء (IoT) إلى وجود IP أي عنوان بروتوكول الإنترنت والذي هو عبارة عن معرف رقمي مرتبط بشبكة المعلومات داخل الأجهزة أو حتى داخل أي أداة من الأدوات التي نستعملها في حياتنا اليومية وأبسط مثال الطاولة ومن خلال ذلك المعرف يتم توصيل الأجهزة والمعدات ببعضها البعض.

التحول الرقمي ومؤشراته يُعد أمر هام لتقييم مدى تقدم عملية التحول الرقمي في الكويت، وتُعد عملية رصد كيفية تناول الأدبيات السابقة للمفهوم خطوة لازمة لوضع تعريف إجرائي للتحول الرقمي ملائم لدراستنا، يمكن من خلاله استخلاص مؤشرات حول مدى تقدم التحول الرقمي في دولة الكويت. هذا، ومن خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة، تم رصد عدة تعريفات للتحول الرقمي سنقوم باستعراض بعض منها على النحو التالي:

- ترى الباحثة نوال البلوشية وآخرون في دراستهم عن واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية أن: التحول الرقمي يُشير إلى كونه مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة بالدولة، ويستهدف تحويل الخدمات الحيوية والأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد والمؤسسات والاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي للشكل الإلكتروني الذكي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والمتطورة<sup>(٢)</sup>.

- أشارت عزيزة هاشم في دراستها حول التحول الرقمي والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط أن: التحول الرقمي مفهوم يُشير إلى التغيرات التي تُحدثها التكنولوجيا في العمل لإنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفاعلية، من خلال تحسين الأنشطة والمؤسسات عبر تغيير خصائصها باستخدام تقنية المعلومات والحاسب والاتصالات<sup>(٣)</sup>.

- ويعتبر عبد الله الشهاب وآخرون في دراستهم حول التحول الرقمي للمؤسسات في الكويت أن: مفهوم التحول الرقمي يُشير إلى عملية انتقال الكيانات الحكومية لنموذج أعمال يعتمد على التقنيات الرقمية في إنشاء المنتجات والخدمات عبر قنوات جديدة للعوائد، وهو ما يزيد من قيمة المنتجات والخدمات<sup>(٤)</sup>.

المجتمع وتُسرع من وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(١)</sup>.

ينطلق ذلك التقرير من إشكالية مفادها أنه بالرغم مما تحمله المؤشرات الخاصة بالتحول الرقمي من دلالاتٍ إيجابية بشأن تقدم الكويت، إلا أن الدراسات الميدانية التي أُجريت توضح وجود فجوة بين المقاصد والوسائل -كما الحال في أهداف التنمية التي أقرتها الأمم المتحدة- تضع الكويت في تحدياتٍ حقيقية لتحويل رؤيتها من حبرٍ على ورق إلى واقعٍ فعلي، ومن رحم تلك الإشكالية يتولد التساؤل المركزي الذي يسعى التقرير للإجابة عنه، وهو: ما واقع التحول الرقمي في دولة الكويت؟ وما انعكاس ذلك على التنمية المستدامة في ضوء رؤية ٢٠٣٥؟ ويتفرع عن ذلك التساؤل المركزي تساؤلان فرعيان هما: ما أبرز مؤشرات التحول الرقمي في الكويت؟ وما أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الكويت؟

### المحور الأول- مؤشرات التحول الرقمي في الكويت: قراءة في مؤشري نضوج الخدمات الحكومية GEMS والاقتصاد الرقمي العربي

#### أولاً- تعريف التحول الرقمي

في ظل ما يشهده عالم القرن الحادي والعشرين من ثورة رقمية غير مسبوقه وما صاحبها من تحولاتٍ جذرية في أنماط العمل التقليدية إلى أنماطٍ إلكترونية، تتم بوتيرةٍ متسارعة، على خلاف الثورات الصناعية التي سبقتها واستغرقت عقوداً حتى تتشكل، في خضم تلك التغيرات العميقة برز التحول الرقمي بوصفه قوة دافعة وقاطرة لتحقيق التنمية المستدامة ولذا لا يخفى علينا تبني معظم الدول لتلك الأداة كوسيلةٍ لتحقيق رؤيتها التنموية.

وفي هذا الصدد، فإن طرح تساؤلات حول ماهية مفهوم

العمانية، مجلة دراسات تكنولوجيا المعلومات، العدد ١، مارس ٢٠٢٠، ص ٤.

(٣) عزيزة عبد الخالق محمد هاشم، التحول الرقمي والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.

(4) Abdullah Alshehab a others, Identifying Significant Elements

(1) Esam Mohamed Elgohary, The Role Of Digital Transformation In Sustainable Development In Egypt, The International Journal Of Informatics, Media And Communication Technology, Vol.4, No.1, June 2022, pp 73- ٧٦

(٢) نوال بنت علي البلوشية وآخرون، واقع التحول الرقمي في المؤسسات

ثانيًا- تقييم أداء دولة الكويت وفق المؤشرات:

#### (أ) التقييم وفق مؤشر GEMS

يصدر مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية النقالة GEMS عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا -الإسكوا- وهو يهدف لقياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات النقالة في الدول العربية، عبر الاعتماد على ثلاث ركائز أساسية تُعنى بقياس توفر الخدمة وتطورها (جانب العرض)، وقياس استخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها (جانب الطلب)، وقياس وصول الخدمة لمستهلكها النهائي (جانب الإدماج)<sup>(٢)</sup>. يتم تخصيص مؤشرات فرعية لكل ركيزة تتطور في ضوء المستجدات التي تطرأ على التحول الرقمي والتطورات التكنولوجية في الخدمات الحكومية، وفي هذا الإطار شمل التقرير الصادر في عام ٢٠٢٠ أربعة وعشرين مؤشرًا فرعيًا، بينما شمل التقرير الصادر في ٢٠٢٤ خمسة وثلاثين مؤشرًا فرعيًا.

وقد تم اختيار عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٤ نظرًا لأن عام ٢٠٢٠ شهد اجتياح الوباء العالمي كورونا، ما كان دافعًا لمعظم دول العالم لتبني الخيار التكنولوجي كبديل آمن وفعال في إنجاز المهام ومن ثم تسارعت وتيرة عملية التحول الرقمي، فضلًا عن مرور ثلاث سنوات من الوعود التي أطلقتها الكويت في رؤيتها التنموية في ٢٠١٧. أما بشأن عام ٢٠٢٤، فيُعد العام الذي صدر فيه أحدث تقرير لذلك المؤشر، بما يشمله من تطوراتٍ حدثت خلال السنوات الأربع مجتمعة على مستوى الخدمات الحكومية.

- وترى إيمان خلفه في دراستها حول أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا أن: مفهوم التحول الرقمي يُستخدم بصفة عامة للدلالة على استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاعات الخاصة والعامة<sup>(١)</sup>.

ما يُلاحظ من استعراض التعريفات التي أوردتها الدراسات سألغة البيان أن هناك أرضية مشتركة تلتف حولها، تتمثل في الاعتماد بشكل رئيسي على التقنيات الرقمية والتكنولوجيا، لكن نرى أن أوجه القصور في تلك التعريفات متمثلة في عدم تغطيتها لجوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب التقني في تلك العملية، منها جوانب اقتصادية وثقافية واجتماعية، وبالتالي عدم وضعها للإنسان بعين الاعتبار في قلب عملية التحول الرقمي -على سبيل المثال مدى رضائه عن الخدمة المقدمة إليه والاستفادة منها- وعدم ربط تلك العملية بالإطار الأوسع وهو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، وضع الباحث تعريفًا إجرائيًا للتحول الرقمي تنطلق منه الدراسة بأنه: عملية متعددة الأبعاد، تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في شتى المجالات، الأمر الذي يُعزز من كفاءتها، ويضمن وصول الخدمات لكافة فئات المجتمع بما يُسرّع من وتيرة عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، سيعمل المحور الأول على دراسة مؤشرين، هما: نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية النقالة ومؤشر الاقتصاد الرقمي العربي؛ لرصد مدى تقدم عملية التحول الرقمي في الكويت وأدائها في ذلك الشأن.

والثلاثون، العدد ١٠٢، مايو ٢٠٢٣، ص ١٢٢.

(٢) مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة - GEMS 2024، الإسكوا الأمم المتحدة، مايو ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٥،

متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/8LEdf>

Of The Digital Transformation Of Organizations In Kuwait, Indonesian Journal Of Electrical Engineering And Computer Science, Vol.26, No. 1, April 2022, p. 319.

(١) إيمان خالد فؤاد خلفه، أثر التحول الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، مجلة روح القوانين، المجلد الخامس

وستقتصر الدراسة على رصد بعض المؤشرات الفرعية الرئيسية الثابتة في كلا التقريرين، وبعض المؤشرات المستحدثة على النحو التالي:

| العنوان                                                     | ٢٠٢٠  | ٢٠٢٤ |
|-------------------------------------------------------------|-------|------|
| القيم الإجمالية للمؤشر                                      | ٣٣,٧٤ | ٦٧   |
| عدد الخدمات المُقيمة                                        | ٤٤    | ٨٧   |
| قيم الركائز الأساسية                                        |       |      |
| توفر الخدمة وتطورها                                         | ٣٢,٢٢ | ٦٩   |
| استخدام الخدمة ورضا المستخدم                                | ٣٣,٤٣ | ٦٣   |
| الوصول إلى الجمهور                                          | ٣٧,٤٠ | ٧٥   |
| مؤشرات الأداء الرئيسية لتوفر الخدمة وتطورها                 |       |      |
| تطور الخدمات على البوابة الإلكترونية                        | ٤٩.٥٧ | ٨١   |
| مستوى تطور الخدمات النقالة                                  | ٢٧,٩٩ | ٥٩   |
| مستوى توفر الخدمات النقالة على المنصات                      | ٢٠,٣٢ | ٧٤   |
| توفر اللغات على البوابة الإلكترونية                         | ٣٤,١٠ | ٧٥   |
| توفر خصائص لذوي الإعاقة عبر البوابة الإلكترونية             | ٠,٩١  | ١٨   |
| توفر اللغات على التطبيقات النقالة                           | ١٨,٦٣ | ٦٢   |
| توفر خصائص لذوي الإعاقة عبر النقال                          | ١,٠٨  | ٢٠   |
| مستوى توفر البيانات المفتوحة                                | ٤٥,٢٦ | ٨٣   |
| صيغة تقديم البيانات المفتوحة                                | ٤٥,٢٦ | ٧٤   |
| جودة البيانات المفتوحة                                      | -     | ٧١   |
| البيئة المحيطة لتوظيف التكنولوجيات الناشئة                  | -     | ٩٠   |
| مستوى الربط بين الدوائر الحكومية                            | -     | ٩٢   |
| النفاز إلى الخدمات عبر الهوية الرقمية                       | -     | ٦٨   |
| مؤشرات الأداء الرئيسية لاستخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها |       |      |
| مستوى الاستخدام عبر البوابة الإلكترونية                     | ٤٠,٣٠ | ٧٣   |
| مستوى الاستخدام عبر النقال                                  | ٦,٧٤  | ٣٩   |
| الاستخدام الإجمالي في المؤسسات عبر                          | ٤٠,٤٤ | ٦٦   |

|                                           |       |                                            |
|-------------------------------------------|-------|--------------------------------------------|
|                                           |       | البوابة الإلكترونية                        |
| ٥٨                                        | ٢٥,٤٣ | الاستخدام الإجمالي في المؤسسات عبر النقال  |
| ٨٢                                        | ٤١,١٧ | مستوى رضا المستخدم عبر البوابة الإلكترونية |
| ٦٠                                        | ٤٠,٩٩ | مستوى رضا المستخدم عبر النقال              |
| ٧٨                                        | -     | الاستجابة لطلبات الدعم                     |
| مؤشرات الأداء الرئيسية للوصول إلى الجمهور |       |                                            |
| ٧٤                                        | ٢٦,٦٩ | نسبة الخدمات الجديدة المرفقة بحملات تسويق  |
| ٨٨                                        | ٤١    | توفر أدوات التواصل والدعم للأفراد          |
| ٥٩                                        | -     | إظهار الخدمة للمستخدم                      |

## الجدول رقم (١)

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى تقرير مؤشّر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢٤<sup>(١)</sup>

كذلك أنها زادت بفارق كبير حيث بلغت نسبة الخدمات المقيمة في ٢٠٢٤ نسبة ٨٧٪ مقارنةً بنسبة ٤٤٪ في ٢٠٢٠، وهو ما يُشير لجهود الكويت في توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة للجمهور.

## ٢- قيم الركائز الأساسية:

- توفر الخدمة وتطورها: تحسنت تلك الركيزة من ٣٢,٢٢٪ في ٢٠٢٠ إلى ٦٩٪ في ٢٠٢٤، ما يدل على تطور هائل في توافر الخدمات الإلكترونية وتحسين جودتها.

- استخدام الخدمة ورضا المستخدم: شهدت تلك الركيزة قفزة ملحوظة؛ إذ بلغت نسبة رضا المستخدمين عن الخدمات المقدمة ٦٣٪ في ٢٠٢٤ مقارنةً بـ ٣٣,٤٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما

إن النظر بعين مقارنة واستقراء أداء دولة الكويت وفق مؤشر GEMS خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤ من خلال متضمنات الجدول رقم (١)، يُظهر أن ٢٠٢٤ شهد إجمالاً قفزة غير مسبوقة تعكس اهتمام الكويت بتحقيق رؤيتها التنموية القائمة على التحول الرقمي للإجراءات والخدمات الحكومية مقارنةً بـ ٢٠٢٠، وآية ذلك زيادة عدد الخدمات الحكومية التي يقيسها المؤشر في ٢٠٢٤ مقارنةً بـ ٢٠٢٠. وفيما يلي نتناول أبرز المضامين:

## ١- القيم الإجمالية للمؤشر وعدد الخدمات المقيمة:

يُلاحظ من خلال الاطلاع على الجدول رقم (١) أعلاه وجود ارتفاع ملحوظ في قيمة المؤشر الإجمالية في ٢٠٢٤ بنسبة ٦٧٪ مقارنةً بـ ٢٠٢٠ بنسبة ٣٣,٤٧٪، ما يدل على وجود تطور جذري في الأداء الكلي للكويت. وبشأن عدد الخدمات المقيمة، يُلاحظ

(١) مؤشّر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS-2020، الإسكوا - الأمم المتحدة، فبراير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/HRb6l>

مؤشّر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS - 2024، مرجع سابق.

تليه- تم استحداثها في التقرير الصادر ٢٠٢٤ وقد سجل هذا المؤشر نسبة ٧١٪.

- البيئة المحيطة لتوظيف التكنولوجيات الناشئة: وهو يشير إلى توفر خطة لاعتماد التكنولوجيا الناشئة في عمل المؤسسة الحكومية، مع تدعيم المؤسسة بالتجهيزات اللازمة وإعداد فرق العمل. وقد شهد نسبة مرتفعة حيث سجل نسبة ٩٠٪.

- مستوى الربط بين الدوائر الحكومية: أي ربط المؤسسات الحكومية ببعضها البعض بواسطة ناقل حكومي موحد أو الواجهات البرمجية التطبيقية، وقد سجل ذلك المؤشر نسبة مرتفعة وصلت ٩٢٪.

- النفاذ إلى الخدمات عبر الهوية الرقمية: وهو يعني اعتماد المؤسسات الحكومية على الهوية الرقمية من أجل النفاذ إلى الخدمات الحكومية، وقد سجل ذلك المؤشر نسبة ٦٨٪.

٤- مؤشرات الأداء الرئيسية لاستخدام الخدمة ورضا المستخدم حيالها:

- مستوى الاستخدام عبر البوابة الإلكترونية: يرمز ذلك المؤشر إلى استخدام الخدمة رقمياً عبر البوابة دون معاملات ورقية أو يدوية، مع توزيع الاستخدام عبر القنوات (البوابة الإلكترونية والتطبيقات النقالة)، وقد ارتفع ذلك المؤشر في عام ٢٠٢٤ مقارنةً بعام ٢٠٢٠ حيث بلغت نسبته ٧٣٪ في مقابل ٤٠,٣٠٪.

- الاستجابة لطلبات الدعم: وهو يرمز إلى سرعة استجابة المؤسسات الحكومية لطلبات الاستفسار والمساعدة، وهو مؤشر مستحدث في تقرير عام ٢٠٢٤ وبلغت نسبته ٧٨٪.

٥- مؤشرات الأداء الرئيسية للوصول إلى الجمهور:

- نسبة الخدمات الجديدة المرفقة بحملات تسويق: والمقصود هنا إجراء حملات تسويقية لكل الخدمات المشمولة بالمؤشر عبر البوابة والتطبيقات النقالة، وقد شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاعاً ملحوظاً في ذلك المؤشر حيث وصلت نسبته ٧٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ والذي سجل ٢٦,٦٩٪.

- توفر أدوات التواصل والدعم للأفراد: ويعني المؤشر توفر

يشير إلى رضا المستخدمين حيال الخدمات ذات الجودة العالية وبذلك ترتبط تلك الركيزة بسابقتها المتعلقة بتطور الخدمة.

٣- مؤشرات الأداء الرئيسية لتوفر الخدمة وتطورها:

- تطور الخدمات على البوابة الإلكترونية: ويُشير المؤشر إلى إمكانية إتمام كافة خطوات الخدمة أو المعاملة عبر البوابة الإلكترونية (مثل الدفع الإلكتروني، وتقديم المستندات، والتوقيع الرقمي، واستلام نتيجة المعاملة). وقد شهدت الخدمات المقدمة عبر الإنترنت تقدماً ملحوظاً في ٢٠٢٤؛ إذ بلغت نسبتها ٨١٪ إذا ما قورنت بـ ٢٠٢٠ إذ بلغت نسبتها ٤٩,٥٪.

- مستوى توفر الخدمات النقالة على المنصات: ويُعرف ذلك المؤشر بأنه إمكانية الوصول إلى كل الخدمات الحكومية الرقمية من خلال توفر تطبيق نقال يُغطي الخدمة. وفي هذا الصدد، نرى أن ٢٠٢٤ قد شهد تطوراً كبيراً في نسبة توافر الخدمات والتطبيقات النقالة على المنصات إذ بلغت نسبتها ٧٤٪ مقارنةً بـ ٢٠٢٠ والذي بلغت النسبة فيه ٢٠,٣٢٪.

- توفر اللغات على البوابة الإلكترونية: شهد ذلك المؤشر تطوراً في ٢٠٢٤ حيث بلغ ٧٥٪ مقارنةً بـ ٣٤,١٠٪ في ٢٠٢٠، وهو ما يعكس حرص الحكومة الكويتية على ضمان وصول أكبر عدد من المستخدمين للخدمات الحكومية.

- توفر خصائص لذوي الإعاقة عبر البوابة الإلكترونية: وهو مؤشر يُشير إلى توفر سمات مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة عبر البوابة الإلكترونية (مثل المعيار WCAG ٢.١)، ولقد شهد هذا المؤشر ارتفاعاً في ٢٠٢٤ حيث بلغت نسبته ١٨٪ وذلك على عكس ٢٠٢٠ والذي سجل نسبة ٠,٩١٪.

- صيغة تقديم البيانات المفتوحة: وتعني نشر المؤسسات الحكومية لمجموعات البيانات المفتوحة بصيغة قابلة للقراءة من قبل الآلة. وفي هذا الصدد، سجلت الكويت تقدماً ملحوظاً في ٢٠٢٤ بنسبة ٧٤٪ مقارنةً بنسبة ٤٥,٢٦٪ لعام ٢٠٢٠.

- جودة البيانات المفتوحة: وهو يعني اتباع المؤسسات الحكومية معايير البيانات المفتوحة القياسية في كل مجموعات البيانات التي تنشرها. ويلاحظ أن ذلك المؤشر -والمؤشرات التي

أدوات الدعم والتواصل في المؤسسات الحكومية (كالمحادثة الحية، وأدوات المساعدة الرقمية)، ارتفع ذلك المؤشر بشكل كبير في عام ٢٠٢٤ حيث وصلت نسبته ٨٨٪ مقارنةً بـ ٤١٪ عام ٢٠٢٠.

- إظهار الخدمة للمستخدم: سهولة البحث والوصول للخدمة من خلال منصة وطنية موحدة مع تبويب وتصنيف واضح، وقد بلغت نسبته ٥٩٪.

#### ب- التقييم وفق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي:

يُعرف ذلك المؤشر بأنه أداة استراتيجية لمساعدة الحكومات وصانعي السياسات والمستثمرين على تكوين فهم ورؤية شاملة للوضع الرقمي في الدول العربية وأبرز التحديات المتعلقة به، وهو يستند في عملية تقييم أداء الدول العربية على خمسة محاور رئيسية، هي: الحكومة الرقمية، والأسس الرقمية، والمواطن الرقمي، والابتكار الرقمي، والأعمال الرقمية. وتُعد تلك الركائز الخمس هي الأسس والدعائم التي يجب أن تأخذها أي منظومة حكومية بعين الاعتبار جيداً لتحقيق مستهدفات

التنمية المستدامة والشاملة، تنبثق من تلك الأبعاد الرئيسية تسع ركائز أساسية، وهي: البعد المؤسسي، والبنية التحتية، والقوى العاملة، والحكومة الرقمية، والابتكار، والجاهزية التكنولوجية، وتطور وتعقد السوق، وتطوير السوق المالية، والتنمية المستدامة، وذلك موضح بالجدول رقم ٢.

ولكل ركيزة مؤشرات فرعية تتغير من عامٍ لآخر بناءً على معايير منها تحديثات التقارير التي تُصدرها المنظمات الدولية؛ حيث إنه على سبيل المثال تم إيقاف العمل بالمؤشر الفرعي سهولة ممارسة أنشطة الأعمال كونه لم يُحدث بمعرفة البنك الدولي منذ عام ٢٠٢٠، فضلاً عن التغيرات والتطورات التي تطال مفاهيم الركائز ذاتها وتعديل هيكلتها وفق المتطلبات. وفي هذا الإطار، ستكتفي الدراسة برصد نسبة قيم الأبعاد والركائز إجمالاً لمعرفة التقدم الذي أحرزته الكويت، وترصد من الركائز ما هو متعلق فقط بموضوع الدراسة ولم يتم التطرق إليها في المؤشر السابق ومن ثم سنتناول ركيزة (أهداف التنمية المستدامة) بشيءٍ من التفصيل.

| البُعد                                        | الركائز/ المحاور        | القيمة في ٢٠٢٠ | القيمة في ٢٠٢٤ |
|-----------------------------------------------|-------------------------|----------------|----------------|
| الحكومة الرقمية                               | المؤسسات                | ٥٨,٦٣          | ٥٤,٥٠          |
|                                               | الحكومة الرقمية         | ٥٥,٨٥          | ٧٤,٨٤          |
| الأسس الرقمية                                 | البنية التحتية          | ٥٨,٦٣          | ٧١,٠٨          |
| المواطن الرقمي                                | البنية التحتية          | ٦٣,٤٣          | ٧١,٠٨          |
| الابتكار الرقمي                               | الابتكار                | ٤٣,٨٦          | ٣٧,٢           |
| الأعمال الرقمية                               | قوى السوق               | ٥٩,٩٥          | ٥١,٢٠          |
|                                               | نمو سوق المال           | ٥٩,٩٥          | ٥٦,٣٣          |
| التنمية المستدامة بُعد متقاطع مع كافة الأبعاد | أهداف التنمية المستدامة | ٦٥,٢٠          | ٧٤             |

الجدول رقم (٢)

المصدر: من إعداد الباحث، استناداً إلى تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠-٢٠٢٤<sup>(١)</sup>.

(١) مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠ (كوفيد ١٩ ضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي)، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/HRqiPKoJ>  
- المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤ (صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي)، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل -الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس التنفيذي للتحقق الاتحادات العربية النوعية المتخصصة بجامعة الدول العربية، ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/namITDWJ>

٢٠٢٠ بينما شهدت تراجعاً كبيراً في ٢٠٢٤ لتحقق نسبة ٣٧,٢٪.

٥- الأعمال الرقمية: ويهدف ذلك البعد إلى جعل قطاع الأعمال المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي ما يزيد من قيمة المنتج المُقدم للمستهلك، فضلاً عن تأسيس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال إتاحة فرص الدخول لأسواقٍ جديدة. وقد بلغت الكويت في ٢٠٢٠ فيما يخص ركيزة قوى السوق نسبة ٥٩,٦٥٪ بينما تراجعت تلك القيمة في ٢٠٢٤ إلى ٥١,٢٠٪، وبشأن ركيزة نمو سوق المال فقد بلغت الكويت قيمة مرتفعة في ٢٠٢٠ بقيمة ٥٩,٦٥٪ فيما شهد ٢٠٢٤ تقدماً بنسبة ٥٦,٣٣٪.

أما بشأن محور التنمية المستدامة، فإن تحقيق أهدافها يتقاطع مع الأبعاد السابقة كافة؛ كونها مقياس مدى فاعلية البلدان في توظيف التقدم التكنولوجي نحو أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة -المذكورة آنفاً- وهو ما يتطلب وجود استراتيجيات متعددة الأوجه، منها<sup>(١)</sup>:

١- دمج أهداف التنمية المستدامة في جداول الأعمال الوطنية.

٢- استغلال التكنولوجيا من أجل التخفيف من حدة الفقر: وذلك باستخدام المنصات الرقمية بشكلٍ كبير لتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية والأسواق، والتي تشمل المجتمعات المهمشة بالأساس.

٣- الابتكارات في مجال الصحة والتعليم: بما يعني الاستثمار في التكنولوجيا الصحية والتعليم لتحسين جودة وصول تلك الخدمات لكافة فئات المجتمع.

٤- التكنولوجيا الخضراء: بما يعني تطوير تكنولوجيا تُحافظ على البيئة، وتُحسن من مواردها، وتحد من الآثار المناخية بما يدعم أهداف التنمية المستدامة في ذلك الصدد.

٥- الشمول الرقمي من أجل النمو الاقتصادي: وهو

يتضح من مطالعة الجدول رقم ٢ إجمالاً وجود بعض الفجوات في أداء دولة الكويت على صعيد الأبعاد الاستراتيجية الخمسة الأساسية، وما ينبثق منها من الركائز الأساسية على النحو التالي:

١- الحكومة الرقمية: ويهدف ذلك البُعد إلى تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع بتوفير وتحسين تقديم الخدمات العامة ومضاعفة جهود الرقمنة؛ لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي. وقد شهدت الكويت تراجعاً طفيفاً في ركيزة المؤسسات؛ حيث بلغت قيمتها في ٢٠٢٠ نسبة ٥٨,٦٣٪ بينما بلغ نسبتها في ٢٠٢٤ نسبة ٥٤,٥٠٪. وفيما يخص ركيزة الحكومة الرقمية، فقد شهدت الكويت ارتفاعاً في قيمة تلك الركيزة في ٢٠٢٤ لتسجل نسبة ٧٤,٨٤٪ مقارنةً بما شهده عام ٢٠٢٠ بنسبة ٥٥,٨٥٪.

٢- الأسس الرقمية: ويعتني هذا المؤشر بمدى توفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين شامل للبنية التحتية، والسياسات، واللوائح، والمهارات الرقمية، والتمويل، والحوكمة. وفي هذا الإطار، نلاحظ أن الكويت بلغت تطوراً في تلك القيمة في ٢٠٢٤ بنسبة ٧١,٠٨٪ مقارنةً بـ ٢٠٢٠ والتي بلغت نسبة تلك القيمة فيها ٥٨,٦٣٪.

٣- الاستعداد الرقمي للمواطن: وهو يهدف لجعل المواطن المحور الأساسي لمنظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياته، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات. وبلغت الكويت في هذا الصدد ٦٣,٤٣٪ في ٢٠٢٠ فيما حققت في ٢٠٢٤ ما قيمته ٧١,٠٨٪.

٤- الابتكار الرقمي: ويهدف ذلك البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة؛ كون التكنولوجيا الرقمية الجديدة وسيلة هامة لخلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات. وقد حققت الكويت في ركيزة الابتكار ٤٣,٨٦٪ في

(١) علي محمد الخوري، المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٤: صعود تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العربي، (أبوظبي: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ٢٠٢٤)، ص ص ١٩١ - ١٩٢.

يتقاطع مع الهدف الأول وهو تخفيف حدة الفقر، حيث إنه بتوسيع تطبيق برامج الشمول الرقمي فإن ذلك يُعزز نمو اقتصادي عادل يركز على الوصول للأدوات الرقمية لجميع شرائح المجتمع.

٦- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: فتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يساهم في نمو البنية التحتية اللازمة للتحويل الرقمي والابتكار.

٧- اتخاذ القرارات القائمة على البيانات: وهو يعني توظيف الذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات رشيدة تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة، وتقيس من خلالها التقدم ومجالات التحسن.

وفي هذا الإطار حققت الكويت تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالتزاماتها برؤيتها التنموية؛ حيث بلغت قيمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ٢٠٢٤ نسبة ٧٤٪ مقارنةً بنسبة ٦٥,٢٠٪ في ٢٠٢٠.

وصفوة القول في شأن دلائل مؤشري نضوج الخدمات الحكومي والاقتصاد الرقمي العربي أنها تعبر -إجمالاً- عن مستوى نضوج متقدم لعملية التحويل الرقمي في الكويت بالرغم من القصور في بعض المؤشرات الفرعية ما يعكس اهتمام الدولة بتحقيق رؤيتها التنموية، لكن التساؤل الذي يطرح نفسه: هل الأرقام تعبر بالضرورة عن الواقع الفعلي؟ وهل تعكس الأبعاد المتنوعة لعملية التحويل الرقمي؟

### المحور الثاني- تحديات التحويل الرقمي في الكويت: عوامل متداخلة ومتشعبة

بالرغم من احتلال الكويت مكانة متميزة على عرش الدول القائدة في مجال التطور والنمو الرقمي بالمنطقة العربية، ويظهر

ذلك بشكل واضح من خلال المؤشرات السابق تناولها، لكن تظل هناك تحديات يجب وضعها بعين الاعتبار لتحقيق هذا التحول بشكل ناجح وفعال، ويرجع ذلك لضرورة إدراك أن عملية التحويل من الشكل التقليدي للنظام الرقمي ليست عملية تقنية بحتة، ولكنها في الوقت ذاته عملية شاملة تتفاعل وتتضافر فيها عوامل وعناصر سياسية واجتماعية وثقافية<sup>(١)</sup>. وبناءً عليه، سيرصد هذا المحور أبرز التحديات التي تواجه التحويل الرقمي في الكويت، وذلك في محاولة لرسم صورة شاملة عن واقع عملية التحويل الرقمي هناك.

أولاً- الإطار القانوني: ثغرات في نصوص القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ وتعارض مع الواقع الفعلي:

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في إدارة المؤسسات وتنامي دورها المحوري كوسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة، برزت الحاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي يدعم التحويل الرقمي، خاصةً في مسائل الوصول إلى المعلومات وحماية الخصوصية باعتبارها حقوق أساسية للأشخاص يجب أن تُحترم وتُصان. لذا؛ نجد على المستوى الوطني للدول تبني العديد منها سياسات وتشريعات تهدف لتطبيق الحوكمة الرقمية في مؤسساتها الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة، من خلال نشر البيانات المفتوحة ووضع أطر قانونية لحماية أمن المعلومات<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الصدد لم تكن الكويت استثناءً؛ حيث أدركت أن التحويل الرقمي لا يمكن تحقيق أهدافه المنشودة دون توفير البيئة القانونية الملائمة لذلك، وعليه أصدرت القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حق الاطلاع على المعلومات، والذي يهدف لحرية تداول المعلومات والحق في الاطلاع عليها وإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الإدارية والاقتصادية<sup>(٣)</sup>.

والدولية، مجلة القانون والدراسات الاجتماعية، المجلد الرابع، العدد ١، مارس ٢٠٢٥، ص ٣١٥.

(٣) قانون ٢٠٢٠/١٢ بشأن حق الاطلاع على المعلومات، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية، تاريخ الاطلاع: ٢ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/TuESP>

(١) سمية كامل (محرر)، الرقمنة كآلية لعصرنة المرافق العامة: الواقع والمأمول، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٢٥)، ص ٧.

(٢) فاطمة الزهراء علي عبد العظيم، التحديات القانونية للحوكمة الرقمية في المؤسسات العامة: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية

يمكن أن تُفسر تلك العوائق بأن الخصائص التاريخية والثقافية للدول تلعب دورًا هامًا في صياغة القوانين والمفاهيم التي تتضمنها. وفي حالة الكويت، نجد الثقافة السائدة التي تُعلي من قيمة الخصوصية والسرية<sup>(٣)</sup>، وهو ما يضرب أسس الشفافية التي من المفترض أن تقوم عليها القوانين والنظم ذات الصلة.

يؤكد ويعزز ما سبق ذكره المؤشرات التي تتناول حق الوصول للمعلومات ومدى توافر البيانات المفتوحة أمام العامة من المواطنين والولوج إلى شبكة المعلومات الدولية؛ حيث أظهر مؤشر (أودن) للبيانات المفتوحة تراجع تصنيف الكويت بأكثر من ثلاثين رتبة نتيجة محدودة الاستجابة للمعايير الدولية لانفتاح البيانات العمومية، فضلًا عن أن المؤشر العالمي لحرية المعلومات يرصد تراجع الكويت في الترتيب الدولي حيث احتلت المرتبة ١٠٦ عالميًا والرابعة عربيًا لتصبح درجة التقييد فيها عالية<sup>(٤)</sup>.

#### ثانيًا- الفجوة الرقمية ومسألة العدالة الاجتماعية في الكويت

تُعد الفجوة الرقمية فجوة مركبة تصب فيها أشكال أخرى من الفجوات من عدم المساواة في المساحات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والتشريعية والفقر والبنية التحتية؛ سواء بين أفراد أو أسر أو شركات ومناطق جغرافية تعكس مختلف التنوعات الاجتماعية والاقتصادية. وبمعنى آخر، فالفجوة الرقمية متعلقة في نهاية الأمر في النفاذ لمصادر المعلومات والمعرفة وتضمينها من خلال برامج التعليم والتدريب وكيفية توظيفها اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وهي بذلك ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية<sup>(٥)</sup>.

وبالرغم من أن ذلك التشريع يعكس إدراك الكويت لأهمية التحول الرقمي، إلا أن هناك عوائق ثقافية وإدارية وتشريعية لتنفيذه على أرض الواقع والتي يمكن تقسيمها إجمالاً إلى عوائق متعلقة بالقانون ذاته، وعوائق متعلق بالمواطنين أنفسهم.

بشأن العوائق المتعلقة بالقانون؛ فثمة إشكاليات تبرز في صياغة بعض مواد ومصطلحاته بشكلٍ غامض وفضفاض، ما يسمح للجهات الحكومية بإصدار قرارات تعسفية دون مبرر مثل حجب المعلومات دون داعٍ. ويتضح ذلك في صياغة المادة الأولى/الفقرة الرابعة والمادة الثانية عشر/الفقرة الثانية، حيث التشجيع على السرية، بما يُعيق قدرة عدد كبير من الأفراد على الحصول على حقهم في الوصول للمعلومات مع عدم إبداء أسباب الرفض المنطقية لذلك، وهي ممارسات تتعارض مع المبادئ الأساسية للحكم الرشيد والتحول الرقمي وتُقوض مبدأ الشفافية. علاوةً على ما سبق، فإن الدستور الكويتي لا ينص صراحةً على حق الفرد في الوصول للمعلومات، ولم يربط بين حرية الوصول للمعلومات وحرية الرأي<sup>(١)</sup>.

أما بخصوص العوائق المتعلقة بالجانب التطبيقي والمواطنين، فقد أشارت إحدى الدراسات الميدانية أن غالبية المواطنين الكويتيين غير مدركين لوجود القانون أو ما يتمتعون به من حقوقٍ بموجبه. ولا يقف الأمر عند ذلك الحد، بل يمتد ليشمل بعض الموظفين في الجهات الحكومية؛ حيث التنفيذ شديد الضعف من قبل الهيئات الإدارية وهو ما يعكس أمرين: أولهما انخفاض مستوى الخبرة بين السلطات الإدارية ما يعني أن طلبات المواطنين لا تتم معالجتها بطريقة ممنهجة، وثانيهما أن الوعي التشريعي منخفض في الكويت<sup>(٢)</sup>.

(٤) عبد الرفيع زعنون، فعالية الحق في الحصول على المعلومات بالمنطقة العربية: المكاسب والإخفاقات، رواق عربي، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الإطلاع: ١٤ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/B1FXr>

(٥) سوزان فتحي الجندي، الفجوات الرقمية في دول الجنوب وأثرها على التعليم نموذجًا، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢١، تاريخ الإطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/oK0mvDmm>

(1) Abdulrahman Alhajri, The Legal Framework For The Right To Access Information And Digital Transformation In Kuwait: A Qualitative Study, LSE Middle East Center Kuwait Programme Paper Series (28), 31 March 2025 , Accessed at : 13 June 2025, available at: <https://bit.ly/4l49184>

(2) Ibid.

(3) Ibid.

الوحيدة التي تصلهم بالإنترنت، بينما كان حملة الشهادات الجامعية وهم من أغلبية كويتية يُتاح لهم وصول أعلى للأجهزة بمتوسط يبلغ ٣,٤. ويرتبط بما سبق أن الكويتيين لديهم مستويات أعلى في سبل الوصول للتقنيات الرقمية بمعدل قدره ٣,٥ مقارنةً بغير الكويتيين، على سبيل المثال نجد أن الهنود (٢,٥) والفلبينيين (٢,٠) وغيرهم من الآسيويين (٢,١)<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً- التعليم والابتكار: الاهتمام بالكم على حساب الكيف

أصبح التعليم لا سيما التعليم العالي ركيزة أساسية في خطط التنمية الحديثة، خاصةً في الدول الطامحة لاعتلاء مكانة إقليمية ودولية رفيعة؛ فالتعليم في ظل التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة صار حجر الزاوية في بناء رأس مال بشري قادر على الابتكار والتنافس على المستوى الدولي، وكذلك المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وبناء مجتمع متماسك قائم على المعرفة والابتكار<sup>(٢)</sup>.

وفي ظل اهتمام الكويت ضمن رؤيتها التنموية ٢٠٣٥ باقتصاد المعرفة الذي يقوم على اكتساب المعرفة ونشرها كأحد شروط التنمية الاقتصادية -بما يعني الاعتماد على بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات، واستثمار فعال في التعليم كمجالات متقاطعة لا تنفصل عن بعضها البعض- في ظل هذا إلا أن الكويت ما زالت في طور المستوى النظري وليس العملي، فبالرغم مما تم تحقيقه من أداء قوي في ركيزة التعليم -إلى حد ما- قياساً إلى نتائج أداء الاقتصاد القائم على المعرفة في الكويت (على

من هذا المنطلق، وبالتطبيق على حالة الكويت، نلاحظ وجود فوارق صارخة بين السكان المحليين والمغتربين (الذين يُشكلون ما يقارب ثلثي السكان المقيمين و٩٥٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص) من حيث أشكال رأس المال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي<sup>(٣)</sup>. ومن أشكال عدم المساواة تلك المستويات التعليمية؛ حيث إنه بحسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية لا يتجاوز المستوى التعليمي لأكثر من ٦٠٪ من إجمالي السكان فوق سن ١٨ عامًا مستوى المدرسة الثانوية وتلك النسبة تمثل بشكل أساسي فئة المغتربين، بينما نجد على الناحية الأخرى أن الكويتيين هم الأعلى في الحصول على درجات الدراسات العليا من الجامعات بنسبة تساوي الضعف مقارنةً بهؤلاء الوافدين<sup>(٤)</sup>.

في هذا السياق، فإن نظرية نموذج المجالات المتناظرة توفر إطاراً نظرياً جيداً لتفسير الفجوة الرقمية وكيف أنها مرآة عاكسة لأشكال عدم المساواة الاجتماعية في الكويت؛ حيث إنها ترى أن الأفراد ذوي المزايا الأكبر يُرجح أن يستخدموا التقنيات التكنولوجية الحديثة في تعزيز امتيازاتهم في حين أن ذوي المزايا الأقل لا يتمتعون بذلك أو أقل قدرة. يظهر ذلك بشكل واضح في نتائج إحدى الدراسات الميدانية التي أُجريت في الكويت، والتي توصلت إلى أن المستخدمين ذوي المستويات التعليمية المتدنية لديهم مستويات أقل من حيث الوصول للتقنيات الرقمية مقارنةً بالمستخدمين الأعلى تعليمًا، حيث يبلغ مستوط الأجهزة لديهم ما قدره ٢,٠ ويُرجح أن الهاتف الذكي هو الوسيلة

• يعود مفهوم رأس المال إلى كارل ماركس حيث رأى أن رأس المال الاقتصادي المتمثل في الأموال والأصول يعزز من موقع الفرد في النظام الاجتماعي بحيث توجد علاقة طردية بين امتلاكه لرأس المال وبين زيادة مكانته الاجتماعية، لكن وسع عالم الاجتماعي الفرنسي بيير بورديو من ذلك المفهوم وذهب إلى ما هو أبعد من رأس المال بشكله الاقتصادي ليشمل رأس مال ثقافي واجتماعي ورمزي باعتبار أنهم يحددون كذلك موقع الفرد في النظام الاجتماعي.

(١) فهد السميطة وكريستينا نافارو، الفجوة الرقمية المستمرة في الكويت: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية المتعلقة بفرص الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهاراتها ونتائجها، منشورات برنامج الكويت في مركز الشرق الأوسط، يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الإطلاع: ١٣ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/2P75f>

(٢) المرجع السابق.

(٣) عبد الرحمن فهم، التعليم الجيد: كيف ولماذا تطورت مؤشرات التعليم العالي في تركيا والسعودية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٣ يونيو ٢٠٢٥، تاريخ الإطلاع: ٣ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/AcbGt>

| م | العبرة                                                                                                                                    | التقدير الرقمي | المتوسط الحسابي | الوزن النسبي | الدالة |
|---|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-----------------|--------------|--------|
| ١ | تعمل مؤسسات التعليم العالي من خلال معايير متفق عليها.                                                                                     | ٧٦             | ٢٥              | ١٨١          | ٠.٠١   |
| ٢ | عملية التطوير في مؤسسات التعليم العالي مستمرة ومستدامة.                                                                                   | ٧٩             | ٢٣              | ١٦٤          | ٠.٠١   |
| ٣ | تتبع مؤسسات التعليم العالي مناهج تطوير الأداء.                                                                                            | ٧٠             | ٢٣              | ١٦٧          | ٠.٠١   |
| ٤ | تركز مؤسسات التعليم العالي على العملاء (طلاب - منظمات - المجتمعات - أولياء الأمور - أعضاء هيئة التدريس).                                  | ٦٤             | ٢١              | ١٥٢          | ٠.٠١   |
| ٥ | تلتزم مؤسسات التعليم العالي بمعايير الجودة وربط التعليم بحاجات المجتمع.                                                                   | ٦٦             | ٢٢              | ١٥٧          | ٠.٠١   |
| ٦ | توفر مؤسسات التعليم العالي مصادر للتمويل ورصد مبالغ لازمة لعملية التطوير.                                                                 | ٧٧             | ٢٦              | ١٨٣          | ٠.٠١   |
| ٧ | تدعم وتشارك الإدارة العليا لمؤسسات التعليم العالي برامج الجودة من خلال ربط إدارة الجودة مباشرة بأعلى سلطة تنفيذية بمؤسسات التعليم العالي. | ٦٥             | ٢٢              | ١٥٥          | ٠.٠١   |

### الجدول رقم (٣)

#### نتائج استبيان حول الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي

ارتباطاً بما سبق، توصلت الدراسة أيضاً إلى أن خريجي مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى مزيدٍ من التطوير لاكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل لا سيما المتعلقة بالتعامل مع التكنولوجيا والتحديات التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة، ويعود ذلك إلى وجود قصور في إعداد مؤسسات التعليم العالي للخريجين من حيث المهارات التي يتطلبها سوق العمل الجديد وهو ما لا يتوافق مع رؤية كويت ٢٠٣٥<sup>(٣)</sup>.

أحد الأسباب الهامة في وجود فجوة بين الكم والكيف في عملية التعليم يرجع إلى الثروة النفطية؛ حيث لعبت دوراً هاماً في تجاهل النخب الحاكمة لإنشاء مؤسسات تعليم عال تقدم تدريب يتوافق مع متطلبات سوق العمل الجديد، وبدلاً من ذلك أسست المؤسسات التعليمية بالتركيز على الكم على حساب

سبيل المثال، محو الأمية عند الكبار (٩٧٪)، وإجمالي الالتحاق بالتعليم العالي (٦١،١٣٪) وسعيه لإطلاق مبادرات إصلاح تعليمية، غير أن الدولة ما زالت تنظر إلى القطاع التعليمي كقطاعٍ خدمي يُركز على المخرجات أكثر مما يركز على النتائج. وبالتالي، فإن طرق تدريب المعلمين وتدريب الطلاب لا تُوفر المعرفة والمهارة الحقيقية التي يتطلبها اقتصاد المعرفة.

ففي دراسة ميدانية أُجريت في الكويت حول واقع مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل<sup>(١)</sup>، وُجد أنه فيما يتعلق بجودة وتميز مؤسسات التعليم العالي أن مؤسسات التعليم العالي تتطلب إعادة النظر في المناهج التي تُدرس وربطها بحاجات المجتمع، وأنها ما زالت بحاجة إلى الاستمرارية والاستدامة في مواكبة التطورات العالمية السريعة<sup>(٢)</sup>.

(١) حسن عبد الكريم أمير، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل بدولة الكويت في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، العلوم التربوية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد ٣، يوليو ٢٠٢٤، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٢٨-٢٢٩.

| م | العبارة                                                                                                          | التقدير الرقمي | المتوسط الحسابي | الوزن النسبي | الدالة |
|---|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|-----------------|--------------|--------|
| ١ | يملك خريجي مؤسسات التعليم العالي المهارات التي تؤهلهم لمواجهة تحديات الثورة الصناعية الرابعة.                    | ٧٠             | ٢٣              | ١٦٧          | ٠.٠١   |
| ٢ | نقوم مؤسسات التعليم العالي بإعداد خريجها للعمل في سوق العمل الجديد.                                              | ٦٤             | ٢١              | ١٥٢          | ٠.٠١   |
| ٣ | بفضل خريجي التعليم العالي العمل في الوظائف الادارية.                                                             | ٨٤             | ٢٨              | ٢٠٠          | ٠.٠١   |
| ٤ | يوفر سوق العمل الوظائف لجميع مخرجات مؤسسات التعليم العالي.                                                       | ٦٧             | ٢٢              | ١٦٠          | ٠.٠١   |
| ٥ | يتساوى خريجي مؤسسات التعليم العالي بالخبرة والمهارة مع القادمين من الخارج للعمل.                                 | ٧٣             | ٢٤              | ١٧٤          | ٠.٠١   |
| ٦ | توفر مؤسسات التعليم العالي الاعداد الكافية من الخريجين سنويا وذلك تماشيا مع خطط التنمية وبرامج التكويت والاحلال. | ٧٢             | ٢٤              | ١٧١          | ٠.٠١   |

#### الجدول رقم (٤)

#### نتائج استبيان حول ملائمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل

جانب آخر مرتبط بتعزيز تلك الثقافة، وهو استمرار وجود اقتصاد سياسي منغلِق تتميز به اقتصادات الدول الريعية، حيث تُهيمن فيه عائلات التجار النخبوية على المشهد التجاري ما يحد من قدرة الشركات الأجنبية والقطاع الخاص من دخول السوق الكويتي بفاعلية<sup>(٣)</sup>. يتعارض ذلك مع الرؤية التنموية التي تعلنها الدولة في أمرين: أولهما، أنه لا يُتصور في ظل وجود تلك الظروف قيادة القطاع الخاص لعملية التحول الرقمي ووجود استثمارات قوية في البنى التحتية التي يتطلبها التحول الرقمي. وثانيهما، أنه بسبب هيمنة تلك الثقافة المنغلقة على القطاع الحكومي نرى مقاومة التغيير منتشرة في هذا القطاع؛ جراء عدم وجود توافق بين الهياكل التنظيمية التقليدية التي أنشأتها الاقتصادات الريعية والحاجة إلى الإنتاجية بمعدلات أعلى فيما يخص التكيف الرقمي<sup>(٤)</sup>.

الجودة ما يعني عدم توفير المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص الذي يمثل ركيزة أساسية في رؤية الكويت التنموية ٢٠٣٥<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً- ثقافة النفط ومقاومة التغيير:

أسفرت سياسات توزيع إيرادات النفط على قطاع كبير من الشعب الكويتي إلى نشوء حالة اعتماد كاملة على القطاع العام باعتباره يُقدم وظيفة مريحة وتوفر مكانة اجتماعية أعلى ورواتب أفضل من القطاع الخاص، ساهم في ترسيخ تلك الثقافة الحكومة الكويتية ذاتها والتي عندما يحدث انخفاض في أسعار النفط تبدأ في الترويج لأجندة التنمية الجديدة والحاجة لتقليص الوظائف العامة عكس ما يحدث عندما ترتفع الأسعار فتختفي رؤية ٢٠٣٥ وتبدأ حملة توظيف موسعة في القطاع العام<sup>(٢)</sup>.

(٤) عبد الله العنزي، استكشاف العوامل المؤثرة في التحول نحو الحكومة الرقمية: أدلة من الكويت، المجلة العلمية للبحث والدراسات التجارية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٤، ص ١٩٥٩.

(1) Sophie Olver-Ellis, Building The New Kuwait: Vision 2035 And The Challenge Of Diversification, op. cit.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

## خاتمة- تحول رقمي بعيد عن أهداف التنمية المستدامة؟

يتضح من خلال العرض السابق لأبرز المؤشرات والتحديات الخاصة بالتحول الرقمي في الكويت أنها عملية معقدة ومركبة، فهي لا تقتصر على الجانب التقني المتعلق بمدى تطور البنية التحتية أو حجم الاستثمارات فيها أو حتى بما تخبرنا به الأرقام والإحصاءات الواردة في التقارير الدولية، تلك الأرقام الرسمية التي إذا ما نظرنا خلفها تظهر لنا تطورات أخرى متناقضة مع الدلالات الإيجابية لأغلبها، على نحو يُبرز مدى تشابك العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية في صياغة عملية تحول رقمي ناجحة وفعالة تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة وتحققها.

ومن تلك النقطة تُطرح علامات استفهام عديدة حول مدى واقعية ودقة المؤشرات والتقارير التي تتناول عملية التحول الرقمي ورصدها للجوانب غير التقنية والمنطق التبسيطي الذي طالما استندت عليه التقارير الدولية<sup>١</sup>، فضلاً عن طرح أسئلة حول المقصود بالمستفيدين من عملية التحول الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكويت؛ حيث تُظهر لنا التحديات أن التحول الرقمي قد يتحول أحياناً كأداة هدامة لبعض مقاصد التنمية المستدامة إذ يُعزز من التفاوت واللامساواة الاجتماعية بين من يملكون مزايا التعامل معه ومن لا يملكون، وبذلك يكون التحول الرقمي إحدى الساحات الجديدة لإعادة إنتاج شكل جديد من أشكال اللامساواة لصالح قلة من فئات المجتمع.

ويجب التنويه أننا لا نقول إن الكويت لا تشهد تقدماً في التحول الرقمي، لكن يجب أن يضع صناع القرار وأفراد المجتمع ككل نصب أعينهم التساؤلات الآتية: هل نحن إزاء تحول رقمي يُحقق من مقاصد رؤيتنا التنموية؟ وهل نحن على وعي بالتحديات التي تواجهنا والتي تبقى إجابتها مرهونة بمدى توافر الإرادة في السير على الدرب الصحيح للتنمية المرجوة في ظل

• للاطلاع أكثر على تلك النقطة الرجوع إلى:

١- تيموثي ميتشل، حكم الخبراء: مصر، التكنو- سياسة، الحداثة، ترجمة: بشير السباعي و شريف يونس، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠)، ص ص ٣٣٥- ٣٨٣.

## تحديات حقيقية.

وفي هذا الإطار، نُقدم عددًا من التوصيات لإسهام فعال للتحول الرقمي يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الكويت في ضوء التحديات التي سردها آنفاً:

١- سد الثغرات في القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ والعمل على تفعيله

لا مرأ أن قوة القانون وفعاليته فيما يُفترض فيه من تنظيم كافة شئون المجتمع تُستمد من وضوح نصوصه وعدم ترك مجال للتفسيرات -اللهم إلا في حالاتٍ قليلة- فضلاً عن ذلك - وهو الأهم- عدم وجود فجوة بين مقاصد ذلك القانون والواقع الفعلي حين تطبيقه. ومن هذا المنطلق، فإن إعادة صياغة المواد والنصوص الغامضة في قانون حرية المعلومات تُعد ضرورة لتعزيز مبدأ الشفافية والوصول للمعلومات بكل حرية، بما يضمن قيام عملية التحول الرقمي على إطار تشريعي قوي يُعزز من فاعليتها، من ناحيةٍ أخرى فإن الحكومة الكويتية يجب عليها إنشاء دورات تثقيفية قانونية للمواطنين حول حقوقهم التي يكتسبونها بموجب ذلك القانون.

٢- تقليص الفجوة الرقمية بين المواطنين الكويتيين وباقي السكان المغتربين

فالمفترض أن التحول الرقمي الذي يهدف إلى تسهيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما ينعكس بالإيجاب على الإنسان، وبالتالي يجب أن يشمل كافة فئات المجتمع دون تمييز، الأمر الذي لا يتوفر بشكلٍ كلي في حالة الكويت كما سبق القول، لذا فإننا نرى أن تقليص تلك الفجوة يمكن أن يتحقق بإيصال كافة الأجهزة الإلكترونية التي تمكن من الربط بشبكة المعلومات الدولية لغير الكويتيين وإدخال مناهج ومقررات عملية في المرحلة الثانوية (والتي تتميز بكثافة الطلاب غير الكويتيين) حول

٢- مدحت ماهر، التنمية المستحيلة والتنمية المأمولة: قراءة حضارية في الخطة الخمسية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٧ مايو ٢٠٢٥، تاريخ الإطلاع: ١٤ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/z73h0>

كيفية التعامل مع تلك الوسائل الحديثة.

٣- الاهتمام بجودة التعليم وملاءمته مع متطلبات التحول الرقمي

ونقترح في هذا الصدد إدراج مقررات عملية بشأن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة وكيفية استخدامها في مؤسسات

التعليم العالمي لاكتساب الخبرات الرقمية، وتنظيم ندوات تثقيفية وحملات توعوية لطلبة التعليم العالي بأهمية التفاعل مع ذلك التحول وأهميته في سوق العمل والتشجيع على ثقافة الابتكار، وهو ما يعني إنشاء جيل جديد يقود عملية التحول الرقمي خلال السنوات القادمة بشكلٍ فعال.

## الاقتصاد السياسي للجوء.. السودان نموذجاً

سارة أبو العزم\*

مقدمة:

والهيكل الاقتصادي العالمية<sup>(٢)</sup>.

فيما يلي نناقش قضية اللجوء السوداني من منظور الاقتصاد السياسي في ضوء النقاط التالية:

أولاً- منظور الاقتصاد السياسي للجوء.. في ضوء سمات الاقتصاد السوداني.

ثانياً- أبعاد أزمة اللجوء السوداني الحالي.

ثالثاً- الجهود الإغاثية من قبل الدول والمنظمات الإنسانية.

أولاً- منظور الاقتصاد السياسي للجوء.. في ضوء سمات الاقتصاد السوداني

يحسن في البداية أن نميز بين مفهومي اللجوء أو الهجرة القسرية في مقابل الهجرة الطوعية، فالسمة الأصلية للجوء هي الاضطراب، وذلك عكس الهجرة الطوعية، إذ إن المهاجرين القسريين مجبرون على الانتقال في أغلب الأحيان نظراً لوقوع اضطرابات شديدة كالحروب والصراعات الأهلية والكوارث الطبيعية. لذا؛ تتسبب عملية النزوح في صدمة نفسية وجسدية عميقة، وفقدان مفاجئ للمنازل والممتلكات ووضع اجتماعي واقتصادي مضطرب وغير واضح الملامح في البيئة الجديدة، مما يخلق آثاراً عميقة وبعيدة المدى على كل من النازحين والمجتمعات النازحة وكذلك المجتمعات المضيفة<sup>(٣)</sup>.

يتطلب فهم اللجوء في العصر الحديث إدراك التحولات

اندلعت شرارة الحرب في السودان بين قوات الدعم السريع من ناحية وقوات الجيش من ناحية أخرى في الخامس عشر من أبريل عام ٢٠٢٣، وشهد معها السودان تغيراً جذرياً فيما يتعلق بأزمة اللجوء، فبعد أن كان السودان ثاني الدول الأفريقية المضيفة للاجئين؛ حيث استضاف ١,١٣ مليون لاجئ معظمهم من جنوب السودان بالإضافة إلى لاجئين إريتريين وإثيوبيين، تحول المشهد في أبريل ٢٠٢٣، فانخفض عدد اللاجئين غير السودانيين في السودان إلى ٠,٩ مليون لاجئ، بينما ارتفع عدد النازحين داخلياً في السودان من ٣,٥٥ مليون عام ٢٠٢٢ إلى ١٠,٥٤ مليون عام ٢٠٢٤، كما لجأ حوالي ٢,٤٩ مليون سوداني إلى الدول المجاورة بحثاً عن الأمان، وفقاً للتقارير الرسمية<sup>(١)</sup>.

ولا تُعد الأزمة الحالية وليدة اللحظة، كما لا يمكن اختصارها في كونها مواجهة مسلحة بين طرفين، بل هي تراكم عقود من الفشل التنموي الممنهج واضطراب مشروع الدولة برمته بما يتضمنه من تفكك النسيج المجتمعي والسياسي.

ونظراً لتمييز تلك الحالة السودانية، ندرس ظاهرة اللجوء السوداني وذلك من مدخل الاقتصاد السياسي للجوء نظراً لكونه لا يُصنّف اللجوء على أنه ظاهرة اجتماعية فقط، بل يدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية، ويحتج بأن الظاهرة تتمخض عن تفاعل بين ديناميكيات القوة وتوزيع الموارد

\* باحثة في العلوم السياسية.

(1) Sudan Crisis.. Socioeconomic Profile Overview, UNHCR,, January 2025, accessed at: 29 May 2025, p. 2, available at: <https://bit.ly/4ISZFMT>

(2) Nina Glick Schiller, Migration, Displacement, and Dispossession, Oxford Research Encyclopedias, 26 April 2021, accessed 1st June 2025, available at: <https://shorturl.at/hT6hR>

(3) Sascha Becker, Forced Displacement in History: Some Recent Research, Cesifo Working Papers, February 2022, accessed 1st June 2025, p. 3, available at <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/aeht.12237>

(الهجرة القسرية) نتيجة طبيعية ومستدامة، لا سيما مع ملاحظة انهيار مؤشرات التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة ضمن أجندتها التي تصبو إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.

#### ١- الاقتصاد السياسي الهيكلي والاضمحلال المؤسسي:

ورث الاقتصاد السوداني إرثاً ثقيلاً من الإخفاقات البنيوية المتراكمة على مدى عقود، وتقرّمت المؤسسات بل توجهت إلى العمل لصالح النخب الحاكمة بدلاً من توجيهها لصالح الدولة السودانية، وهو ما يُنافي الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يقضي بالسعي إلى السلام والعدل والمؤسسات القوية، كما أجهضت هذه الإخفاقات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بإيجاد العمل اللائق ونمو الاقتصاد، ومن أهم هذه الإخفاقات:

#### أ) هيمنة الاقتصاد الريعي وغياب التنمية الاقتصادية الحقيقية

غابت الأهداف التنموية عن خطط الحكومات المتعاقبة، واعتمدت الحكومات الاقتصاد الريعي القائم على استخراج الموارد والخضوع لهيمنة رأس المال الأجنبي عوضاً عن تحقيق تنمية شاملة، فقبل ثورة ديسمبر ٢٠١٨ اعتمد النظام على عائدات النفط وحقق قدراً من الاستقرار السياسي مما حماه من مغبة شُح مصادر النقد الأجنبي من خلال الاستثمارات أو الاقتراض الخارجي، نظراً لتصنيف السودان كإحدى الدول الراعية للإرهاب<sup>(٦)</sup>.

مع الأخذ في الاعتبار أنه بعد انفصال جنوب السودان في يناير ٢٠١١ فُقد أكثر من ٧٥٪ من النفط الذي مثل ما يربو على

الاقتصادية والسياسية وتأثيرها على صياغة المفاهيم المختلفة مثل أنظمة الهجرة، والنزوح، والسلب، والاستعمار، ورسم الحدود، والقومية، والعنصرية وما يترتب على ذلك من تمييز بين "المهاجر" و"غير المهاجر"<sup>(١)</sup>، وما يتبع هذه الأمور من عنف وفرض حدود ومراقبة وتجريم<sup>(٢)</sup>.

كما يتطلب ذلك تحليل العلاقة بالرأسمالية وأثرها في تزايد موجات الهجرة والنزوح طالما بقي مقصد تراكم رأس المال قائماً، فتراكم رأس المال العالمي يستلزم عمليات سلب دائمة، وتتسم الحركة الدورية لرأس المال بتوالي فترات النمو السريع وفترات الركود، وهو ما يعني عدم القدرة على تحمل عمالة دائمة والحاجة إلى احتياطي ضخم من العمالة زهيدة التكلفة القابلة للاستغلال، وهو ما يمكن الحصول عليه من موجات المهاجرين والنازحين قسرياً، بالتالي فإن بنية الاقتصاد السياسي العالمي تُكرس لاستدامة ظاهرة الهجرة القسرية<sup>(٣)</sup>.

ومن ثم، فإن الاقتصاد السياسي يُلهمنا في فهم النزوح على حقيقته، بمعنى فهم الأبعاد المختلفة المتشابكة التي أنتجته بما يفيد عند صياغة الحلول، فلا تقتصر مشكلة اللجوء في توصيفها وحلها عملياً على البعد الإنساني -رغم أهميته-<sup>(٤)</sup> لأن مثل هذا الاقتصاد يُتيح للفاعلين السياسيين والاقتصاديين المستفيدين من اقتصاد الصراع التنصل من مسؤولياتهم عن نشوب الصراعات واستدامتها.

وفي ضوء مقولات الاقتصاد السياسي للجوء باقتراباته المختلفة، يمكن وضع عدة تفسيرات لظاهرة اللجوء الحالي في السودان، وهو ما سيلي عرضه. مع العلم أن الاقتصاد السياسي السوداني يعاني معضلة "الغبن التنموي" بين الأقاليم السودانية<sup>(٥)</sup>، مما يخلق سماتٍ هيكلية تجعل ظاهرة اللجوء

available at <https://arabcenterdc.org/resource/war-and-displacement-in-sudan/>

(٥) جعفر فرج، قضايا التنمية والنمو وموثوقية الأنظمة في السودان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://shorturl.at/WkSdC>

(٦) المرجع السابق.

(1) Nina Glick Schiller, Op. cit.

(٢) المرجع السابق.

(3) Sungur Savran, The Political Economy of Migration, Berghahn Books, p.5.

(4) Heba Gawayed, War and Displacement in Sudan, Arab Center Washington DC, 22 October 2024, accessed 1st June 2025,

التراكم هذه مصالح طبقة أو أفراد على حساب المصلحة العامة. وقد أدى ذلك إلى تداعيات كارثية؛ حيث تجاوزت نسبة السودانيون الواقعين تحت خط الفقر نسبة ٦٥٪ عام ٢٠٢٠، كما احتل السودان المرتبة الخامسة عالمياً في معدلات البطالة، وترافق ذلك مع انسحاق الطبقة الوسطى وضعف الهياكل النقابية وتحولها إلى التبعية للنظام الحاكم<sup>(٤)</sup>.

#### (د) الهيمنة العسكرية الأمنية

لم يكن للهيكل السابق أن يتحقق دون عنفٍ هيكلي منظم يُرسى دعائم الدولة ويضمن هيمنة ونفوذ النخبة الحاكمة، وهو ما قام به الجيش السوداني منذ الاحتلال البريطاني حتى عهد البشير، وزاد عليها ميليشيات عسكرية نشأت لصالح النظام وتغول نفوذها حتى أضحت تنافس القوات المسلحة وهي ميليشيا الجنجويد التي تطورت إلى قوات الدعم السريع<sup>(٥)</sup>.

#### ٢- المنظور الماركسي الجديد ونظرية التبعية:

تتسم سياقات ما بعد الاستعمار في الدول الأفريقية -ومنها السودان- بالتبعية الاقتصادية لاقتصادات المركز، مما يقف حجرة عثرة دون تحقيق التنمية<sup>(٦)</sup>، وترسخت هذه التبعية من خلال تشكيل طبقة برجوازية تجارية وزراعية من إعادة توزيع الأراضي، وإدماج التكوينات الاجتماعية في الجهاز الإداري الخاص بالدولة، كما توجه الإنتاج لتلبية احتياجات رأس المال العالمي وليس الاحتياجات المحلية، مما فاقم أزمات التهميش وعدم العدالة. وحتى بعد الثورة التي أطاحت بنظام البشير، أُعيد إنتاج هياكل جهاز الدولة الاستعماري ولم تتغير طبيعة التحالف المسيطر تغييراً جوهرياً<sup>(٧)</sup>.

ولعل إحدى أهم الخطوات التي كرست هذه التبعية تبني

نصف إيرادات الحكومة السودانية و٩٥٪ من قيمة صادراتها، فتأزم النظام لغياب بدائل تنموية جادة، ولجأ إلى الذهب لإنعاش الاقتصاد السوداني المنهار، فقفز إنتاج الذهب من ٧ أطنان عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠ طناً عام ٢٠١٧، وأصبح يمثل ما تبلغ قيمته ٥٧٪ من قيمة صادرات السودان عام ٢٠١٧، لكن أكثر من نصف هذه الكمية تُهرب خارج القنوات الرسمية نظراً لعجز الدولة عن إحكام الرقابة على إنتاج الذهب وتصديره<sup>(٨)</sup>.

وفي هذا الإطار، ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، وانهارت قيمة الجنيه السوداني، وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى ٦٨,٩٤٪ في نوفمبر ٢٠١٨ أي قبل شهر من اندلاع الثورة<sup>(٩)</sup>، ولم تنجل الأزمة الاقتصادية الهيكلية بسقوط نظام البشير.

#### (ب) غياب العدالة بين الحضر والريف (إشكالية المركز والهامش)

يُمثل السودان الحديث مثالا صارخاً على الغبن التنموي بين الحضر والريف منذ قيام الدولة حتى اللحظة الراهنة، وتجلى ذلك في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للمناطق الحضرية وسكانها مقابل تهميش الأقاليم. كما جرى اصطفاء أفراد المؤسسات الأمنية خاصة مؤسسة الجيش السوداني من أهل الحضر، فضلاً عن تهميش دعم الصناعات الزراعية في الأقاليم والتي يمكن أن تسهم في عملية التنمية<sup>(١٠)</sup>، فشجع الغبن وعدم العدالة الهجرة القسرية.

#### (ج) تزواج الثروة والسلطة

ويعني ذلك هيمنة نظام اقتصادي يتوقف فيه تراكم الثروة والنفوذ على العلاقات والمصالح المتبادلة بين التجار ورجال الأعمال وكبار الموظفين والمسؤولين الحكوميين، وتخدم عملية

(١) خالد الفيل، الاقتصاد السياسي للسودان بعد ثورة ٢٠١٨: الأسباب الهيكلية للأزمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٧ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://shorturl.at/R9K2r>

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) بندر نوري، الاقتصاد السياسي لحرب السودان، موقع صفر، ٥ يناير

٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://alsifr.org/political-economy-sudan-war>

- الصراع على الأراضي الخصبة: يحتل السودان المرتبة الثامنة في العالم من حيث حجم الأراضي المزروعة التي تمت السيطرة عليها من رأس المال الأجنبي، حيث يسيطر رأس المال الأجنبي على أكثر من ٢٠٪ من مجمل الأراضي المزروعة. وقد وظفت بعض الدول في الإقليم قدراتها العسكرية والدبلوماسية والاستراتيجية في إبرام صفقات تقضي بالحصول على أراضي زراعية خصبة بتكلفة زهيدة، وفي مقدمة هذه الدول السعودية والإمارات فضلاً عن تركيا والصين وكوريا الجنوبية والأردن ومصر والمغرب وصربيا، حيث تسيطر الشركات الزراعية الإماراتية العملاقة على ٢,٣٨٨ مليون فدان، وتسيطر شركة أمطار الإماراتية وحدها على أكثر من ١٤٠,٠٠٠ فدان، بينما تسيطر الشركات السعودية على ٧٤٥,٣٣٩ فدان، ومن أبرز هذه الشركات شركة الراجحي الزراعية، أما مصر فتعتمد على تأجير أراضي زراعية لمُدٍ كبيرة تصل إلى ٣٠ سنة حيث تزرع المحاصيل النقدية مثل القمح والأرز والذرة والحبوب الزيتية<sup>(٣)</sup>.

ضربت هذه السياسات عملية التنمية في مقتل، إذ نسفت الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة ويقضيان بالقضاء على كل من الجوع والفقر، فزادت نسب الفقراء والجوع وكذلك نسب العاطلين عن العمل والمهاجرين من الريف إلى المدينة، فقد بلغ عدد المهددين بالجوع الحاد عام ٢٠٢٢ حوالي ١١,٧ مليون سوداني، فضلاً عن ٣ مليون طفل يُعانون سوء التغذية الحاد.

### ٣- ديناميكيات اقتصاد الصراع (فشل النمو الاقتصادي):

يمكن القول إن السودان مبتلى بلعنة الموارد الطبيعية، حيث عمقت تفاعلات الفاعلين المختلفين حيال هذه الموارد سواء ما يتعلق بالحصول عليها أو استغلالها أو إنتاجها أو توزيعها الصراعات ووسعتها<sup>(٤)</sup>، مما حال دون تحقق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد.

جبهة الإنقاذ على يد البشير المشروع النيوليبرالي تحت الإشراف المباشر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وانسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتخلصها من الأصول، وتقليص عدد العاملين في القطاع العام وكذلك ميزانيته، فضلاً عن انسحاب الدولة من تنظيم سوق العمل واقتصاد دورها على تهيئة البيئة الاقتصادية للاستثمارات<sup>(١)</sup>.

ومن صور التبعية ترك ثروات البلاد تُدار من قبل القوى الخارجية أو تُدار لصالحهم، ومن صور ذلك في السودان:

- إدارة الموانئ السودانية: يحاول الفاعلون العالميون والإقليميون البحث عن موطئ قدم لتثبيت وجودهم في أفريقيا عمومًا والسودان خصوصًا، لاعتبارات الجغرافيا والاقتصاد، وتُعد مساعي السيطرة على الموانئ والمنافذ التجارية من أهم حلبات المنافسة، ومن أمثلة المساعي في ذلك:

\* عقدت موسكو اتفاقًا مع البشير لبناء قاعدة عسكرية على البحر الأحمر لمدة ٢٥ عامًا مع إمكانية التجديد لمدة ١٠ أعوام، كما دعت روسيا لبناء سكك حديدية تربط السودان ببقية أفريقيا عام ٢٠١٧، وبالتالي إحكام القبضة الروسية على الموارد والتجارة الأفريقية. بعد تشكيل السلطة الانتقالية، تمّ تجميد هذا الاتفاق مع روسيا.

\* وقعت الحكومة التركية اتفاقًا مع حكومة البشير عام ٢٠١٧ قضى بسيطرتها على ميناء سواكن.

\* وقعت قطر اتفاقًا مع حكومة البشير قبل بداية الحراك الثوري قضى بتملكها حقوق إدارة ميناء على البحر الأحمر بقيمة ٤ مليارات دولار، كما اشترت أراضي زراعية في السودان لتأمين أمنها الغذائي عقب توسّطها بين الحكومة السودانية في عهد الجبهة الإسلامية وحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وأسفرت الوساطة عن توقيع اتفاقية الدوحة للسلام<sup>(٢)</sup>.

(١) المرجع السابق

(٢) بندر نوري، مرجع سابق

(٣) بندر نوري، مرجع سابق

(4) Tariq Niaz, Jeremy Hein, The Political Economy of Resource Conflicts and Forced Migration: Why Afghanistan, Colombia and Sudan Are the World's Longest Forced Migration, societies without Borders, Vol. 12, issue 1, 2017, p. 2.

- سيطرة الفاعلين العسكريين، سواء القوات المسلحة أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني أو قوات الدعم السريع، على الموارد الطبيعية والأرباح الناتجة عنها.

- تطوير قوة اقتصادية ضخمة للجيش السوداني مستفيداً من الإعفاءات الضريبية لكبار العسكريين<sup>(٣)</sup>.

ولم يقتصر ابتزاز الموارد الاقتصادية على الفاعلين السودانيين فقط، بل امتد إلى الفاعلين الإقليميين وفي مقدمتهم الإمارات للسيطرة على ثروات السودان -وعلى رأسها الذهب- فأرست اقتصاداً صراعياً أو اقتصاد حرب يُعيد إنتاج الصراع تلقائياً ويترك تداعيات خطيرة على المستويين المحلي والإقليمي، وبالتالي يدفع حركة النزوح دفعاً. هذا إضافة إلى الفاعلين الدوليين الذين تُمثلهم الشركات الصينية والهندية والماليزية<sup>(٤)</sup>.

#### ٤- الاقتصاد السياسي البيئي:

يُعدُّ التغير المناخي وما يُعرف بالهجرة البيئية أحد محركات أزمة الهجرة عموماً بما في ذلك النزوح القسري في السودان، فخلال الأزمة الأخيرة تضاعفت الهشاشة البيئية مع الاضطرابات السياسية فشجعت حركة النزوح القسري داخل السودان وخارجه<sup>(٥)</sup>. وهو ما يشير إلى الفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة، وهما الهدفان الثالث عشر (العمل المناخي) والخامس عشر (الحياة في البر)، وهما لا ينفكا عن أهداف التنمية المتعلقة بتحقيق السلام والعدل المدرجة ضمن الهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

تأثر السودان مؤخراً بتعاقب موجات من الجفاف والتصحر بسبب التغيرات المناخية، مما كان له بالغ الأثر على الثروتين الزراعية والحيوانية في بلدٍ يتركز على هاتين الثروتين بنسبة ٨٠٪، فبرزت بوادر صراع على الموارد حيث يعاني أكثر من ٤٣٪

يحتفل تاريخ السودان بالصراع على جغرافيته وموارده النفطية وأراضيه الزراعية بين مختلف الشرائح المجتمعية، فدار صراع على الموارد النفطية انتهى بانفصال جنوب السودان الغني بالذهب والعاج إلى جانب النفط على أراضيه أيضاً، وتلاه صراع آخر أيضاً بين الحكومة السودانية وإقليم دارفور على الموارد الزراعية والأراضي والثروة الحيوانية في التسعينيات، وبعد انفصال الجنوب صار الصراع على الذهب بين مختلف الفاعلين في السودان، وفي كافة الصراعات جرى اتهام جميع الأطراف بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

تفاقت الأزمة خلال العقود الثلاثة الماضية مع توزيع النظام المصالح الاقتصادية على القوى الرئيسية لضمان ولائها بدلاً من توظيفها في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وقد نالت النخبة الحاكمة والقيادات العسكرية والأمنية نصيب الأسد من الموارد فضلاً عن الميليشيات التي اعتمد عليها نظام البشير لمواجهة حركات التمرد المختلفة مثل الجنجويد<sup>(٦)</sup>. وعقب سقوط البشير، اتجهت القوتان العسكريتان الرئيسيتان إلى تعزيز نفوذهما الاقتصادي<sup>(٧)</sup>، وبالتالي أضحي الصراع مصدراً للترشح وتعزيز النفوذ الاقتصادي بدلا من الاستثمار في تجربة تنمية حقيقية تهض بالسودان.

وقد كرس ذلك الهيمنة الأمنية والعسكرية على المقدرات الاقتصادية، وتتجلى أبرز ملامح هذه الهيمنة فيما يلي:

- اتساع نصيب قطاع الأمن من الموازنة العامة على حساب القطاعات الأخرى التي تخدم ملفات مدنية.

- خصخصة معظم الشركات الحكومية في السودان ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي عقب وصول البشير للسلطة.

(4) Tarique Niazi, Jeremy Hein, op.cit.

(5) عباس العبيدي، الهجرة في السودان بين التغير المناخي والثورة، قضايا سياسية (العدد ٨٠): كلية القانون والسياسة - الجامعة العراقية، ٣١ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://pissue.iq/index.php/pissue/article/view/651/488>

(١) أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي للحرب: التمويل-الممارسات- الآثار، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: 28 مايو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://shorturl.at/h6Kfe>

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

من السودانيين من نقص الغذاء الحاد<sup>(١)</sup>. كما أن الإشكالات البيئية الموروثة سلفًا من إزالة الغابات والغطاء النباتي، والاستخدام الزائد للمبيدات والمواد الكيميائية عمومًا، ودور الزراعة الأحادية الذي يعتمد على زراعة محصول نقدي واحد، فاقمت الإشكالات البيئية مثل الجفاف والتصحر<sup>(٢)</sup>، وكلها عوامل تعزز حركة النزوح والهجرة.

كما أن النزاع الحالي يؤثر على الموارد البيئية سلبيًا، فمثلا يُفاقم نهب أشجار الصمغ العربي على يد قوات الدعم السريع

التصحّر، كما أن تعدين الذهب يُدمر الأراضي والأنهار نظرًا لاستخدام مواد كيميائية سامة مثل الزئبق والسيانيد<sup>(٣)</sup>. ويُعزز هذا التدهور البيئي حركة النزوح نظرًا لتأثيره على الصحة العامة ورفاهية الإنسان، كما يؤجج الصراع على الموارد.

ويمكن القول إن ديناميكيات إعادة إنتاج الهجرة القسرية في السودان تنافي أهداف التنمية المستدامة شكلاً ومضموناً، والجدول التالي يلخص ذلك:

| أهداف التنمية المستدامة                                 | مثال للمقصد الذي يحفظه | مؤشرات الهدف في السودان                                                          |
|---------------------------------------------------------|------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| الأول: القضاء على الفقر                                 | الرخاء الاقتصادي       | ٦٥٪ من السكان تحت خط الفقر.                                                      |
| الثاني: القضاء على الجوع                                | الأمن الغذائي          | ١١,٧ مليون شخص يواجهون الجوع الحاد.                                              |
| الثاني: القضاء على الجوع                                | صحة الطفل              | ٣ ملايين طفل يعانون من سوء التغذية.                                              |
| الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد                      | الاقتصاد               | اقتصاد ريعي يعتمد على استخراج الموارد (الذهب، الأراضي) وهيمنة رأس المال الأجنبي. |
| السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية              | الحكومة                | هيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد، وتهميش تاريخي بين المركز والأطراف.          |
| الثالث عشر: العمل المناخي<br>الخامس عشر: الحياة في البر | البيئة                 | تفاقم التصحر والجفاف، وتدهور الموارد الطبيعية بسبب التعدين غير المنظم.           |

جدول (١): من مؤشرات التنمية المستدامة في ظل اللجوء بالسودان<sup>(٤)</sup>.

### ثانيًا- أبعاد أزمة اللجوء السوداني الحالية:

تتنوع أبعاد أزمة اللجوء بين الداخل والخارج، وفيما يلي تفصيل ذلك:

### ١- أبعاد الأزمة وتداعياتها على الداخل السوداني:

(أ) طبيعة الفاعلين المحليين والمقدرات الاقتصادية التي تعزز قوتهم

تدور رحى التفاعلات الحالية في السودان بين فاعلين

(١) المرجع السابق.  
(٢) بندر نوري، مرجع سابق.  
(٣) Sumaiya Motara, Sudan's Tragedy: War, Resource Plunder, and Climate Crisis, Muslim Climate Watch, 5 May 2025, accessed: 1 July 2025, available at: <https://bit.ly/4ISFuP8>

(٤) جدول من إعداد الباحثة، مستخلص من البيانات الواردة بالتقرير.

تغول الجيش اقتصادياً من خلال ثلثة من الشركات الرمادية التي تُهيمن على الأنشطة الاقتصادية السودانية، وعلى الرغم من العجز عن تحديد مدى إسهام هذه الشركات في الإنتاج إلا أن وزنها الاقتصادي ثقيل، وفيما يلي نضرب أمثلة لبعض الشركات في المجالات المختلفة تخضع للجيش مباشرة وليس لوزارة المالية:

رئيسيين هما الجيش في مقابل قوات الدعم السريع، ويتمتع كلاهما بنفوذ اقتصادي قوي يسعى إلى تعزيزه سعيًا حثيثًا على حساب أي اعتباراتٍ أخرى، ولعل هذا ميراث الأنظمة السالفة خاصةً نظام الإنقاذ الذي شهد تغول الدور الاقتصادي للجيش والذي بقي حتى اليوم، وفيما يلي نفضل في ركائز القوة الاقتصادية لكلا الطرفين.

| الشركات                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | المجال                                    |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------|
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | مجال التصنيع الحربي                       |
| - مجمّع سارية للصناعات والأحذية.<br>- شركة سونا غاز المتخصصة في غاز الوقود.<br>- مجموعة شركات ومحطات بشائر للبترول ومشتقاته.<br>- مجموعة شركات جيااد لتصنيع السيارات والشاحنات وقطع الغيار.                                                                                                                 | مجال التصنيع                              |
| - مصانع لتعليب الفاكهة والخضروات.<br>- مصانع للزيوت والصابون.                                                                                                                                                                                                                                               | مجال الصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية |
| - مجموعة الصافات القابضة للطيران المتخصصة في تصنيع وصيانة الطائرات وقطع غيارها.                                                                                                                                                                                                                             | مجال الطيران                              |
| - مصنع سور، أكبر مصانع الغزل والنسيج.                                                                                                                                                                                                                                                                       | مجال صناعة الغزل والنسيج                  |
| - شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين.                                                                                                                                                                                                                                                                        | مجال المالية والتأمين                     |
| - بنك أم درمان الوطني (ثاني أكبر بنك في السودان بعد بنك الخرطوم).                                                                                                                                                                                                                                           | البنوك                                    |
| - شركة الاتجاهات المتعددة المحدودة، التي تتحكم في تصدير نسبة كبيرة من الصادرات الزراعية والحيوانية السودانية، وهي تتضمن ست شركات متخصصة تبعاً في تصدير لحوم الأبقار، ولحوم الأغنام والجمال، والمنتجات الجلدية، والأسماك والبحريات، والدواجن والطيور، والأعلاف والمنتجات البستانية.<br>- شركة زادنا القابضة. | مجال الإنتاج الزراعي والحيواني            |
| شركة بروج الاستشارية، وشركة بروج للمقاولات، وشركة شواهي الهندسية، وشركة الأشغال الهندسية، وشركة النصر للإسكان، وشركة رونا للإنشاءات، وشركة عزة للنقل.                                                                                                                                                       | مجال المقاولات والإنشاءات                 |
| - الصندوق القومي لتطوير الخدمات الطبية، ويتضمن عددًا من الشركات المتخصصة في صناعات الأدوية والمعدات الطبية،                                                                                                                                                                                                 | مجال الخدمات الطبية والمستشفيات           |

|                                                                               |                               |
|-------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|
| من ضمنها شركة علياء.                                                          |                               |
| - شركة الحلول المتكاملة، ومثل شركة أقلام للدعاية والإعلان، وغيرها من الشركات. | القطاعات التجارية والاقتصادية |

### جدول (٢): الشركات التابعة للجيش السوداني في القطاعات المختلفة<sup>(١)</sup>

شخص (أي حوالي ١٦٪ من السكان) من منازلهم منذ اندلاع الصراع (ويشمل ذلك النزوح القسري داخل السودان وخارجه)، ويقدر عدد الأطفال النازحين بحوالي ٥ ملايين طفل وهو الرقم الأكبر عالمياً<sup>(٤)</sup>.

وعلى الرغم من هذا الوضع الفادح، إلا أن التمويل متاح لتلبية الاحتياجات الإنسانية لا يزال ضئيلاً للغاية، حيث تبلغ تكلفة توفير المساعدات لحوالي ١٤,٧ مليون شخص بحلول نهاية ٢٠٢٤ حوالي ٢,٧ مليار دولار وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لكن ما حصل عليه المكتب حتى أبريل ٢٠٢٤ لم يتجاوز ٥,٨٪ من هذا الرقم (أي ما قيمته ١٥٥ مليون دولار)<sup>(٥)</sup>.

كما تُشكل الفئات الضعيفة الغالبية العظمى من اللاجئين، حيث يشكل النساء والأطفال نسبة تبلغ ٧٩٪ من إجمالي اللاجئين السودانيين المسجلين، كما يبلغ عدد الأطفال بين اللاجئين المسجلين ٦٥٧٤٦٣ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٥-١٧ عاماً (أي في أعوام الدراسة) ممّا يجعل الحاجة إلى إيجاد فرص تعليم لهم حاجة ملحة وعاجلة<sup>(٦)</sup>.

### ج) الأبعاد الاقتصادية

انكمش الاقتصاد السوداني بفعل الصراع، وقد تجلّى ذلك في عددٍ من المؤشرات كما يلي:

في المقابل، يمتلك الدعم السريع شركات كبرى في السودان في مجال الذهب، ومنها شركة الجنيّد التي يمتلكها شقيق حميدتي -زعيم الدعم السريع- وحميدتي أحد أعضاء مجلس إدارتها، كما تحتفظ قوات الدعم السريع بحسابٍ مصرفي باسمها في بنك أبو ظبي في الإمارات<sup>(١)</sup>. وكشف تقرير صادر عن مجلة جلوبال ويتنس أن شركة كالوتي الإماراتية حصلت على أكثر من ١٧ طناً من الذهب من خلال شركة الجنيّد خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، كما قدرت حجم عائدات الذهب بما يتجاوز ١٢٣ مليون دولار خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦<sup>(٣)</sup>.

### ب) الأبعاد الإنسانية

فاقت الأزمة الحالية الوضع الإنساني في السودان، فوفقاً لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بلغ عدد من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية عام ٢٠٢٤ -أي بعد عام من اندلاع الصراع- ٢٥ مليون شخص -بينهم ١٤ مليون طفل-، بينما يُعاني ١٧,٧ مليون شخص انعداماً حاداً في الأمن الغذائي وهي نسبة تعادل ثلثي السكان تقريباً، كما يقف حوالي ٤,٩ مليون شخص على شفا المجاعة. ويُقدر عدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد عام ٢٠٢٤ بحوالي ٣ ملايين ونصف، منهم ٧٠٠ ألف طفل يحتاجون إلى علاج منقذ للحياة بجانب الغذاء. وأما بالنسبة للنزوح، فقد فر أكثر من ٨,٦ مليون

(١) خالد الفيل، مرجع سابق.

(٢) سارة أبو العزم، من الجنجويد إلى قوات الدعم السريع: تركيبة ودور أذرع المؤسسة العسكرية في السودان، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، قضايا ونظرات، العدد ٣٤، يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://shorturl.at/xCXpD>

(3) Column Lynch, Russia Blocks U.N. Report Linking Alleged Sudanese War Criminal to Gold Profiteering, Foreign Policy, 4 April 2016, accessed: 1 July 2024, available at: <https://tinyurl.com/yc4tvkzv>

(٤) أحمد شوقي، مرجع سابق.

(٥) المرجع السابق.

(6) UNHCR, op. cit.

السوداني؛ إذ فقد ٥٠٪ من قيمته منذ منتصف أبريل ٢٠٢٣، فقد بلغت قيمة الدولار حوالي ٥٨٨ جنماً سودانياً في ديسمبر ٢٠٢٣، بينما بلغت قيمته في السوق السوداء حوالي ١٠٠٠ جنيه، وبالتالي تزايدت تكلفة واردات الدولة من الخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وتزايد معدلات التضخم تبعاً لذلك<sup>(٤)</sup>، كما أعجز ذلك الدولة عن دفع رواتب أعضاء الجهاز الإداري، وزادت معدلات البطالة بنسبة ٥٠٪<sup>(٥)</sup>.

## ٢- أبعاد الأزمة وتداعياتها خارج السودان:

لعل من أبرز تداعيات الأزمة الحالية أنها فتحت الباب أمام اتساع الأزمة إقليمياً، سواء من حيث تعدد الفاعلين المؤثرين فيها وكأنها حرب بالوكالة بين القوى المختلفة المتكاثرة على ثروات السودان، أو كذلك المتأثرين بالأحداث من الدول المضيفة للنازحين قسراً من داخل السودان.

تتنوع تكاليف أزمات اللجوء على الدول المستضيفة، ومنها: - الضغط على الخدمات الأساسية: أجهدت الخدمات بفعل ضغط السكان على الدول المضيفة، خاصة في تشاد وجنوب السودان ومصر. وذلك كما يلي:

\* تشاد: تعمل المراكز الصحية بأكثر من ١٥٠٪ من طاقتها الاستيعابية، وتتردى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة نتاج الضغط عليها مما يؤثر على اللاجئين والمواطنين المحليين على حدٍ سواء.

\* جنوب السودان: زاد الضغط على مرافق الرعاية الصحية فيها بنسبة ٣٠٪ في ظل محدودية الإمكانيات الطبية، مما فاقم تدهور الوضع الطبي.

- انكماش الناتج المحلي الإجمالي: انكمش الاقتصاد السوداني بنسبة بلغت حوالي ١٢٪ عام ٢٠٢٣، وحوالي ١٨,٣٪ عام ٢٠٢٤؛ نظراً لتعطُّل الإنتاج وتدمير البنية التحتية وانحيار النشاط الاقتصادي. ومن أكبر مسببات انكماش هذا المؤشر الضرر الذي لحق بالقطاع الزراعي والمشتغلين فيه، وما يتعلق به من تصنيع غذائي في بلد زراعي بالأساس حيث الزراعة هي النشاط الذي يعتمد عليه غالبية السودانين لتدبير معاشهم<sup>(١)</sup>.

- ارتفاع معدل التضخم: تستتبع الأزمات السياسية والأمنية تبعات اقتصادية، ومن أبرزها التضخم، والذي يؤثر على معاش المواطنين وقدرتهم على توفير احتياجاتهم الأساسية، وقد بلغت نسبة التضخم حوالي ٢٥٦,١٧٪ عام ٢٠٢٣ بعد أن كانت ١٣٨,٨٪ عام ٢٠٢٢. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع حتى بلغت نسبة الزيادة حوالي ٤٥٪ عام ٢٠٢٣، مما يقلص القدرة الشرائية للمواطنين خاصة في ظل فقد العديد منهم وظائفه بفعل الظروف السياسية والأمنية<sup>(٢)</sup>.

- تدهور البنية التحتية: أفضت الحرب في السودان إلى تدمير البنية التحتية، ونالت العاصمة الخرطوم نصيب الأسد من هذا التدمير، فقد دُمِّرَ جسر شمبات الرابط بين الخرطوم وأم درمان، إضافة إلى القصر الجمهوري ومعظم أجزاء مطار الخرطوم الدولي، كما دُمِّرَت ١٢٠ منشأة حيوية وعشرات الأبراج الحديثة التي تنقسم ما بين فنادق ومقرات إدارية فضلاً عن المنشآت التعليمية والصحية حيث تم تدمير ٨٠٪ من المنشآت الصحية<sup>(٣)</sup>.

- انهيار سعر الصرف: انهار سعر الصرف الرسمي للجنيه

(١) أحمد شوقي، مرجع سابق.

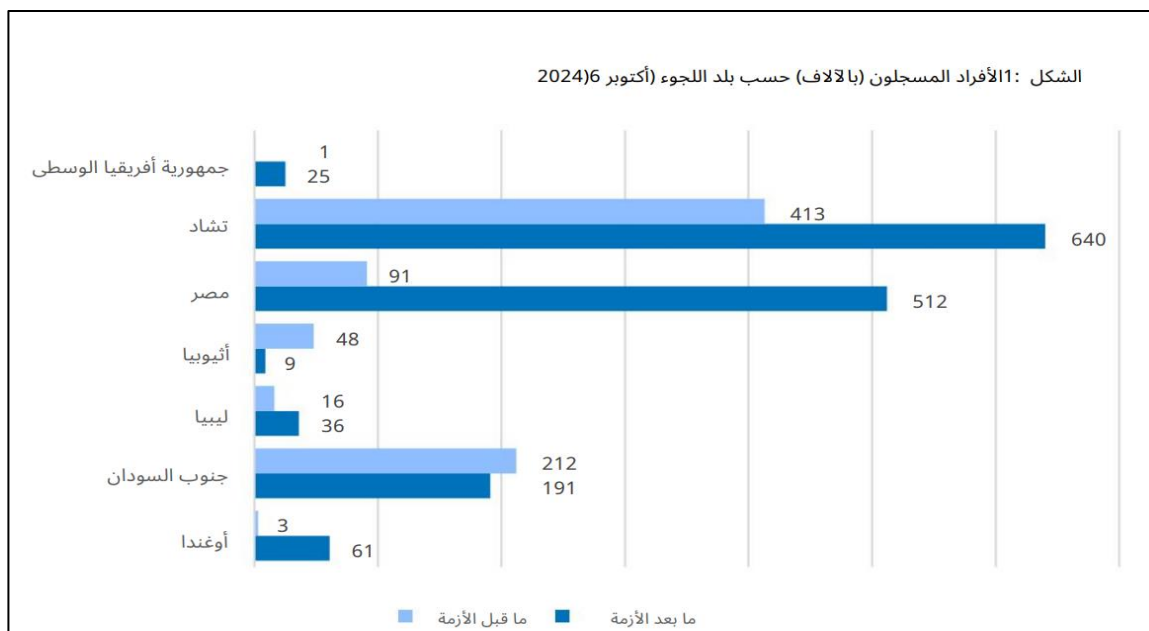
(٢) رضوى سعيد، تكلفة باهظة.. التحديات الاقتصادية لعودة اللاجئين في بلدان النزاع، مركز رز للدراسات الاستراتيجية، نشر بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٢٤، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://rcssegyp.com/17213>

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق.

(٥) أحمد شوقي، مرجع سابق.



الشكل (١): عدد اللاجئين في أبرز الدول المضيفة لهم قبل الأزمة الأخيرة وبعدها<sup>(١)</sup>

استضافة كافة اللاجئين في مصر يُقدر بما يتراوح من ١١٠ إلى ١٢٠ مليار دولار، بينما يكلفها استضافة الأشقاء السودانيين خلال الأزمة الأخيرة (٣٧٠ ألف سوداني) ما يتراوح قيمته بين ٤,٦ إلى ٥,٥ مليار دولار.

كما يمكن الحديث عن زيادة الطلب على السلع والخدمات وما يتبعه من تأثيراتٍ على معدل التضخم، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية في سوق العمل وسوق العقارات، وكذلك التداعيات والمسؤوليات المتعلقة بالإنفاق الحكومي<sup>(٤)</sup>.

- تكاليف عودة اللاجئين إلى بلادهم: لا يُعد قرار عودة اللاجئين إلى بلادهم أمراً بالغ اليسر، إذ ترتبط به العديد من الحسابات والقضايا، ومنها:

\* تكلفة إعادة الإعمار: قُدرت الخسائر المادية للحرب بما يفوق ١٠٠ مليار دولار، وهو مبلغ لا يمكن جمعه بسهولة، وبالتالي فإن الاحتمالات أقرب إلى عدم القدرة على إعادة الإعمار

\* مصر: زاد الطلب على الخدمات التعليمية زيادةً كبيرة، خاصةً مع وصول ١٢٠ ألف طفل سوداني في سن الدراسة<sup>(٢)</sup>.

وتلك الدول الثلاث الأبرز لاستضافة اللاجئين السودانيين، والتي تتوافر أرقام تقريبية بشأن عدد اللاجئين فيها وتكلفة استضافتهم. مع العلم أن هناك دول أخرى هي جمهورية أفريقيا الوسطى وإثيوبيا وأوغندا وليبيا، غير أن تقديرات أعداد اللاجئين فيها وتبعات استضافتهم لا تزال غير متاحة.

- تكاليف اقتصادية: يُقدر عدد اللاجئين السودانيين إلى مصر، على سبيل المثال، خلال الأزمة الأخيرة بحوالي ٣٧٠ ألف سوداني وفقاً للإحصاءات الرسمية، كما يوجد ٤ ملايين سوداني مقيمين بمصر إقامةً كاملة، علماً أنه يبلغ إجمالي عدد اللاجئين القاطنين في مصر ٩ مليون مواطن من شتى الجنسيات<sup>(٣)</sup>.

وفقاً لمؤشر BIG MAC، تُنفق مصر سنوياً على كل لاجئ ما يتراوح بين ١٢,٥ ألف دولار إلى ١٥ ألف دولار، أي أن بند

(1) UNHCR, Op. cit.

(2) UNHCR. Op. cit.

(٣) رضوى سعيد، مرجع سابق

(٤) المرجع السابق.

الأحمر (ICRC)، ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية، فضلاً عن إسهامات الدول المانحة عالمياً وإقليمياً.

وعلى الرغم من تعدد الجهات المانحة، إلا أن أبرز الجهود الإغاثية منذ عام ٢٠٢٤ حتى تاريخ كتابة هذا التقرير هي النداءات الإنسانية التي أطلقتها الأمم المتحدة:

١- خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة (HRP) لعام ٢٠٢٤ (٢):

| قيمة الاحتياج             | ما غطاه التمويل           | نسبة ما غطاه التمويل مقارنةً بالاحتياج الفعلي |
|---------------------------|---------------------------|-----------------------------------------------|
| ٢٦٩٥,٧ مليون دولار أمريكي | ١٨٩٣,٩ مليون دولار أمريكي | ٧٠,٣٪                                         |

٢- خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة (HRP) لعام ٢٠٢٥ (٣):

| قيمة الاحتياج             | ما غطاه التمويل          | نسبة ما غطاه التمويل مقارنةً بالاحتياج الفعلي |
|---------------------------|--------------------------|-----------------------------------------------|
| ٤١٦٢,٥ مليون دولار أمريكي | ٥٨٨,٤ مليون دولار أمريكي | ١٤,١٪                                         |

٣- النداء الشامل (يشمل الاستجابة الإقليمية):

أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها نداءً في فبراير ٢٠٢٥ لجمع ٦ مليارات دولار أمريكي لمساعدة المتضررين من الأزمة في السودان، سواء داخل السودان أو في دول الإقليم، وهو ما

خلال أمدٍ قريب، وبالتالي فإن الاستقرار المعيشي للاجئ بعد عودته ليس مضموناً.

\* الاستقرار الاقتصادي: ويعني تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ ومنها معدل التضخم مما يبشر بقدرة المواطن عند عودته من اللجوء على التمتع بالخدمات والسلع، وبالتالي فإن تدهور الاستقرار الاقتصادي يحول دون اطمئنان اللاجئ لقرار عودته إلى بلاده.

\* استقرار أوضاع اللاجئين في الدول المستضيفة: مما يجعل قرار عودتهم إلى بلادهم قراراً مستبعداً من حساباتهم<sup>(١)</sup>، وهو ما يعني استمرار تحمل دول الجوار للأعباء الناتجة عن أزمات اللجوء.

**ثالثاً- الجهود الإغاثية من قبل الدول والمنظمات الإنسانية**

تتحمل المؤسسات التالية المسؤولية عن تمويل اللاجئين السودانيين وتنفيذ برامج وإطلاق مبادرات لدعمهم بشكل رئيسي، وهي:

\* المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

\* مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

\* المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

\* برنامج الأغذية العالمي (WFP).

وإلى جانب هذه المنظمات، تُشارك منظمات أخرى في عمليات الدعم ومنها منظمات أممية، وهي: منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف UNICEF)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إضافةً إلى اللجنة الدولية للصليب

(١) المرجع السابق.

(2) Sudan 2024, Financial Tracking Service, accessed 15 July 2025, available at:

<https://fts.unocha.org/countries/212/summary/2024>

(3) Sudan 2025, Financial Tracking Service, accessed 15 July 2025, available at:

<https://fts.unocha.org/countries/212/summary/2025>

يعكس حجم الأزمة المتعلقة بفجوات التمويل فيما يتعلق بأزمات اللجوء<sup>(١)</sup>.

يُمكن القول إن هذه الجهود تكتفي بمعالجة الأعراض دون التطرق إلى الأسباب العميقة والهيكلية للأزمة، بما قد يمهّد لتحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، ولا شك أن ذلك لا يكفي. ولذا؛ يقترح البعض إعادة النظر في منهج الربط بين العمل الإنساني والسلام والتنمية HDP Nexus الذي يدعو إلى التعامل مع الأزمات بشكلٍ شمولي يجمع بين معالجة الأبعاد الإنسانية والتنموية والسلامية، والعمل على حلول استراتيجية بعيدة المدى تُعنى بدعم الزراعة المحلية وتشجيع مبادرات السلام المحلية وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات<sup>(٢)</sup>. ومن ثم، فالجهود الإنسانية لا زالت أسيرة تلبية جانبٍ أوحّد من جوانب الاحتياجات العاجلة الراهنة، دون النظر لباقي الاحتياجات أو النظر للمستقبل.

#### خاتمة وتوصيات:

بالنظر إلى الحالة السودانية وتعقيدات المشهد الاقتصادي السياسي فيها، يلزمنا أولاً إعادة تحرير للمصطلحات المختلفة وإدراك سلطة تحديد المفاهيم والمسميات، فالنموذج المعرفي الغربي أنتج بنية الدولة القومية، وحددها ككعبة تدور حولها بقية المفاهيم وما يرتبط بها من ممارساتٍ بما في ذلك اللجوء. بينما تقدم الرؤية الإسلامية طرْحاً مغايراً لقضايا اللجوء بكافة أبعادها، بدايةً من رؤية الأرض وحدود الكيانات السياسية وطبيعة العلاقات بين البشر كبشرٍ وكذواتٍ سياسية، وكذلك أولويات القيم وتدافعها وما يقدم وما يؤخر منها. ويمكن في ضوء هذه المضامين للمفاهيم الاهتمام إلى حلولٍ لأزمات اللجوء المعاصرة تُوازن بين القيمة التي تستبطنها المفاهيم والمصالح التي تدور حولها معاش البشر، ومن الأحكام الفقهية التي قد تفيد في هذا الصدد ما يُعرف بـ "أحكام الديار"، والتقسيمات

الجغرافية في ضوء هذه الأحكام.

ويلزمنا ثانياً قبل البحث عن حلول، فهم تعقيدات الأزمة والوعي بشبكة الفاعلين والمصالح المختلفة فيها كي يتسنى وضع حلول تراعي الأبعاد المختلفة للأزمة، والإفادة مما أنتجه الاقتصاد السياسي لفهم أزمات اللجوء. وهو ما قد يُلفت نظرنا إلى أن استمرار أزمة اللجوء في السودان حالياً قد يعزى إلى تحقق مصالح بعض الفاعلين طالما بقيت الأزمة، وهو ما يؤدي إلى حرصهم على تثبيت أوضاع هيكلية تجدد ظاهرة اللجوء تلقائياً.

وأما على الصعيد العملي، فيمكن التفكير في حلولٍ على مستوياتٍ ثلاثة:

#### \* المستوى الطارئ والعاجل: ويشمل هذا المستوى:

- استنفار الجهود الإغاثية على الأصعدة الإقليمية والعالمية لدعم النازحين قسراً داخل السودان وخارجه، ودعم الدول المضيفة لتعزيز قدراتها في دعم اللاجئين.

- جهود سياسية لإنهاء النزاع وإبرام حوار وطني شامل، بما قد يخلق سبيلاً بديلاً للحرب لحل الأزمة، وهذا قد يتضمن الضغط على المجتمع الدولي من خلال أوراق الضغط التي يمتلكها السودان (كالذهب، والموانئ، والثروة الزراعية) لدفع داعمي أطراف النزاع من دول الإقليم إلى تشجيع إبرام اتفاق.

- التفكير في آليات حماية حقوق اللاجئين والمهمشين حتى تنطفئ نار هذه الحرب، ومنها مثلاً الوساطة بين أطراف الصراع لإنشاء مناطق آمنة لا تطالها يد الحرب وتكون ملاذاً آمناً للفئات الأكثر هشاشة.

- إعادة النظر في منهج الربط بين العمل الإنساني والسلام والتنمية HDP Nexus، الذي يدعو إلى التعامل مع الأزمات

(٢) Kristy Siegfried، أوجه القصور في الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية، The New Humanitarian، نشر بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ١٢ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://shorturl.at/tuLlo>

(١) الأمم المتحدة تحث على اتخاذ إجراءات عالمية لحماية ودعم المدنيين المتضررين من الحرب في السودان، UNHCR، نشر بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ١٥ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://tinyurl.com/4j38hujv>

الاستخراجية والحيلولة دون نهبها.

\* **مستوى بعيد المدى:** وضع خطط وتنفيذها لتقوية المجتمع ذاته والقوى المجتمعية في شتى المجالات، وتمكين هذه القوى من تصميم حلول محلية للمعضلات التي تواجه مجتمعهم بما يُقلص مساحة العسكرة تدريجيًا، ويدعم حلولاً مدنية للمعضلات المجتمعية، إضافة إلى إصلاح مؤسسات الدولة وتعزيز اللامركزية والتنمية الاقتصادية في المناطق المهمشة.

وفي حال استمرار الحرب يمكن اتباع نهج التوطن المتكامل **Integrated Settlements Approach** وهو نهج يسعى إلى توسيع نطاق الخدمات لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ويمكن لهذا النهج أن يساعد في توجيه الاستثمارات، وقد تبنته حكومات تشاد وإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأبرز ما يُميز هذا النهج تقديمه حلول مستدامة لأزمات اللجوء، لا سيما أنه يُحسن ظروف كلٍّ من اللاجئين والمجتمعات المضيفة ويُعزز التماسك الاجتماعي ويُخفف التوترات بشأن الموارد المحدودة<sup>(٢)</sup>، كما يمكن إعادة النظر في ركائز الاقتصاد السوداني، والحرص على بناء مصادر تنمية حقيقية بدلاً من الاعتماد على الثروات وحدها.

بشكلٍ شمولي يجمع بين معالجة الأبعاد الإنسانية والتنموية والسلمية، والعمل على حلولٍ استراتيجية بعيدة المدى، بحيث تُعنى بدعم الزراعة المحلية وتشجيع مبادرات السلام المحلية وبناء القدرة على الصمود في المجتمعات<sup>(١)</sup>.

- في حال فشل المفاوضات يلزم بناء شبكة تحالفات لدعم عمل عسكري بأيدي سودانية يوقف الكوارث الإنسانية التي تتم حالياً، خاصة ما يتعلق بجرائم الحرب.

\* **مستوى متوسط المدى:** وضع خطط وتنفيذها لتفكيك الهياكل التي تُعيد إنتاج اللجوء ذاتياً، ومحاولة تعزيز قوة الدولة تدريجيًا بما يدعم استقلالها ويكف يد التدخلات الخارجية، إضافة إلى وضع خطط المراقبة الدولية لتجارة الموارد بما يحفظ على السودان ثرواته والتي يمكن توظيفها لاحقاً في عمليات تنمية حقيقية، فضلاً عن إعادة بناء العقد الاجتماعي وبذل جهود حثيثة للوصول إلى نموذج للحكومة والعدالة وتقاسم الموارد أكثر ملاءمةً وأقدر على إحداث تفاهات بين الفاعلين المختلفين في السودان، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح:

- إعادة النظر في الأطر القانونية الضابطة لتوزيع الأراضي في السودان.

- صياغة أطر ضابطة للإشراف على الصناعات

<https://shorturl.at/tuLLo>

(2) UNHCR, Op. cit., p. 3.

(١) Kristy Siegfried، أوجه القصور في الاستجابة الدولية للآزمات الإنسانية، The New Humanitarian، نشر بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ١٢ يوليو ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

## الفرنك الأفريقي وبدائله ومسارات التنمية في السنغال

محمود مجدي فاضل\*

### مقدمة:

منحها لفرنسا، ومدى قدرة تلك الدول على تحقيق الخطط التنموية، وتأثير وصول فاي للسلطة على النفوذ الفرنسي في السنغال، والبدائل الممكنة لتخليه عن هذه العملة.

### أولاً- نشأة الفرنك الأفريقي: السياق الاستعماري والامتداد ما بعد الكولونيالي

بعد الحرب العالمية الثانية ومع ظهور حركات التحرر المناهضة للاستعمار الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا، أعلنت فرنسا برئاسة الجنرال ديغول في ديسمبر ١٩٤٥ وعقب المصادقة على اتفاقية بريتون وودز تأسيس نظام مصرفي خاص للأقاليم القابعة تحت سيطرتها والبالغ عددها ١٢ مستعمرة أفريقية بوسط وغرب القارة الأفريقية، كما أصدرت عملة موحدة لتلك الأقاليم أسمتها "الفرنك الأفريقي CFA" (Communauté Africaine Financière - المجتمع المالي الأفريقي). وقد رُبطت تلك العملة مباشرةً بالفرنك الفرنسي، إذ حددت قيمتها بـ ١,٧ فرنك فرنسي آنذاك. كما تبنت كل من غينيا الاستوائية عام ١٩٨٥ وغينيا بيساو عام ١٩٩٧ الفرنك الأفريقي، رغم أنهما لم تكنا مستعمرتين فرنسيتين ليبلغ عدد دول منطقة الفرنك الأفريقي ١٤ دولة، وهو ما يعكس النفوذ الفرنسي في وسط وغرب أفريقيا في تلك الفترة. إضافةً إلى ما سبق، على الرغم من أن جزر القمر لا تعد جزءاً من منطقة الفرنك الأفريقي، إلا أنها تتبنى نظام نقدي خاص وعملة أخرى تتشابه إلى حدٍ كبير مع الفرنك الأفريقي وترتبط أيضاً بفرنسا تسمى الفرنك القمري (KMF)<sup>(٣)</sup>.

على الرغم من حصول الدول التي خضعت للاستعمار الأوروبي على استقلالها السياسي منذ حوالي ستة عقود، إلا أن العلاقات مع القوى الكبرى على المستوى الواقعي والتنظيري تؤكد امتداد واستمرار الكثير من الممارسات الاستعمارية حيث النظرة الدونية ثقافياً وحضارياً، والهيمنة والسيطرة والاستغلال سياسياً واقتصادياً. تُشير ما بعد الكولونيالية إلى العملية التي تسعى لتسليط الضوء على صور النفوذ الاستعماري المختلفة، والعمل على فصل مكوناته عن بعضها البعض<sup>(١)</sup>. وتتضمن هذه العملية تفكيك البنى والمؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تضمن استمرار الهيمنة الكولونيالية للقوى الاستعمارية على الدول المستعمرة، حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسي "الصوري"<sup>(٢)</sup>.

لقد كرست فرنسا عملة الفرنك الأفريقي التي أنشأتها قبل الخروج من مستعمراتها في القارة الأفريقية لخدمة مصالحها، وضمان استمرار السيطرة على الدول الأفريقية ومواردها بعد حصولها على ذلك الاستقلال السياسي "الصوري". وقد كانت تلك العملة، وما خلقتها من "عبودية نقدية"، السبب الرئيسي في تدهور الوضع الاقتصادي لدول الفرنك الأفريقي.

في ضوء ما سبق، نتناول نشأة الفرنك الأفريقي، ومبادئه، وتأثيره على اقتصادات المنطقة المتعاملة به، والمميزات التي

\* باحث في العلوم السياسية.

(١) محمد الطاهر عديلة، إسهامات ما بعد الكولونيالية في نقد العلاقات الدولية "الغربية"، مجلة السياسة العالمية، المجلد ٥، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٢٠-٢٣.

(٢) حماس سعيد عبيدي، الديكولونيالية وتفعيل التحولات الفكرية ما بعد الاستعمار، الجزيرة - مدونات، ٢٠٢٥/٤/٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/rOIGp>

(٣) حمادي معمري، انتهى الاستعمار الفرنسي وبقي "الفرنك الأفريقي" فما قصته؟، INDEPENDENT عربية، ٢٠٢٣/٨/٨، متاح عبر الرابط التالي:

والسنغال، وتوجو. والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي تأسست عام ١٩٩٤ لتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وتنسيق السياسات النقدية، ليكون بديلاً للاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا، ويقع مقرها الرسمي ببانجي عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى، ويوجد مقر بنكها المركزي (BEAC) في ياوندي بالكاميرون. تضم المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ست دول، هي: جمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، والكونغو، والجابون، وغينيا الاستوائية، وتشاد<sup>(٣)</sup>.

يتجسد الاستغلال والسيطرة الفرنسية ما بعد الكولونيالية على اقتصادات دول وسط وغرب أفريقيا ومواردها في المبادئ الفرنسية المنظمة للفرنك الأفريقي، والتي استندت عليها الاتفاقية الموقعة بين فرنسا ودول الفرنك الأفريقي. تلك المبادئ هي:

١- التمثيل الفرنسي وحق النقض في مجلسي إدارة البنكين المركزيين لكلا الاتحادين النقديين:

تنص المادة العاشرة من الاتفاقية الموقعة بين فرنسا ودول الفرنك الأفريقي على وجود عضوين فرنسيين في مجلس إدارة البنك المركزي لكل اتحاد. كما تنص المادة ٨١ من النظام الأساسي لكل بنك مركزي على أن للعضوين الفرنسيين بشكل حصري من بين ١٦ عضواً حق النقض على أي تصويت يتم داخل المجلس، وهو ما يؤكد وجود سيطرة وتحكم فرنسي مباشر وكامل في الموارد المالية لدول الفرنك الأفريقي<sup>(٤)</sup>.

٢- مركزية الحسابات والفائدة المنخفضة على الاحتياطيات النقدية:

نصت الاتفاقية على وجوب إعطاء دول الفرنك الأفريقي

تجدر الإشارة إلى أن الطريقة التي خرج بها الاستعمار الفرنسي من مستعمراته في أفريقيا قد أثرت على تحديد سياساتها النقدية فيما بعد، فدول كالجزائر والمغرب وتونس، والتي خرج منها الاستعمار الفرنسي نتيجة نجاح المقاومة المسلحة، انسحبت من التداول بالفرنك الأفريقي ولم يكن باستطاعة فرنسا إرغامها على تبنيه. بينما دول وسط وغرب أفريقيا، على الرغم من وجود حركات تحرر بها، إلا أنها حصلت على استقلالها بعد مفاوضات سلمية نسبياً، وهو ما مكن فرنسا من تنظيم أمورها السياسية والعسكرية وسياساتها الاقتصادية والنقدية قبل خروجها منها بما يضمن استمرار سيطرتها على تلك الدول بعد الاستقلال<sup>(١)</sup>.

وبالتالي، يمكن التأكيد على أن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه تلك الدول كان مجرد استقلال "شكلي"، وكشف عن نوع آخر من الاستعمار يتمثل في "العبودية الاقتصادية والنقدية"<sup>(٢)</sup>.

تنقسم منطقة الفرنك الأفريقي إلى اتحادين نقديين لكل منهما بنك مركزي وعملة خاصة (إذ لا يمكن استخدام الفرنك الأفريقي لدول وسط أفريقيا في دول غرب أفريقيا والعكس)، وهما: الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الذي تأسس عام ١٩٩٤ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وتنسيق السياسات النقدية بين دوله، ليكون بديلاً للاتحاد النقدي لغرب أفريقيا الذي تأسس عام ١٩٦٣ والذي اقتصر دوره على تنسيق السياسات النقدية بين هذه الدول، يقع مقره الرسمي بواغادوغو عاصمة بوركينا فاسو، ويقع مقر بنكه المركزي (BCEAO) في داكار بالسنغال. يشمل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ثماني دول هم: بوركينا فاسو، وبنين، وكوت ديفوار، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر،

<https://2u.pw/rCF44is1>

(١) علي سيد، الفرنك الأفريقي أداة فرنسا الأخيرة للسيطرة والنهب، الميادين، ٢٠٢٤/٦/١٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/HHWSv>

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد سناجلة، الاستعمار الجديد.. الحكاية العجيبة للفرنك

الأفريقي، الجزيرة نت، ٢٠٢٥/٣/٢٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/WBUen>

(٤) الفرنك الأفريقي.. عملة استعمارية تتحكم بها فرنسا في اقتصاد القارة السمراء، الجزيرة نت - الموسوعة، ٢٠٢٥/٢/١٦، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/19iAj>

اليورو، وهو ما يعني أنه لا يمكن تحويل الفرنك الأفريقي لعملات أخرى كالدولار الأمريكي دون تحويله أولاً إلى اليورو. وتأكيذاً على تلك التبعية، فإن الفرنك الأفريقي لا يُطبع إلا في فرنسا، ولا يمكن لدول الفرنك الأفريقي طباعته محلياً أو في البنوك المركزية للمركزيين للاتحاديين النقديين<sup>(٣)</sup>.

#### ٤- حرية تحويل رؤوس الأموال من دول الفرنك الأفريقي إلى فرنسا:

وفقاً لهذا المبدأ، يُسمح للمستثمرين الأجانب والمحليين بتحويل رؤوس أموالهم من دول الفرنك لفرنسا بحرية تامة، ودون أي قيود قانونية أو عوائق تنظيمية. ويؤدي ذلك إلى سهولة وتشجيع خروج رؤوس الأموال من دول منطقة الفرنك الأفريقي إلى فرنسا، وهو الأمر الذي يعوق عملية التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية لمواطني تلك الدول<sup>(٤)</sup>.

لقد أعاق الفرنك الأفريقي والمبادئ التي فرضتها فرنسا في الاتفاقية الموقعة بينها وبين دول الفرنك الأفريقي اقتصادات تلك الدول وعمليات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة فيها، بل كان أداةً تضمن لفرنسا استمرار نهج واستنزاف موارد العديد من الدول الأفريقية، كما تسبب في تزايد معدلات الفقر والبطالة وتدني مستويات المعيشة في تلك الدول.

#### ثانياً- الفرنك الأفريقي بين الاستقرار النقدي والتبعية الاقتصادية

على الرغم من أن الفرنك الأفريقي -كما يُجادل الجانب الفرنسي- أدى إلى انخفاض معدلات التضخم في دول الفرنك مقارنةً بدول أفريقية أخرى نظراً لكونه عملة مستقرة ارتبطت بالفرنك الفرنسي ثم اليورو؛ حيث يمنح الاستقرار النقدي الدول مرونة أكبر في التصدي لصدمات الاقتصاد الكلي واحتوائها والسيطرة على التضخم<sup>(٥)</sup>، إلا أن ذلك الاستقرار

احتياطيها النقدي للخرينة الفرنسية؛ بحجة أن ذلك يضمن استقرار قيمة الفرنك الأفريقي. مع العلم أن ذلك الجزء من الاتفاقية قد خضع لعدة مراجعات؛ إذ إنه مع إنشاء الفرنك الأفريقي ١٩٤٥ كانت دوله مجبرة على إعطاء احتياطيها النقدي الأجنبي كاملاً للخرينة الفرنسية، واستمر ذلك حتى عام ١٩٧٣. وفي عام ١٩٧٣، تم تقليل النسبة لتكون ٦٥٪ واستمرت تلك النسبة حتى عام ٢٠٠٥، حيث تقرر تقليل نسبة الاحتياطيات النقدية الواجب تسليمها لفرنسا لتصبح ٥٠٪ وهي النسبة المقررة حتى الآن على دول فرنك وسط أفريقيا. أما دول فرنك غرب أفريقيا، فقد أعلن عن تعديلات تلغي إلزامية وضع تلك النسبة في الخزينة الفرنسية. إضافة إلى ذلك، يتعين على دول الفرنك أن تحتفظ بما يُغطي ٢٠٪ من الالتزامات قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية<sup>(١)</sup>.

وتأكيذاً على السيطرة الفرنسية على الاحتياطيات النقدية لدول الفرنك، فإن الاتفاقية تقضي بأن الاحتياطيات التي تودعها دول الفرنك في الخزينة الفرنسية تُقيّد بسعر فائدة منخفض بدرجة كبيرة عن أسعار الفوائد العالمية؛ إذ بلغ سعر الفائدة على الاحتياطيات النقدية للفرنك الأفريقي ٨,٥٪ عام ١٩٨٢ واستمر في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى أقل من ٠,٨٪<sup>(٢)</sup>.

#### ٣- ثبات سعر الصرف وحصرية تحويل الفرنك الأفريقي إلى اليورو:

نصت الاتفاقية على تثبيت سعر صرف الفرنك الأفريقي مقابل اليورو عند ٦٥٥,٩٥٧ فرنكاً أفريقياً لليورو الواحد. ويُجسد ذلك ارتباط دول الفرنك بالنظام النقدي وتبعيته لفرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام، وهو ما يؤكد عدم امتلاك دول الفرنك سياسة نقدية مستقلة. إضافة إلى ذلك، نصت الاتفاقية على أن الفرنك الأفريقي لا يمكن تحويله إلا إلى

(١) علي سيد، مرجع سابق.

(٢) الفرنك الأفريقي.. عملة استعمارية تتحكم بها فرنسا في اقتصاد القارة السمراء، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق

(٤) المرجع السابق.

(٥) التعاون النقدي بين أفريقيا وفرنسا: فرنك الجماعة المالية الأفريقية، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، الدبلوماسية الفرنسية، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/87C9I>

للقدرة على خلق توازن اقتصادي يمنحها القدرة على توفير بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن عدم مرونة الاستجابة لمتطلبات العرض والطلب والتعاطي مع الأزمات الاقتصادية بكفاءة وفعالية<sup>(٣)</sup>.

في سياق متصل، فرض مبدأ التمثيل الفرنسي في البنكين المركزيين للاتحادين النقديين رقابةً اقتصادية فرنسية على دول الفرنك الأفريقي، وتحكّم في معاملاتها النقدية مع الدول الأخرى وحتى مع الشركات الأخرى؛ إذ فرض هذا المبدأ على كافة العمليات المالية في منطقة الفرنك الأفريقي المرور أولاً بالمؤسسات المالية الفرنسية التي تملك صلاحية عرقلتها. كما أدى مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال من منطقة الفرنك الأفريقي إلى فرنسا إلى انخفاض معدلات الادخار العام في دول الفرنك الأفريقي وبالتبعية انخفاض مواردها المالية، بجانب تسهيل عمليات غسيل الأموال ونقل الأموال غير المشروعة التي يكسبها بعض السياسيين والمتصلين بالسلطة والفاستدين بما فهم بعض الحكام وضباط الجيش والعائلات الثرية التي ترتبط بفرنسا، وبالتالي أدى هذا المبدأ لزيادة معدلات الفساد والمحسوبية. إضافةً إلى ما سبق، ونتيجة حرية خروج الأموال وارتباط الفرنك باليورو، أصبحت المبادلات التجارية بين دول الفرنك الأفريقي وبعضها محدودة حيث لا تتعدى ١٠٪ في وسط أفريقيا و١٥٪ في غرب أفريقيا، في حين تبلغ ٦٠٪ مع الشركات الأوروبية<sup>(٤)</sup>.

على الجانب الآخر ونتيجة المبادئ النقدية الفرنسية، تمكنت فرنسا من السيطرة على اقتصادات دول الفرنك الأفريقي واستغلالها؛ حيث استطاعت وضع الاحتياطي النقدي

النقدي جاء على حساب التنمية الاقتصادية في دول الفرنك نظراً للقيود المفروضة على السياسات المالية والنقدية وللخيارات الاقتصادية المحدودة للغاية التي قيدت قدرة تلك الدول على تبني سياسات نقدية مستقلة<sup>(١)</sup>. وفيما يلي، نُسلط الضوء على أثر المبادئ النقدية الفرنسية على اقتصادات دول الفرنك:

لطالما استفادت فرنسا من مبدأ مركزية الحسابات، فالاحتياطات النقدية التي تودعها دول الفرنك الأفريقي في الخزينة الفرنسية تمنح فرنسا ميزة زيادة احتياطيها النقدي، وفي المقابل تحصل دول الفرنك على فوائد منخفضة بدرجة كبيرة مقارنةً بأسعار الفائدة العالمية. على الجانب الآخر ونتيجة ذلك المبدأ، تُعاني دول الفرنك من انخفاض مستمر ودائم في السيولة المالية وقيود على الصادرات، وقد أدى ذلك إلى الحد من قدرة البنوك المركزية على التدخل واقتصر دورها على محاولة السيطرة على التضخم والأسعار، في حين افتقدت القدرة تماماً على القيام بمشاريع وبرامج تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أدت تلك السياسات إلى محدودية التمويل اللازم لدعم الأنشطة الاستثمارية للشركات ومعالجة السكان المحليين من فوائد بنكية كبيرة<sup>(٢)</sup>.

إضافةً إلى ما سبق، فإنه وفقاً للاتفاقية ترتبط جميع دول الفرنك بخزانة دولة واحدة وهي فرنسا، وهو الأمر الذي حال دون تنوع تلك الدول للدول التي تضع بها احتياطاتها الأجنبية، ويُعد مبدأ التنوع هذا من القواعد الاقتصادية الأساسية التي تساعد الدول في الحفاظ على قوة عملتها واستقرارها الاقتصادي. بناءً على ما سبق، تفتقر دول الفرنك الأفريقي

<https://bit.ly/3GS6PCe>

(٣) الفرنك الأفريقي.. عملة استعمارية تتحكم بها فرنسا في اقتصاد القارة السمراء، مرجع سابق

(٤) محمد بشير ديوب، الفرنك الأفريقي.. نموذج التبعية للاستعمار الجديد، ResearchGate، أبريل ٢٠١٧، ص ٥-٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/EwrhG>

(١) ألكسندر أجيف، محمد عاشور، غادة فؤاد، جوناثان أريمو، أحمد يعقوب، سيكا كوليبالي، الفرنك الأفريقي تحت المجهر.. إرث استعماري ثقيل أم أداة للاستقرار؟، بوابة الأهرام، ٢٠٢٤/٩/٢١، متاح عبر الرابط التالي: <https://gate.ahram.org.eg/News/4992301.aspx>

(2) Isabelle King, True Sovereignty? The CFA Franc and French Influence in West and Central Africa, Harvard International Review (HIR), 18 March 2022, Available at:

والتي قوبلت بالقمع. ففي عام ١٩٦٠، وعندما أرادت غينيا تبني نظام نقدي خاص قامت فرنسا بتنظيم أعمال تخريبية بواسطة عملاء محليين مواليين لها وهو ما هدد الاستقرار، كما أصدرت أوراق نقدية مزيفة ومنعت وصول السلع الأساسية كالأرز للمواطنين<sup>(٣)</sup>.

وفي عام ١٩٦٣، وعندما أراد الرئيس التوجولي سيلفانوس أولمبيو التخلي عن الفرنك الأفريقي وإنشاء نظام نقدي خاص تم قتله بواسطة عسكريين مُدربين من قبل فرنسا من بينهم جناسينجي أيادима، وهو الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد ذلك واستمر لمدة ٣٨ عامًا حتى تُوفي. وكذلك زعيم بوركينا فاسو الاشتراكي توماس سانكارا الذي أراد قطع العلاقات مع فرنسا والانسحاب من اتفاقيات التعاون معها والتخلي عن الفرنك الأفريقي، فقامت فرنسا بتنظيم انقلاب عليه واغتياله مع مساعديه وعينت رئيساً من المواليين لها. وكذلك الزعيم الاشتراكي موديبو كيتا في مالي، والذي خطط للتخلي عن الفرنك الأفريقي والقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، فقامت فرنسا باغتياله وأعطت السلطة لمواليين لها<sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً- دول الفرنك الأفريقي وخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: قراءة في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي

في إطار الالتزام الدولي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وعند الحديث عن إمكانية تحقيق تلك الأهداف في منطقة الفرنك الأفريقي، تبرز ضرورة تناول العلاقة بين السيادة النقدية وإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ يُعد تمتع الدولة بأدوات سيادية تعطيها القدرة على تحديد وإدارة وتوجيه مساراتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها السياسة النقدية المستقلة والمرنة التي تستجيب للاحتياجات المحلية، شرطاً أساسياً وجوهرياً لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والعكس صحيح، إذ تعد

الأجنبي لدول الفرنك في البنوك الفرنسية ومن ثم استثمارها في الأسواق المالية العالمية. وقد مكّنها من ذلك إلزامها دول الفرنك الأفريقي باستثمار ٥٠٪ من احتياطاتها النقدية في السندات الفرنسية أو المقومة باليورو، وإلزامها المصدرين في تلك الدول بوضع ٨٠٪ من عائداتهم بالعملية الصعبة في البنك المركزي الفرنسي خلال شهر من استلامها.

كما تمكنت الشركات الفرنسية من استغلال العمالة الرخيصة في استخراج الموارد والإنتاج وكذلك السيطرة على الأسواق المحلية وبيع منتجاتها، ثم بعد ذلك تعود الأرباح إلى فرنسا. ولإحكام قبضة المستثمرين الفرنسيين على الأسواق المحلية لدول الفرنك الأفريقي، تفرض فرنسا على تلك الدول أن تُوجه القروض التي تمنحها إياها لتمويل مشروعات تصب في صالح المستثمرين الفرنسيين بغض النظر عن التنمية المحلية. كما أن الوكالة الفرنسية للتنمية، والتي تم تأسيسها عام ٢٠٠١ بهدف العمل على تقليل ديون الدول الأفريقية ودعم التنمية فيها، أوكل إليها سلطة تحديد أوجه إنفاق المعونات والشركات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات التنموية وكذلك القطاعات المستهدفة، وقد كانت معظم الشركات التي أوكلت إليها تلك المهمة فرنسية<sup>(١)</sup>.

تؤكد فرنسا عبر موقع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية على أنه يمكن لأي دولة من دول الفرنك الأفريقي أن تخرج من منطقة الفرنك الأفريقي<sup>(٢)</sup>. وبالتالي، فإنه ثمة سؤال مهم، ألا وهو: ما الذي يمنع دول الفرنك الأفريقي من التخلي عن استخدامه؟

وهنا لا بد من التأكيد على أن السيطرة والهيمنة ما بعد الكولونيالية الفرنسية على دول الفرنك الأفريقي ليست فقط اقتصادية وإنما أيضاً سياسية وعسكرية، وهو ما كشفت عنه محاولات تخلي بعض الزعماء الأفارقة عن الفرنك

(١) الفرنك الأفريقي.. عملة استعمارية تتحكم بها فرنسا في اقتصاد القارة السمراء، مرجع سابق.

(٢) التعاون النقدي بين أفريقيا وفرنسا: فرنك الجماعة المالية الأفريقية، مرجع سابق.

(٣) محمد نبيل، بقايا استعمارية: قصة الفرنك الأفريقي، المنصة، ٢٠٢٣/٩/٣، متاح عبر الرابط التالي:

<https://manassa.news/stories/12668>

(٤) علي سيد، مرجع سابق.

وفي بوركينا فاسو<sup>(٥)</sup> بلغت نسبة الفقر ٥٧,٣٩٪ (مؤشر \$٣,٦٥ في اليوم)، و٢٤٪ (مؤشر \$٢,١٥ في اليوم)، وتبلغ نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية ١٥,٤٠٪، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) ٨٨٢,٧٠ في ٢٠٢٣، كما بلغ التضخم ٤,٢٠٪ والبطالة ٥,٢٠٪ في ٢٠٢٤<sup>(٦)</sup>.

وفي غينيا بيساو<sup>(٧)</sup>، بلغت نسبة الفقر ٢٣,٠٤٪ (مؤشر \$٢,١٥ في اليوم) و٥٤,٩٢٪ (مؤشر \$٣,٦٥ في اليوم)، كما وصلت نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية ٣٢,٢٠٪. وفي مالي<sup>(٨)</sup>، تبلغ نسبة الفقر ١٧,٦٨٪ (مؤشر \$٢,١٥ في اليوم) و٤٦,٠٢٪ (مؤشر \$٣,٦٥ في اليوم)، وتبلغ نسبة البطالة ٣,٠٥٪، كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥-٢٤ عامًا ٤٦٪ فقط، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٦٩,٣٠ دولار كما بلغ التضخم ٣,٢٠٪ في ٢٠٢٤. وبلغت نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية ٨٣,٦٥٪، كما بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل ٥٠,٢١٪، إضافة إلى ذلك، بلغ عدد وفيات الأمهات المرتبطة بالحمل أو الولادة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي ٣٦٧,٣٠ أم، كما بلغ عدد وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي ٣٢,٣٨ طفل.

المؤشرات السابقة -في أغلبها- لا تؤكد فقط أنه ثمة اختلالات في إدارة الموارد في دول الفرنك الأفريقي، بل تعكس

تبعية وخضوع الدولة لطرف خارجي يحتكر رسم نظامها المالي وسياستها النقدية، بشكلٍ يضمن له استمرار السيطرة على مواردها واستنزافها، معوقًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٩)</sup>.

بالنظر إلى دول الفرنك الأفريقي، ثمة تبعية نقدية إذ تُدار اقتصاداتها في ضوء المبادئ والآليات التي وضعتها فرنسا<sup>(١٠)</sup>، وهو الأمر الذي أدى لانشغال سلطات تلك الدول بالحفاظ على معدلات التضخم دون أن تتوجه لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تُلبّي الاحتياجات المحلية الفعلية. وعلى الرغم من أن دول الفرنك قد وقعت على خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، إلا أن مؤشرات الأداء تؤكد وجود فجوة كبيرة بين أهداف الخطة الأممية والنتائج على أرض الواقع في تلك الدول<sup>(١١)</sup>. فعلى الرغم من أن معدلات التضخم مستقرة نوعًا ما في تلك الدول، إلا أنها تعاني من معدلات فقر وبطالة مرتفعة، كما أن الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية بشكلٍ عام ضئيل. وفيما يلي نشير إلى بعض الإحصائيات خلال العامين الماضيين التي تؤكد ذلك:

بلغت نسبة الفقر في النيجر<sup>(١٢)</sup> ٨٠,٧١٪ (مؤشر \$٣,٦٥ في اليوم)، و٤٥,٢٧٪ (مؤشر \$٢,١٥ في اليوم). وتبلغ نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية ١٣,٣٠٪، كما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم المنظم لمرحلة ما قبل الابتدائي ٢٣,٣٣٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٤-٦ سنوات.

(5) Sustainable Development Report, Burkina Faso Profile, Available at: <https://dashboards.sdindex.org/profiles/burkina-faso>

(٦) مجموعة البنك الدولي، بوركينا فاسو - البيانات، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/6I0MU>.

(7) Sustainable Development Report, Guinea-Bissau Profile, Available at: <https://dashboards.sdindex.org/profiles/guinea-bissau>.

(8) Sustainable Development Report, Mali Profile, Available at: <https://dashboards.sdindex.org/profiles/mali>.

(1) Kai Koddenbrock and Ndongo Samba Sylla, Towards a Political Economy of Monetary Dependency: The Case of the CFA Franc in West Africa, Max Plank Sciences PO Center (maxpo), No. 19/2, August 2019, pp 3-7.

(2) Ibid, pp 8-12

(3) Thandika Mkandawire, Running While Others Walk: Knowledge and the Challenge of Africa's Development, THE LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE (LSE), January 2011, pp 10-15.

(4) Sustainable Development Report, Niger Profile, Available at: <https://dashboards.sdindex.org/profiles/niger>

٧٥,٩٥٪، وبلغ معدل إتمام المرحلة الثانوية الدنيا ٣٩,٣٣٪، أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عامًا فقد سجل ٧٨,١٤٪. كما بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية ٨٦,٢٥٪، وبلغت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل ٦٠,١٨٪<sup>(١)</sup>.

وسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل ٥٧,٨٩٪، كما بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ١٧٠,٦٤٠ في ٢٠٢٣) وسجل التضخم ٥,٩٠٪<sup>(٢)</sup>، وقد بلغ عدد ضحايا العبودية الجديدة لكل ١٠٠٠ شخص ٢,٩٤ شخص، كما وصل معدل البطالة ٣,٠٨٪، وحصلت السنغال على درجة ٠,٦٦ من ١ بالنسبة لحقوق العمال المضمونة بشكل فعال.

لقد سجل الإنفاق على البحث والتطوير نسبة ٠,٥٨٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وحصلت السنغال على ٢,٢٢ من ٥ فيما يتعلق بمؤشر الأداء اللوجستي وجودة البنية التحتية. وفيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد، حصلت السنغال على ٤٥ من ١٠٠، وفيما يخص القدرة على الوصول للعدالة وتحمل تكاليفها حصلت السنغال على ٠,٥٦ من ١<sup>(٣)</sup>.

تتبنى السنغال خطة تنموية تُسمى "خطة السنغال الناهضة ٢٠٣٥" والتي وضعها إدارة الرئيس السنغالي الأسبق مكي سال عام ٢٠١٤، تستهدف تلك الخطة عبر مراحل متوسطة وطويلة الأجل تحقيق تحول هيكلي في الاقتصاد السنغالي من خلال زيادة محركات النمو من استيراد وتصدير وتوسيع سوق العمل، وتحسين المستوى المعيشي وإحداث المساواة الاجتماعية، وتوطيد الحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات، وتعزيز الأمن والاستقرار بهدف دعم وتقوية رأس المال البشري والاجتماعي<sup>(٤)</sup>.

أيضًا وجود قيد بنيوي نتيجة التبعية النقدية التي تقلل بدرجة كبيرة من صلاحيات وقدرة حكومات دول الفرنك على توجيه السياسات الاقتصادية والمالية بما يخدم الاحتياجات المحلية وأجندة التنمية. إضافة إلى ذلك، تؤكد المؤشرات أن الاستقرار النقدي في دول الفرنك لم يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس عرقل مشروعات التنمية. وبالتالي، فإن الاستقرار النقدي غير كافٍ في ظل غياب السيادة النقدية. ولا يُعد النموذج السنغالي بعيدًا عن تلك الحقائق، وهو ما سيتضح فيما يلي.

#### رابعًا- مسارات التنمية في السنغال في ضوء الفرنك الأفريقي

وفقًا لأحدث الإحصائيات، تبلغ نسبة الفقر ٢٥,٥٣٪ (مؤشر ٣,٦٥ في اليوم) و٦,٩٢٪ (مؤشر ٢,١٥ في اليوم)، ووصلت نسبة السكان الذين يعانون نقص التغذية ٤,٦٠٪، وتبلغ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص الوزن الشديد ٨,١٠٪، وتبلغ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون قصر القامة ١٧,٩٠٪، وقد بلغ عدد وفيات الأمهات المرتبطة بالحمل أو الولادة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي ٢٣٧,٤٠ أم، وبلغ عدد وفيات الأطفال حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي ٢٢,٣٢ طفل، وبلغ عدد وفيات الأطفال تحت خمس سنوات لكل ١٠٠٠ مولود حي ٣٨,٥٢ طفل، كما وصل معدل الوفيات الموحد حسب العمر الناتج عن الأمراض غير السارية الأربعة (أمراض القلب والأوعية الدموية، والسرطان، والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة) بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٧٠ عامًا لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة ٢١,٤٠ حالة، وبلغ عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود الجديد ٦٨,٦٨ سنة.

على جانب آخر، سجل الالتحاق بالتعليم المنظم لمرحلة ما قبل الابتدائي نسبة ٢٢,٧٣٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٤-٦ سنوات، وبلغت نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية

<https://data.albankaldawli.org/country/senegal>

(3) Sustainable Development Report, Senegal Profile, Op. cit.

(٤) ليث مشتاق، الحملات الانتخابية في السنغال تركز على إنعاش اقتصاد

(1) Sustainable Development Report, Senegal Profile, Available at: <https://dashboards.sdgindex.org/profiles/senegal>

(٢) مجموعة البنك الدولي، السنغال - البيانات، متاح عبر الرابط التالي:

الأفريقي حيث استقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات التضخم وإمكانية تحويل الأرباح للخارج، والمؤسسات المالية الغربية التي تمول المشروعات التنموية من خلال القروض المشروطة، والنخب المحلية المرتبطة بالمصالح الفرنسية والمستفيدة منها والتي تحرص على منع أي محاولات لتغيير الوضع القائم<sup>(٣)</sup>.

إجمالاً، يمكن القول إن الفرنك الأفريقي خدم مصالح الطبقة المتوسطة العليا والطبقات العليا، ومن ضمنهم مديري البنوك المركزية والنخب السياسية والاقتصادية المرتبطة بالمصالح الفرنسية على حساب الطبقات الشعبية والعمال والعاطلين عن العمل المتضررين من السياسات الانكماشية والأجور المتدنية وقلة الفرص. كما خدم الفرنك الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب على حساب الشركات والمنتجين المحليين المتضررين من ارتفاع الفوائد على القروض البنكية نتيجة ارتباط الفرنك باليورو، كما حقق الفرنك مصالح المستوردين المستفيدين من استقرار معدلات التضخم وثبات سعر الصرف وارتباط الفرنك باليورو، الأمر الذي جعل الواردات أرخص على حساب مصدري المنتجات غير الأولية حيث غياب القدرة التنافسية وغياب دعم الدولة تقريباً.

وبالنسبة إلى البنوك المحلية في منطقة الفرنك، نجد حالة احتكار القلة، وأسعار الفائدة المرتفعة، بالإضافة إلى البنوك العالمية والأسواق العالمية التي تستفيد من الفائدة المرتفعة والتدفقات النقدية غير المشروعة على حساب الشعب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني ارتفاع أسعار الفائدة وتقلبات الاستثمارات الأجنبية. وأخيراً، كان هناك اهتمام بقطاع التجارة والخدمات وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية على حساب قطاعات الزراعة، والصناعة، والصحة، والتعليم وغيرها من القطاعات التي تُلبّي

ولكن الواقع والمؤشرات -السابق ذكرها- تؤكد أن خطة التنمية في السنغال واستراتيجياتها ومساراتها لطالما واجهتها قيود هيكلية يأتي على رأسها الفرنك الأفريقي وما فرضه من تبعية نقدية وتوجيه لمسارات التنمية، إذ كانت الأولوية لتنمية القطاعات التي تخدم المصالح الفرنسية والاستثمارات الأجنبية وتحديداً الفرنسية والأوروبية، كالبنية التحتية والخدمات اللوجستية (كالموانئ، ومشروعات النقل والطرق السريعة، والمجمعات الصناعية للاستثمارات الأجنبية) والطاقة والتعدين والزراعة التصديرية (خاصةً الفول السوداني والقطن)، ذلك بجانب التكنولوجيا التي ترتبط بشكل أساسي بمصالح فرنسا والشركات العابرة للحدود<sup>(١)</sup>.

في السياق ذاته، لا تخدم مسارات التنمية التي ترسمها فرنسا والممولون الدوليون كالبنك الدولي وصندوق النقد -رغم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي- الاحتياجات المحلية الأساسية للمجتمع السنغالي كالصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، وتطوير الصناعات التحويلية المحلية التي تساعد على توفير فرص عمل مستدامة، كما أنها لم تنعكس بشكل إيجابي على مؤشرات العدالة الاجتماعية ومعدلات الفقر خصوصاً في المناطق الريفية.

ووفقاً لتقرير صادر عن معهد الدراسات الأمنية -أفريقيا ISS Africa، ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية، ويُعد حوالي ٦٦٪ من المواطنين المقيمين في مناطق الأورال فقراء مقارنةً بـ ٢٥٪ من المواطنين المقيمين في دكا<sup>(٢)</sup>. في ضوء ما سبق، تظهر سيطرة وتحكم عدد من الفاعلين الاقتصاديين، وهم: الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للحدود وخصوصاً الشركات الفرنسية المتخصصة في مجالات الاتصالات والطاقة والبنية التحتية والبنوك ومديريها التنفيذيين؛ وذلك بسبب الضمانات الموجودة في نظام الفرنك

Security Studies (ISS) - AFRICAN FUTURES, last updated 15 October 2024, p8, Available at: <https://2u.pw/8xoME>

(3) Kai Koddenbrock and Ndongo Samba Sylla, Op. Cit, pp 21-24.

البلاد، الجزيرة/ ٢٠٢٤/٣/٢١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://share.google/HzYkGuXtZdzTzCzUT>

(1) Kai Koddenbrock and Ndongo Samba Sylla, Op. Cit, pp 15-21.

(2) Enoch Randy Aikins, Senegal: Current Path, Institute for

الاحتياجات المحلية<sup>(١)</sup>.

### خامساً- وصول "فاي" للسلطة وتأثيره على النفوذ الفرنسي في السنغال والعلاقة مع كونفدرالية دول الساحل الجديدة

في الرابع والعشرين من مارس ٢٠٢٤، أسفرت الانتخابات الرئاسية في السنغال عن فوز المرشح عن حزب المعارضة "الوطنيون الأفارقة في السنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة" (باستيف) باسيرو ديوماي فاي (الذي خرج من المعتقل قبل عشرة أيام من الانتخابات) بعد حصوله على ٥٤,٢٨٪ من الأصوات، وذلك على الرغم من محاولات الرئيس السابق ماكي سال لتأجيل الانتخابات، والتي لم تنجح نتيجة رفض الشارع السنغالي وعدم قبول المجلس الدستوري في السنغال بها، مطالبين بضرورة الالتزام بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد لها. وقد كان فوز فاي أمراً غير متوقع؛ إذ إنه كان بمثابة المرشح البديل عن الحزب بعد أن تم استبعاد زعيمه عثمان سونكو بعد إدانته بالتشهير واعتقاله، في محاولة من إدارة ماكي سال لإبعاده عن المشهد السياسي<sup>(٢)</sup>.

يُعرف الرئيس فاي ورئيس وزرائه سونكو وحزبهما بأيديولوجيتهم التحريرية المناهضة للإرث الاستعماري الفرنسي في القارة السمراء وسياساته الأبوية وللتبعية للغرب<sup>(٣)</sup>. وهوما ظهر في برنامج فاي الانتخابي الذي تعهد فيه بـ "إعادة تأسيس السنغال"، وذلك عن طريق تحسين أوضاع الفئات المهمشة، والقضاء على الفساد، وتعزيز السيادة الوطنية، وإعادة النظر في اتفاقيات الدفاع والصيد، بالإضافة إلى محاولة التفاوض بشأن عقود النفط والغاز مع الشركات التي لطالما استغلت حقول الغاز المكتشفة على الحدود مع موريتانيا، وتطوير القطاع الزراعي والبنى التحتية وتهئية البيئة

المناسبة لتشجيع الاستثمار. كما أكد "فاي" عزمه قطع العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تضمن استمرار سيطرة واستغلال فرنسا لموارد البلاد، وتُعرقل عملية التنمية العادلة فيها، وقد أشار فاي إلى ضرورة العمل على إنهاء الوجود العسكري الفرنسي في السنغال<sup>(٤)</sup>.

في سياق متصل، أبدى الرئيس فاي رغبته الشديدة في التخلي عن الفرنك الأفريقي لأنه أداة استعمارية فرنسية حرمت السنغال من مواردها، وتسببت في تأخر الاقتصاد السنغالي وعرقلت عملية التنمية. وأكد فاي وفريقه السياسي أثناء حملته الانتخابية عزمهم إجراء إصلاح نقدي ومالي من خلال العمل على إصلاح الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، وذلك من خلال الحد من سيطرة وصلاحيات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وتعزيز سلطة برلمان ومحكمة ذلك التكتل الاقتصادي، وأيضاً دعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين دوله، والعمل على إطلاق مشروع العملة الموحدة "الإيكو" التي فشلت المجموعة في إطلاقها عدة مرات. وكان التأكيد أنه في حال لم يتحقق ذلك، فإن السنغال بإدارتها الجديدة ستتجه نحو التخلي عن الفرنك الأفريقي وإنشاء عملة سنغالية مستقلة، وأوضح فاي أن عملية إطلاق عملة مستقلة ليست بالعملية السهلة وإنما ستكون تدريجية وستحتاج لإجراءات مسبقة<sup>(٥)</sup>.

وفي إطار سياسة فك الارتباط بفرنسا والرغبة في التخلي عن الفرنك الأفريقي وإنشاء عملة جديدة موحدة لمجموعة الإيكواس، شهدت الفترة الأخيرة محاولات للإدارة الجديدة للتقارب مع دول اتحاد الساحل الجديد مالي والنيجرو وبوركينا فاسو. إذ قام الرئيس فاي بزيارة مالي في مايو ٢٠٢٤، محاولاً

(٢) ٢٠٢٤/٤/٢، ص ٢، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/h9MMfrBs>

(٤) حسام حمزة، باسيرو ديوماي فاي رئيساً للسنغال: لماذا تستحضر القطيعة مع فرنسا؟، ٢٠٢٤/٤/٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/ANRrN>

(٥) هل تتبعثر أوراق فرنسا في السنغال الجديدة؟، sky news عربية، ٢٠٢٤/٤/١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/gEbR9qvN>

(1) Ibid.

(٢) باسيرو فاي.. "مرشح احتياطي" فاز برئاسة السنغال، الجزيرة - الموسوعة، ٢٠٢٤/٣/٢٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/2VWbZ>

(٣) حمدي عبد الرحمن، زلزال انتخاب فاي.. اتجاهات التغيير القادم في السنغال، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - آراء المستقبل،

إعادة الدول الثلاث إلى الإيكواس بعد انسحابها منه ردًا على فرض الإيكواس عقوبات عليها بعد الانقلابات التي شهدتها وأسقطت الأنظمة الحاكمة بها.

وفي أغسطس من العام نفسه، زار رئيس الوزراء سونكو مالي، وانتقد خلال لقائه بنظيره المالي فرض الإيكواس عقوبات على مالي، مؤكدًا أن بلاده حريصة على استقرار الأوضاع بها. أيضًا، أيدت السنغال موقف دول اتحاد الساحل ضد أوكرانيا بعد اتهام الدول الثلاث أوكرانيا بالهجوم على الفيلق الأفريقي الروسي والجنود الماليين في العاصمة باماكو في يوليو ٢٠٢٤<sup>(١)</sup>.

في السياق ذاته، تدل محاولات السنغال للتقارب مع اتحاد دول الساحل الجديد، وخصوصًا مالي، على أهمية استقرار الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء بالنسبة للسنغال. حيث تشترك مالي مع السنغال في حدود يبلغ طولها حوالي ٥٠٠ كم، وبالتالي فإن التوترات الأمنية في دول الساحل من شأنها أن تُشكل خطرًا كبيرًا على استقرار السنغال، إضافة إلى ذلك فإنه ثمة علاقات اقتصادية قوية بين السنغال ومالي لا تريد كلا البلدين لها أن تتضرر.

كما تدل تلك المحاولات أيضًا على حرص السنغال على تنويع شراكاتها الإقليمية والدولية وانفتاحها على كافة الأطراف، سواء دول الساحل التي تربطها علاقات قوية بروسيا، أو الصين باعتبارها فاعل مهم في القارة، أو القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي أكدته زيارة كيرت كامبل نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق في يوليو ٢٠٢٤ في إطار حرص الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، وبالتالي قد تكون السنغال أحد الحلفاء المستقبليين للولايات المتحدة لتحقيق ذلك<sup>(٢)</sup>.

في ختام هذا الجزء، لا بد من الإشارة إلى أن رفض الإدارة السنغالية للسيطرة الفرنسية على البلاد سياسيًا واقتصاديًا

وثقافيًا واجتماعيًا وعسكريًا، وسعيها للتخلص من الإرث الاستعماري الفرنسي الذي يستنزف مواردها ويعرقل تحقيق عملية التنمية فيها، لا يجب أن يُفهم على أن السنغال تتبنى موقفًا عدائيًا تجاه فرنسا وإنما تُطالبها بإقامة علاقات تتأسس على احترام فرنسا للخصوصية الأفريقية، وهو الأمر الذي أشار إليه سونكو خلال حملته الانتخابية عام ٢٠١٩. وقد أعاد فاي التأكيد على ذلك في حملته الانتخابية الأخيرة؛ إذ أقر بالعلاقات والروابط التاريخية العميقة التي تجمع بين السنغال وفرنسا والاتحاد الأوروبي، إلا أنه شدد على أنه لا يمكن لتلك الروابط والعلاقات أن تكون على حساب السنغال، مؤكدًا حرصه على الانفتاح على كافة الأطراف الإقليمية والدولية وتنويع الشراكات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية<sup>(٣)</sup>.

#### سادسًا- السنغال وبدائل الفرنك الأفريقي

في ضوء المعطيات السابقة، ثمة عدد من البدائل التي يمكن أن تتجه إليها السنغال في سبيل التخلي عن الفرنك الأفريقي. وفيما يلي نرصد تلك البدائل:

١- إصلاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعمل على إصدار عملة "الإيكو":

(أ) الإيكواس: سياق النشأة والأهداف والمبادرات والتحديات

في عام ١٩٧٥، ونتيجة لجهود الرئيسين النيجيري يعقوبو جوبون والتوجولي جناسينجي إياديما، تأسست معاهدة لاجوس الاقتصادية والتي أُنتِش على أساسها اتحاد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). وذلك بعد عدة محاولات لإنشاء اتحاد بين الدول الفرنكوفونية والأنجلوفونية في غرب أفريقيا باءت بالفشل نتيجة شكوك الدول حول مدى إمكانية نجاح تلك التكتلات، بالإضافة إلى الصراع على السلطة

<https://2u.pw/1qAvN>

(٢) المرجع السابق، ص ٢-٣.

(٣) حبيب الله ماياي، مرجع سابق.

(١) مقارنة متوازنة: لماذا تسعى السنغال للتقارب مع دول الساحل والصحراء؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة - تقديرات الموقف، ٢٠٢٤/٨/٢٦، ص ١-٢، متاح عبر الرابط التالي:

بنك "الإيكو" عام ١٩٨٥ لتعزيز الوحدة الاقتصادية الأفريقية وتمويل المشروعات التنموية، بجانب مشروع العملة الموحدة "الإيكو" والتي باءت محاولات إطلاقها بالفشل.

وتواجه الإيكواس عقبات في تحقيق أهدافها كالاضطرابات السياسية والأمنية، والنفوذ الخارجي وما بعد الاستعماري في غرب أفريقيا واستنزافه لموارد المنطقة وعرقلة محاولات الاندماج بين دولها، إضافةً إلى التنافس بين القوى الدولية على كسب نفوذ فيها، وهشاشة الهياكل والبنى الاقتصادية وانتشار الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن موجات الجفاف المتكررة وما ينتج عنها من نزوح واسع نحو المدن مما يفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٣)</sup>.

#### ب) مشروع العملة الموحدة للإيكواس: بين المأمول وأسباب التعثر

طُرحت فكرة العملة الموحدة بعد تأسيس الإيكواس، حيث اعتُبرت عنصراً أساسياً لتحقيق التكامل النقدي بين الدول الأعضاء من خلال تبني سياسة نقدية مشتركة وتنازل كل دولة عن سيادتها النقدية لصالح سلطة نقدية مشتركة وموحدة تتولى مهمة إنشاء العملة وإدارتها. كان من المخطط أن يتم إطلاق عملة الإيكو على مرحلتين، أولاً يتم إصدارها في منطقة غرب أفريقيا النقدية ثم في المرحلة التالية يتم تعميمها في كافة دول الإيكواس، وأعلن فيما بعد أنها ستُدمج مع الفرنك الأفريقي عند إصدارها. ولكن فشلت دول غرب أفريقيا في إصدار الإيكو وتأجل إصدارها عدة مرات منذ عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على استقرار الدول، وعدم استيفاء معظم الدول الأعضاء لمعايير التقارب النقدي التي وضعها معهد غرب أفريقيا النقدي (WAMI) التابع للإيكواس<sup>(٤)</sup>.

تنقسم المعايير التي وضعها معهد غرب أفريقيا النقدي إلى

ووجود حكام يدينون بالولاء لمستعمرهم السابقين، خصوصاً تلك الدول التي كانت قابضة تحت الاستعمار البريطاني بسبب أسلوب إدارته الذي يعتمد على سياسة فرق تسد وإجهاض أي محاولة لمستعمراته في التكتل. وقد اتسعت السلطات الاقتصادية والسياسية لتلك الجماعة الاقتصادية بمرور الوقت<sup>(١)</sup>.

حتى وقتٍ قريب ضمت الإيكواس خمس عشرة دولة، وهم: بنين وتوجو والرأس الأخضر وسيراليون وجامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ونيجيريا والسنغال وكوت ديفوار ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، قبل خروج الدول الثلاث الأخيرة منها مؤخراً. يضم الإيكواس اتحادين، وهما: اتحاد غرب أفريقيا الاقتصادية والنقدي (UEMOA)، ويضم الدول الفرنكوفونية التي تتبنى الفرنك الأفريقي في غرب القارة، ومنطقة غرب أفريقيا النقدية (WAMZ) وتضم الدول الأنجلوفونية والدول التي لا تتبنى الفرنك الأفريقي غرب القارة. يتمثل الهدف الأساسي للإيكواس في تحقيق التكامل وتعميق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين دوله. وقد مثلت الرغبة في الازدهار المشترك الدافع لنجاح العديد من المبادرات السياسية، ومنها عمليات حفظ السلام في عددٍ من الدول الأعضاء ككوت ديفوار وليبيريا ٢٠٠٣ وغينيا بيساو ٢٠١٢ ومالي ٢٠١٣ وجامبيا ٢٠١٧<sup>(٢)</sup>.

تهدف الإيكواس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء من خلال عددٍ من المبادرات، أهمها إنشاء طرق تربط بين دولها كالطريق بين لاجوس بنيجيريا وأبيدجان بكوت ديفوار، بالإضافة إلى محاولة تجاوز الخلاف بين الدول الفرنكوفونية والدول الأنجلوفونية. وهو ما عززه إطلاق جواز سفر موحد لدول الإيكواس عام ٢٠٠٠، وتأسيس

الموسوعة، ٢٠٢٤/١/٢٩، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/koCCiqu>

(٣) المرجع السابق.

(٤) حكيم نجم الدين، مرجع سابق، ص ٣.

(١) حكيم نجم الدين، عملة "إيكو" مشروع غرب أفريقيا طموح: هل ستختطفها فرنسا لصالحها؟، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠/٢/٢٥، ص ٣-٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/4579>

(٢) المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، الجزيرة -

الاقتصادات القوية تُطالب بضرورة استيفاء جميع الدول للمعايير السابق الإشارة إليها لضمان ألا تؤثر تلك العملة سلبيًا عليها. بناءً على ما سبق، أشار باحثون اقتصاديون إلى أنه يجب على صناع القرار في دول الإيكواس أن يُعيدوا النظر في توقيت إطلاق العملة الموحدة؛ إذ ينبغي عليهم تأخير إطلاقها والعمل بشكل مكثف على تعزيز وتحقيق مزيد من التكامل بين الدول الأعضاء، لا سيما في مجال التجارة البينية وتنقل اليد العاملة وغيرها من المجالات، والاستفادة من دروس أزمة الديون الأوروبية ٢٠٠٨ (مخاطر وجود الاتحاد نقدي دون اتحاد مالي)، وتطوير أدوات استباقية واستراتيجية وقائية تساعد دول الإيكواس على تجاوز الصدمات المستقبلية لأن الاتحاد النقدي رغم مزاياه إلا أنه يحمل تحديات كبيرة كما ظهر في أزمة الديون الأوروبية.

تجدر الإشارة إلى أنه في يونيو ٢٠١٩ أعلن قادة الإيكواس عن أن اسم "إيكو" سيطلق على العملة الموحدة، وقد تحدد عام ٢٠٢٠ موعدًا جديدًا لإطلاقها ولكن المشروع لم يُنفذ في الموعد المحدد، وقد أعلن تأجيل إطلاق العملة إلى ٢٠٢٧ بسبب تداعيات جائحة كورونا<sup>(٤)</sup>.

### ج) فرنسا والرغبة في السيطرة على العملة الجديدة:

في ديسمبر ٢٠١٩، أعلن الرئيس الإيفواري حسن واتارا -وقد كان رئيس اتحاد غرب أفريقيا الاقتصادي والنقدي (UEMOA) في ذات الوقت- بصحبة الرئيس الفرنسي ماكرون عن إصلاح الفرنك الغرب أفريقي من خلال إلغاء إلزام دول الفرنك الأفريقي في غرب أفريقيا بإيداع ٥٠٪ من احتياطيها الأجنبي في الخزينة الفرنسية، وإلغاء وجود المراقبين الفرنسيين والفيتو الفرنسي في مجلس إدارة البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، إضافةً إلى تغيير اسم الفرنك الأفريقي CFA في المستقبل إلى إيكو ECO. ولكنهم أكدوا على استمرار ربط الفرنك الغرب أفريقي

أربعة معايير رئيسية، وستة معايير فرعية. بالنسبة للمعايير الرئيسية، فتتمثل في: تحقيق معدل تضخم أقل من ١٠٪ نهاية كل عام لتحقيق استقرار في الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية للعملة، ألا تتجاوز نسبة العجز المالي ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ألا يتجاوز تمويل عجز الموازنة من البنك المركزي ١٠٪ من الإيرادات الضريبية للعام السابق، أن تكون الاحتياطات الخارجية للدولة كافية لتغطية الواردات لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. أما بالنسبة للمعايير الفرعية، فتتمثل في: عدم وجود مدفوعات محلية متعثرة وإنهاء المدفوعات الحالية، أن تكون الإيرادات الضريبية مساوية أو تزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ألا تزيد فاتورة الأجور عن ٣٥٪ من الإيرادات الضريبية، ألا تقل نسبة الاستثمار العام عن ٢٠٪ من الإيرادات الضريبية، الوصول إلى سعر صفر مستقر، وسعر فائدة حقيقي موجب. لم تستوف دول الإيكواس معايير التقارب النقدي باستثناء غانا في ٢٠١١، وليبيريا في ٢٠١٦، وهو ما حال دون تحقيق هدف العملة الموحدة<sup>(١)</sup>.

في سياق متصل، ثمة تفاوتات كبيرة بين اقتصادات دول الإيكواس<sup>(٢)</sup>؛ إذ توجد دول ذات اقتصادات قوية كنيجييريا التي تُساهم بحوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لدول الإيكواس وغانا، ودول ذات اقتصادات فقيرة بدرجة كبيرة كالنيجر. إضافةً إلى ذلك، ثمة اختلافات أيضًا في أنماط العرض والطلب وفي طبيعة الصدمات النقدية التي تتعرض لها دول الإيكواس، وهو ما يبرز تحديًا كبيرًا أمام تبني سياسة نقدية مشتركة؛ حيث تحتاج كل دولة لاستجابات سياسية خاصة بها تتناسب مع ظروفها ومتغيراتها الاقتصادية، كما تختلف أنماط استجابة دول الإيكواس لصدمات أسعار الصرف الحقيقية وهو الأمر الذي يجعل وجود سعر صرف موحد أمر صعب<sup>(٣)</sup>.

إن تلك التفاوتات بين دول الإيكواس جعلت الدول ذات

(١) المرجع السابق، ص ٤.

(٢) مارتن بارناي، منطقة الفرنك، ترجمة علاء بريك هنيدي، موقع صفر،

٢٣/١/٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://alsifr.org/franc-zone>

(٣) على غرار اليورو. أين وصل الحلم الأفريقي بإنشاء عملة "إيكو"

الموحدة؟، الجزيرة، ٢٠٢٠/٦/١، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/i4141>

(٤) حكيم نجم الدين، مرجع سابق، ص ٥.

التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيما بينها وبحث سبل تحقيق العملة الموحدة<sup>(٣)</sup>.

(د) السنغال ورؤيتها لإصلاح الإيكواس ومحاولة توحيد الصفوف:

في يوليو ٢٠٢٣ قام جنود من الحرس الرئاسي في النيجر بتنفيذ انقلاب عسكري على الرئيس محمد بازوم، وتعيين قائد الانقلاب الجنرال عبد الرحمن تيانى بدلاً منه. ردًا على ذلك، قام الإيكواس استنادًا إلى المادة ٥٨ من اتفاقية الإيكواس المعدلة والمكملة ببروتوكول دكار للديمقراطية والحوكمة الرشيدة -والتي بموجبها تملك الإيكواس صلاحية توقيع عقوبات على الدول الأعضاء في حال انتهاك النظام الدستوري الشرعي- قام الإيكواس بالإعلان عن عقوبات على النيجر، وأوفدت بعثة دبلوماسية بقيادة الرئيس النيجيري الأسبق عبد السلام أبو بكر في محاولة للتوصل لحلٍ ودي إلا أن المساعي الدبلوماسية لم تنجح، وهو ما جعل الإيكواس تعلن عن إمكانية اللجوء للتدخل العسكري<sup>(٤)</sup>.

بعد ذلك، أعلنت دول أفريقية شهدت انقلابات عسكرية قبل النيجر (وهم: مالي، وبوركينا فاسو، وغينيا) عن أن أي عمل عسكري ضد النيجر سيكون بمثابة عدوان عليها أيضًا. وفي خضم تلك التطورات، عقدت الإيكواس اجتماعًا لبحث السيناريوهات الممكنة للتعاطي مع الأزمة، وقاموا بتحديد عناصر التدخل العسكري المحتمل، كما أعلنت تعليق مشاركة كلٍ من بوركينا فاسو ومالي والنيجر في مؤسساتها. في إطار ما سبق، أعلنت الدول الثلاث الانسحاب من الإيكواس وتأسيس "كونفدرالية دول الساحل"، مؤكدين أن الإيكواس انحرفت عن المبادئ التي أسست عليها وأنها غير مستقلة تسيطر عليها قوى أجنبية<sup>(٥)</sup>. لم تكتفِ الدول الثلاث بذلك بل قطعت العلاقات مع

باليورو بسعر صرف ثابت، وهو ما يؤكد على استمرار تبعية دول الفرنك الغرب أفريقي لفرنسا وأوروبا بشكل غير مباشر، حيث سيكون على دول الفرنك الغرب أفريقي وضع احتياطاتها الأجنبية في البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO)، وبما أن العملة الجديدة ستظل مرتبطة باليورو فسيقوم البنك المركزي بوضع بعض الاحتياطات في بنك مركزي أوروبي أو بنك التسويات الدولية في سويسرا (BIS) كضمانات للتدخلات الفورية إذا اضطرب سعر الصرف<sup>(١)</sup>.

لقد أعلنت معظم دول الإيكواس، وعلى رأسهم دول منطقة غرب أفريقيا النقدية (الأنجلوفونية) بقيادة نيجيريا، -بعد أن أعلنت غانا موافقتها على الانضمام للعملة- أعلنت أن الحسن واثارا لم يستشر دول الإيكواس وأن التعديلات الفرنسية تخالف الخطة الأساسية للإيكو، كما أنها تتنافى بشكل واضح مع مطالب واحتياجات دول الإيكواس المتمثلة في التحرر النقدي وتبني عملة مستقلة تتمتع بسعر صرف مرن، ومحاولة تحقيق الاندماج فيما بينها. كما أن تلك التعديلات تزيد من الخلافات بين الكتلتين الفرنكوفونية والأنجلوفونية داخل الإيكواس؛ إذ أكدت بعض الدول على أن فرنسا استغلت دعم وولاء بعض الدول الفرنكوفونية لها للسيطرة على مشروع العملة الموحدة<sup>(٢)</sup>.

بعد رفض مقترح الإيكو المقدم من فرنسا، يمكن القول بأن مشروع العملة الموحدة صعب للغاية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة تراجع دول الإيكواس عن هدف إنشاء الإيكو المستقل الخاص بهم. إذ يمكن لدول منطقة غرب أفريقيا النقدية وعلى رأسهم نيجيريا مناقشة البنود التي لا تتوافق مع الخطة الأصلية للإيكو مع دول اتحاد غرب أفريقيا الاقتصادي والنقدي. أي أنه لا بد لكلا الكتلتين داخل الإيكواس أن تتخلى عن هدف السيطرة على التكتل، ومن ثم توحيد الجهود وتكثيفها لتعزيز

(٤) المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، مرجع سابق.

(٥) ثلاث دول أفريقية تعلن توحيدها ضمن "كونفدرالية دول الساحل"، Sky news عربية، ٢٠٢٤/٧/٦، متاح عبر الرابط التالي:

<https://2u.pw/8SxBe>

(١) دول غرب أفريقيا تعلن اعتماد بدل الفرنك الأفريقي وماكرون يعتبر الاستعمار "خطأ جسيماً"، FRANCE 24، ٢٠١٩/١٢/٢٢، متاح عبر

الرابط التالي: <https://2u.pw/3ojaR>

(٢) حكيم نجم الدين، مرجع سابق، ص ٦-٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٨.

وهو ما يتفق مع رغبة الدول الثلاث في التحرر الاقتصادي<sup>(٤)</sup>.

إن مهمة الرئيس فاي ليست بالسهلة، وتشير تحليلات إلى أن قرار انسحاب الدول الثلاث من الإيكواس نهائي باعتبار أن التراجع عن القرار سيأتي على حساب التأييد الشعبي للقادة العسكريين، وأن أقصى ما يمكن للرئيس فاي أن يحققه في هذا الموضوع هو خلق التعاون بين المجالس العسكرية للدول الثلاث والإيكواس خارج إطار الإيكواس. وهو الشيء الذي قد تريده تلك الدول حتى يترسخ تحالفهم، إذ أشار وزراء خارجية دول تحالف الساحل إلى أن دولهم ستبقى مفتوحة أمام مواطني الإيكواس دون الحاجة لتأشيرات دخول، وأن التبادلات التجارية ستظل حرة<sup>(٥)</sup>.

## ٢- تبني عملة سنغالية مستقلة:

أكد فاي أنه لا يُفضل الانفصال الأحادي عن الفرنك الأفريقي، وإنما يُفضل الحلول الإقليمية المشتركة، وبالتالي فإن تبني عملة سنغالية مستقلة سيكون بديلاً بالنسبة لإدارة فاي للتخلي عن الفرنك الأفريقي في حال لم تنجح محاولات إصلاح الإيكواس وفشل أو تأخر التكتل في إصدار عملة موحدة مستقلة<sup>(٦)</sup>.

في السياق ذاته، أكد فاي على أن إنشاء عملة سنغالية مستقلة ليست بالعملية السهلة بل تتضمن تحديات مركزية، حيث تتطلب العملية التريث واستيفاء عدد من المتطلبات الأساسية، منها اعتماد سياسة اقتصادية كلية سليمة ومتماسكة، وتحقيق استقرار المؤشرات الاقتصادية وضبط

فرنسا والغرب، واتجهت نحو التعاون الأمني والعسكري مع روسيا، وأشارت لاحتمالية الخروج من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) وعملته الفرنك الغرب أفريقي، والعمل على إنشاء عملة مشتركة بين الدول الثلاث<sup>(١)</sup>. وبالتالي، فإنه من المتوقع أن خروج الدول الثلاث سيؤخر مشروع العملة الموحدة للإيكواس<sup>(٢)</sup>.

في هذا الإطار، أكد الرئيس السنغالي فاي أثناء مشاركته في منتدى الدوحة في ديسمبر ٢٠٢٤ أنه يقوم بدور الوساطة لإعادة دول كوندراالية الساحل إلى الإيكواس. وفي القمة السادسة والستين للإيكواس، أوضحت القمة أنها وافقت على طلب الدول الثلاث للخروج من الإيكواس، لكنها حددت مهلة ستة أشهر للتفاوض قبل أن يتم التوقيع النهائي على طلب الخروج. وبناءً على ذلك، طلبت القمة من الرئيس فاي مواصلة دور الوساطة منعا لتفكك التكتل أو إضعافه، خاصة وأن الدول الثلاث تساهم بنحو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الإيكواس. ويُعد فاي وسيطاً موثقاً لدى دول كوندراالية الساحل، وذلك بالنظر إلى المصالح المشتركة بين السنغال ومالي (وهي الفاعل الأهم بين دول كوندراالية الساحل)<sup>(٣)</sup>.

يتفق الرئيس فاي مع دول كوندراالية الساحل في عددٍ من الأفكار فيما يخص الإيكواس، إذ يؤمن بأنه ثمة مشاكل بنيوية تواجه التكتل. وقد أكد فاي خلال حملته الانتخابية على ضرورة التخلص من هيمنة وتحكم أي طرف خارجي في اقتصاد التكتل، مشيراً إلى ضرورة العمل على التخلي عن الفرنك الأفريقي وتوجيه الجهود نحو إطلاق عملة مشتركة بين الدول الأعضاء

(٤) حبيب الله ماياي، هل تنجح وساطة رئيس السنغال بإعادة دول الساحل إلى إيكواس؟، الجزيرة، ٢٠٢٤/١٢/١٧، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/0wocr>.

(٥) محمد حرمة، بوركينافاسو.. البرلمان يصوت لصالح ميثاق تحالف دول الساحل، صحراء ميديا، ٢٠٢٤/٥/٢٩، متاح عبر الرابط التالي: <https://saharamedias.net/225063>

(٦) المنهبي، السنغال تعلن عن إمكانية خلق عملة وطنية، المرصد الأطلسي للدفاع والتسلح، ٢٠٢٥/٤/٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/FQsfg>

(١) أحمد عسكر، هل يستمر تحالف "كوندراالية دول الساحل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٤/٧/١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://acpss.ahram.org.eg/News/21218.aspx>

(٢) النيجر ومالي وبوركينا فاسو تعلن إنشاء "كوندراالية دول الساحل" والقطيعة التامة مع "إيكواس"، FRANCE 24، ٢٠٢٤/٧/٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/c7Ohk>

(٣) حمدي عبد الرحمن حسن، معضلة الإيكواس.. هل تراجعت التكتلات الإقليمية في أفريقيا؟، قراءات أفريقية - تقدير موقف، ٢٠٢٤/٢/١١، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/6bryg3Q>

متطلبات الاحتياطي النقدي لدول الفرنك الأفريقي، ويهدف هذا المقترح إلى زيادة نسبة الاحتياطيات النقدية المحلية سواء في البنوك المركزية الوطنية أو الإقليمية وليس في فرنسا، وذلك بهدف منح دول الفرنك قدرة أكبر على إدارة الاحتياطي النقدي وتوفير غطاء نقدي قوي لدعم العملة والحفاظ على قيمتها، وبالتالي التمتع بدرجة أوسع من الاستقلال النقدي وقدرة أكبر على إدارة سعر الصرف. يجب الأخذ في الاعتبار أن إعادة هيكلة الاحتياطي النقدي لا تعني بالضرورة ضمان استدامة مستويات احتياطي نقدي مرتفع على المدى القصير، والسبب في ذلك هو اعتماد دول الفرنك في تكوين احتياطياتها النقدية بشكل كبير على إيرادات تصدير الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتسم بتقلبها الكبير والسريع نظرًا للتغيرات العالمية، وهو الأمر الذي يُصعب من مهمة الحفاظ على مستويات احتياطي نقدي مرتفع على المدى القصير.

**الاقتراح الثالث** يتمثل في فصل الاتحادين النقديين داخل منطقة الفرنك الأفريقي عن بعضهما البعض وتحويلهما إلى منطقتين نقديتين مثاليتين لتقليص الاختلافات؛ حيث يجمع بين دول كل كتلة عوامل مشتركة الأمر الذي يُسهل من عملية التنسيق بين دول كل منطقة نقدية. تملك فكرة "منطقة العملة المثالية" عددًا من المزايا منها زيادة مرونة تنقل عوامل الإنتاج، والتكامل الاقتصادي وتنوع القطاعات، ومرونة الأسعار والأجور. تتمثل تحديات هذا الاقتراح في التكاليف اللازمة لتأسيس مؤسسات تنظيمية، ولوائح موحدة تساعد على تنسيق السياسات المالية بين الأعضاء والالتزام المشترك بالأنظمة المالية.

**أما الاقتراح الرابع والأخير**، يتمثل في تخطي منطقة الفرنك الأفريقي، وإنشاء اتحاد نقدي قاري يضم دول القارة بأكملها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي بشكلٍ فعلي. يتطلب هذا المقترح مؤسسات قوية، ووضع قواعد مالية تضمن الانضباط في مستويات الدين والعجز العام، وضخ استثمارات ضخمة في القطاعات المختلفة وأبرزها البنية التحتية اللازمة لضمان حرية

معدلات التضخم، وتوفير احتياطيات كافية من العملات الأجنبية، والفصل المؤسسي بين البنوك التجارية وبنوك الودائع، وتوفير البنية التقنية اللازمة لإدارة العملة السنغالية المستقلة بكفاءة، والحفاظ على استقرار العلاقات التجارية مع الدول المجاورة التي ظلت متبعية للنظام النقدي القائم<sup>(١)</sup>. إضافة إلى ما سبق، أشار فاي إلى أن اقتصادات دول الفرنك الأفريقي قد لا تكون مهيأة بعد للتحويل النقدي نحو العملة الوطنية المستقلة وتحمل تبعاته؛ إذ ينبغي توافر الشروط السابق الإشارة إليها<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الضغط من أجل إصلاح الفرنك الأفريقي:

ثمة عدد من المقترحات من قبل بعض الباحثين لإصلاح الفرنك الأفريقي. من بين تلك المقترحات ما يلي: ربط الفرنك الأفريقي بعددٍ من العملات الأخرى كالدولار الأمريكي واليوان الصيني إلى جانب اليورو بدلاً من الاقتصار عليه، وذلك بهدف تعزيز الاستقرار النقدي لدول الفرنك الأفريقي في حال حدوث تقلبات في أسعار الصرف لأي من العملات التي يرتبط بها الفرنك الأفريقي. وفي هذا الإطار، يرى باحثون أن ربط العملة بمؤشر مرجح للواردات قد يكون مفيداً لدول الفرنك النامية وخاصة دول الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا نظراً لما تقوم به من تنوع للواردات من الشركاء التجاريين، ومؤشر مرجح للواردات هو أداة لتحديد مدى أهمية كل عملة أجنبية لبلدٍ ما بناءً على نسبة وارداتها من الدول صاحبة تلك العملات. في حين أشير إلى أن الاعتماد على مؤشر مرجح للصادرات، أو مؤشر التجارة الثنائية، أو مؤشر يعتمد على حقوق السحب الخاصة سيكون أنسب لدول الاتحاد النقدي والاقتصادي لوسط أفريقيا، والتي تعتمد بصورة أكبر على تصدير السلع الأولية. ولكن يتمثل تحدي ذلك الاقتراح في أن اقتصادات الدول المصدرة للمواد الخام ستتأثر سلباً بانخفاض قيمة سلة العملات.

**الاقتراح الثاني** يتمثل في العمل على إعادة هيكلة وتنظيم

(١) حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) المنهجي، مرجع سابق.

والغرب. ومن ثم، يهدد انضمام السنغال لكونفدرالية دول الساحل بانهيار علاقات السنغال الجيدة بالقوى الغربية<sup>(٤)</sup>. إضافة إلى ما سبق، لم ترد أية تصريحات رسمية عن إدارة فاي تفيد باحتمالية انضمام السنغال لكونفدرالية دول الساحل حتى الآن.

يمكن القول إنه لا يوجد تعارض بين البدائل الثلاث الأولى؛ إذ يمكن للسنغال ودول الفرنك الأفريقي العمل عليهم في وقت واحد. وفي هذا الإطار، يجب على إدارة الرئيس فاي استكمال دور الوساطة في سبيل العمل على توحيد الصفوف داخل الإيكواس وإصلاحه، وبحث سبل التكامل الاقتصادي مع دول الإيكواس وإنشاء العملة الموحدة التي فشلت الإيكواس في إصدارها عدة مرات. في الوقت ذاته، يجب على إدارة فاي تقوية الاقتصاد السنغالي ومعالجة مواطن الخلل والضعف لاستيفاء شروط التقارب النقدي في الإيكواس، والعمل أيضًا على إنشاء عملة سنغالية مستقلة باعتبار أن محاولات توحيد الصفوف وإصلاح الإيكواس وإطلاق العملة الموحدة قد تبوء بالفشل مجددًا. وباعتبار أن إصلاح الإيكواس وإطلاق عملة الإيكواس وإطلاق عملة سنغالية مستقلة بديلان سيستغرقان وقتًا طويلًا، فإنه يجب على دول الفرنك التعاون والعمل على الضغط على فرنسا لتعديل نظام الفرنك الأفريقي كبديل مؤقت قد يحدث تغييرًا إيجابيًا على المدى القصير.

### خاتمة:

ما سبق يؤكد أن النظام النقدي في منطقة الفرنك الأفريقي يُعد أحد أهم صور العلاقة المعقدة بين الإرث الاستعماري

حركة الأموال والبضائع والعمال وضمان قابلية تحويل العملات لتحقيق استقرار في أسعار الصرف. ولكن يُحذر محللون من أن يؤدي ذلك إلى تكرار تجربة الفرنك الأفريقي في حال لم يتم التخطيط وتنفيذ المقترح بدقة وعناية<sup>(١)</sup>. يمكن القول إن المقترح الرابع لا يتعلق بإصلاح الفرنك الأفريقي، وإنما التخلي عنه.

### ٤- الانضمام لكونفدرالية دول الساحل والعمل على إصدار عملة مشتركة معهم:

لم تكتفِ دول كونفدرالية الساحل بالانسحاب من الإيكواس وإنهاء الوجود العسكري الفرنسي وإغلاق السفارات الفرنسية بها وإلغاء الاتفاقية الضريبية بينهم وبين فرنسا<sup>(٢)</sup>، بل تعتزم التخلي عن الفرنك الأفريقي وإنشاء عملة مستقلة مشتركة فيما بينهم. يأتي ذلك في ضوء عزم الأنظمة العسكرية في الدول الثلاث على التحرر الاقتصادي والمالي والتخلص من الإرث الاستعماري الفرنسي، والحصول على السيادة الكاملة<sup>(٣)</sup>.

ربطت تقارير حرص إدارة فاي على فك الارتباط بفرنسا ومحاولات تقارب السنغال مع دول كونفدرالية الساحل وعلى رأسهم مالي، باحتمالية انضمام السنغال للكونفدرالية التي أنشأت التكتل الاقتصادي لتحالف دول الساحل في يوليو ٢٠٢٤ والبنك الكونفدرالي للاستثمار والتنمية في مايو ٢٠٢٥، وتعتزم إنشاء عملة مستقلة مشتركة بين دول التحالف. ولكن في ضوء ما سبق ذكره عن توجهات إدارة الرئيس فاي، يمكن القول بأن هذا الخيار غير واقعي؛ إذ تتبنى إدارة فاي مقاربة متوازنة في سياستها الخارجية تقوم على الانفتاح على كافة الأطراف الإقليمية والدولية والحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة

(٢) وفاء عماري، النيجر ومالي وبوركينا فاسو.. خطوات نحو فك "الإرث الاستعماري"، ٢٠٢٣/١٢/١٤، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/vZhm5>

(٣) نيامي، ضربة جديدة لفرنسا بالقارة السمراء.. عملة تهدد الفرنك الأفريقي، sky new عربية، ٢٠٢٤/٢/١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://2u.pw/rxsuv>

(٤) مقارنة متوازنة: لماذا تسعى السنغال للتقارب مع دول الساحل والصحراء؟، مرجع سابق، ص ص ٣-٤.

(1) Landry Signe, How the France-backed African CFA franc works as an enabler and barrier to development, BROOKINGS, 7 December 2019, Available at: <https://www.brookings.edu/articles/how-the-france-backed-african-cfa-franc-works-as-an-enabler-and-barrier-to-development/>

ومحاولات الانعتاق الاقتصادي في أفريقيا. فضلا عن ذلك، تُعد السيادة النقدية عنصراً مركزياً لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية افتقدته دول الفرنك الأفريقي، وقد نتج عن ذلك تأخر اقتصاداتها وتبعيتها لفرنسا. فلطالما خدم النظام النقدي الذي أنشأته فرنسا مصالحها ومصالح المستثمرين الأجانب والشركات متعددة الجنسيات والنخب المحلية المرتبطة بها على حساب تلبية احتياجات المجتمع السنغالي، حيث حاجته الملحة لتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر والبطالة، وتنمية قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات التي تخدم الصالح العام. كل ما سبق يؤكد وجود حاجة ملحة للانعتاق من الفرنك الأفريقي والعبودية النقدية.

وعلى الرغم من اتفاق معظم دول الفرنك الأفريقي على ضرورة التخلص من تلك القيود المفروضة عليها، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول البديل<sup>(١)</sup>. ويمكن القول إنه ثمة حاجة ملحة لمقاربات تعمل على إعادة بناء النظام النقدي في أفريقيا على أسس تعاونية تحترم خصوصية القارة الأفريقية ودولها، وتُبنى على إرادة سياسية موحدة، وإصلاحات مؤسسية جذرية. وبغض النظر عن ماهية تلك المقاربات، فإن المعيار الأساسي للحكم على نجاحها يتجسد في مدى قدرتها على الانعتاق من أسر التبعية الفرنسية التي ترسخت منذ فترة زمنية طويلة، والتي حرمت القارة الأفريقية من الاستفادة من خياراتها، وتحقيق التنمية الشاملة، وتلبية الاحتياجات المحلية، وتعميق التكامل الإقليمي.

(١) مارتن بارناي، مرجع سابق.